الحق في الانتصاف والتعويض:
أي تقدم بعد أكثر من عشر سنوات ؟

El Derecho a un Recurso y Reparación:
¿Que a progresado una decada despues?

Global Initiative for
JUSTICE, TRUTH +
RECONCILIATION

International Coalition of
SITES of CONSCIENCE

ABA Rule of Law Initiative

CSVR

HUMANITARIAN LAW CENTER

PILPG
A Global Pro Bono Law Firm

الحق في الانتصاف والتعويض:

أي تقدم بعد أكثر من عشر سنوات ؟

المبادرة الدولية للعدالة و الحقيقة و المصالحة

نور إبراهيم، مقيم سابق من المقاطعة 6 في كيب تاون، جنوب أفريقيا، يناقش الترحيل القسري خلال الفصل العنصري.

هناك دعوة متزايدة في جميع أنحاء العالم من أجل العدالة و الحقيقة و المصالحة في البلدان حيث تلقي مخلفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بظلالها على الانتقال من الأنظمة القمعية إلى أشكال الحكم التشاركية و الديمقراطية. و لتلبية هذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC) مبادرة جديدة، و هي المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة (GIJTR)، في آب / أغسطس 2014. و بدعم من مكتب الديمقراطية و حقوق الإنسان و العمل في وزارة الخارجية الأمريكية، تهدف هذه المبادرة إلى مواجهة التحديات الجديدة في البلدان التي تشهد صراعات أو مراحل انتقالية في الوقت الذي تعاني فيه من إرث الانتهاكات الجسيمة أو إنتهاكات ما تزال جارية لحقوق الإنسان.

يقود التحالف الدولي لمواقع الضمير ائتلافًا من تسعة شركاء تنظيميين: مبادرة سيادة القانون من نقابة المحامين الأمريكية (ABA ROLI) الولايات المتحدة الأمريكية؛ آسيا للعدل و الحقوق (AJAR)، إندونيسيا، مركز دراسة العنف و المصالحة (CSVR)، جنوب أفريقيا؛ مركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam) كمبوديا؛ الإجراءات القانونية لمؤسسة القانون (DPLF)، الولايات المتحدة الأمريكية؛ مركز القانون الإنساني (HLC)، صربيا؛ مؤسسة الطب الجنائي في غواتيمالا (FAFG)، غواتيمالا؛ مجموعة السياسات و القانون الدولي العام (PILPG)، الولايات المتحدة الأمريكية. و بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة التي يتمتع بها أعضاء الائتلاف، يعول التحالف الدولي لمواقع الضمير على المعرفة و الروابط المجتمعية المتينة للمنظمات الـ 200 الأعضاء في 55 بلدًا بغية تعزيز و توسيع نطاق عمل هذا الائتلاف.

و يطور و ينفذ الشركاء في الإئتلاف مع أعضاء التحالف الدولي لمواقع الضمير، مجموعة من أنشطة البرامج ذات الاستجابة السريعة و التأثير الكبير باستخدام كل من المنهجين التصالحي و الجزائي للوصول إلى العدالة و المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. و تتضمن خبرات المنظمات المنضوية تحت المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة:

- الحقيقة و المصالحة و إحياء الذكرى، و أشكال أخرى من الذاكرة التاريخية؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛
- التحليل الجنائي و الجهود الأخرى التي تتعلق بالمفقودين و المختفين؛
- الدعوة الضحايا مثل تحسين الوصول إلى العدالة والدعم النفسي والاجتماعي، وأنشطة التخفيف الصدمة.

- تقديم المساعدة التقنية لنشطاء و منظمات المجتمع المدني و بناء قدراتهم، و تعزيز عمليات العدالة الانتقالية
- و الإنخراط فيها؛
- مبادرات العدالة التعويضية؛ و
- ضمان العدالة بين الجنسين في جميع هذه العمليات.

و حتى هذا التاريخ، تقود المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العديد من البلدان في تطوير و تنفيذ مشاريع التوثيق و الحقيقة؛ و تتولى إجراء تقييمات تخليد الذكرى؛ و قد أطلقت "أكاديمية" للعدالة الانتقالية لكي تزويد النشطاء و الفاعلين غير التقليديين في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بالتدريب و الدعم و فرص المشاركة في تصميم و تنفيذ مقاربات و نهج العدالة الانتقالية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية.

و في ضوء تنوع الخبرات و المهارات داخل الائتلاف و بين أعضاء شبكة التحالف الدولي لمواقع الضمير، يتيح البرنامج لبلدان ما بعد الصراع و البلدان التي تتنفس الصعداء بعد أن أزاحت عن كاهلها الأنظمة القمعية، يتيح لها فرصة فريدة لمخاطبة احتياجات العدالة الانتقالية بصورة سريعة، بينما يعزز المشاركة المحلية و بناء قدرات شركاء المجتمع.

الشكر و التقدير

يتقدم فريق المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة بالشكر الكبير لشركاء الاتحاد الخمسة الذين قاموا بالأبحاث حول دراسات الحالة و أسهموا في هذا التقرير: التحالف الدولي لمواقع الضمير، و مبادرة سيادة القانون لرابطة المحامين الأمريكيين، و مركز دراسة العنف و المصالحة، و مركز القانون الإنساني، و مجموعة السياسات و القانون الدولي العام.

و يعرب أعضاء المبادرة أيضًا عن امتنانهم للمستشارة أنجالي مانيفانان لما قامت به من عمل مضن في صياغة هذا التقرير و مراجعته، و كذلك من أجل الردود و الآراء الواردة من إريشني نايدو-سيلفرمان (التحالف الدولي لمواقع الضمير)؛ و جنيفر تساي (مبادرة سيادة القانون لرابطة المحامين الأمريكيين)؛ و نوماثامسانكا ماسيكو و آنا مويو (مركز دراسة العنف و المصالحة)؛ و إيزابيل كافاناه و ريليا رادوسافليفيتش (مركز القانون الإنساني)؛ و كريستن لافري و جيرادون مورا و بريدجيت رذرفورد (مجموعة السياسات و القانون الدولي العام). كذلك تود المبادرة تقديم شكرها للأفراد التالية أسماؤهم على ما قاموا به من أبحاث و كتابات حول دراسات الحالة المشار إليها في هذا التقرير: ديفون غولبراندسن و إريشني نايدو-سيلفرمان (التحالف الدولي لمواقع الضمير)؛ و أندريا فينوتشيو و جينيفر تساي (مبادرة سيادة القانون لرابطة المحامين الأمريكيين)؛ و نوماثامسانقا ماسيكو (مركز دراسة العنف و المصالحة)؛ و لانا رادوفانوفيتش و إيزابيل كافاناه و ريليا رادوسافليفيتش و ميليتشا كوستيتش (مركز القانون الإنساني)؛ و آرون كيرني و كيرستن لافري و لورا ليفينغستون و بريدجيت رذرفورد (مجموعة السياسات و القانون الدولي العام).

حول اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة

زادت الدعوة حول العالم إلى العدالة و الحقيقة و المصالحة في البلدان التي تلقي فيها مخلفات انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة بظلالها على التحولات و المراحل الانتقالية. و لتلبية هذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير المبادرة العالمية الجديدة للعدالة و الحقيقة و المصالحة في آب/أغسطس 2014 بدعم من مكتب الديمقراطية و حقوق الإنسان و العمل في وزارة الخارجية الأمريكية. و يتجسد الهدف من هذه المبادرة في التصدي للتحديات الجديدة في البلدان التي تمر بنزاعات أو مراحل انتقالية، و التي تعاني من مخلفات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الماضي أو الحاضر.

يتألف اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة من المنظمات الشريكة التسع التالية:

- التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC) في الولايات المتحدة (شريك رئيسي)؛
- مبادرة سيادة القانون لرابطة المحامين الأمريكيين (ABA ROLI) في الولايات المتحدة.
- آسيا للعدالة و الحقوق (AJAR) في إندونيسيا؛
- مركز دراسة العنف و المصالحة (CSVR) في جنوب أفريقيا؛
- مركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam) في كمبوديا؛
- مؤسسة الإجراءات القانونية الواجبة (DPLF) في الولايات المتحدة؛
- المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي (FAFG) في غواتيمالا؛
- مركز القانون الإنساني (HLC) في صربيا؛ و
- مجموعة السياسات و القانون الدولي العام (PILPG) في الولايات المتحدة.

و بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات المتنوعة و المختلفة لشركاء الاتحاد، يعتمد التحالف الدولي لمواقع الضمير على المعرفة و الروابط المجتمعية المتينة لما يزيد عن 200 عضو في 55 بلدًا من أجل تعزيز و توسيع نطاق عمل الإتحاد.

و يقوم شركاء الاتحاد إلى جانب أعضاء شبكة التحالف الدولي لمواقع الضمير بوضع و تنفيذ مجموعة من برامج الاستجابة السريعة و البرامج ذات الأثر الكبير، و ذلك من خلال استخدام كل من المقاربات التصالحية و الجزائية في مجال العدالة الجنائية و المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما يتبع الاتحاد نهجًا متعدد التخصصات إزاء العدالة و الحقيقة و المساءلة. و بصورة عامة، يتمتع شركاء الاتحاد بخبرة في المجالات التالية:

- تقصي الحقائق و تخليد الذكرى و غيرها من أشكال الذاكرة التاريخية و المصالحة؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛
- تحليل الطب الشرعي و الجهود الأخرى المتعلقة بالأشخاص المفقودين أو المختفين؛
- المناصرة من أجل الضحايا و كذلك من أجل حقهم في الوصول إلى العدالة و حاجتهم إلى الدعم النفسي و الاجتماعي، و أنشطة تخفيف الصدمات النفسية؛
- تقديم المساعدة التقنية لنشطاء و منظمات المجتمع المدني و بناء قدراتهم و إشراكهم في عمليات العدالة الانتقالية؛
- مبادرات العدالة التعويضية؛ و
- ضمان و دمج العدالة بين الجنسين في هذه العمليات و جميع عمليات العدالة الانتقالية الأخرى.

و بالنظر إلى تنوع الخبرات و المعارف و المهارات داخل الاتحاد و لدى أعضاء شبكة التحالف الدولي لمواقع الضمير، فإن برامج الاتحاد تقدم للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع و البلدان الخارجة من النظم القمعية فرصة فريدة لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية خلال فترة زمنية مناسبة إضافة إلى تعزيز المشاركة المحلية و بناء قدرات الشركاء المجتمعيين.

جدول المحتويات

جدول المحتويات

المقدمة 11
1. الغرض من التعويضات 11
2. الالتزامات القانونية للدول بتقديم التعويضات للضحايا 12
3. أشكال التعويضات 12
4. الجدل و التحديات القائمة في مجال التعويضات 13
خلفية المشروع 17
1. نظرة عامة على دراسات الحالة 17
2. المنهجية 19
النتائج الرئيسية 21
1. مصادر التعويضات 21
أ. التعويضات التي تنصح بها لجان الحقيقة 21
ب. التعويضات المرفقة بالأحكام الجنائية 22
ج. برامج التعويضات في ظل غياب آليات العدالة الانتقالية الأخرى 23
د. السياسة الشاملة للعدالة الانتقالية، بما فيها برامج التعويضات 23
2. الوصول إلى المعلومات 24
أ. الوصول إلى المعلومات حول آليات التعويضات 24
ب. الوصول إلى المعلومات حول الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة 25
3. التسلسلات الهرمية 25
أ. هوية الضحايا 25
ب. أنواع الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و الأضرار التي لحقت بالضحايا 28
4. توزيع التعويضات 28
أ. التعويضات الجماعية 30
ب. المبادرات التنموية 30
ج. عمليات العدالة التقليدية 31
5. التوقيت 31
أ. توقيت التنفيذ 33
ب. القيود الزمنية على المطالبة بالتعويضات 34
6. المراقبة و التقييم و تحسين تنفيذ برامج التعويضات 34
أ. الشفافية 35
ب. آليات المراقبة المستقلة 35
ج. الفساد و المؤسسات الضعيفة 35
7. مشاركة الجهات الغير حكومية في التعويضات 36
أ. المنظمات الدولية 36
ب. المجتمع المدني و الضحايا 39
الخاتمة 41
التوصيات 41
(توصيات) لتحديث المبادى الأساسية

(توصيات) للدول لتحسين تنفيذ برامج التعويضات 43
(توصيات) للمجتمع المدني لتعزيز تنفيذ برامج التعويضات 46
مسرد المصطلحات 48
المراجع 49

المقدمة

يعمل هذا التقرير المُعدّ من قبل المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة على الجمع بين برامج التعويضات (برامج جبر الضرر) التي تم وضعها و تنفيذها خلال العقد الماضي. و هو يهدف إلى زيادة المعرفة بشأن تنفيذ برامج التعويضات و المساعدة في توجيهها، و قد يشكل مصدرًا مفيدًا لصانعي السياسات و الجهات الفاعلة من المجتمع المدني و من هم بصدد الشروع في وضع عمليات التعويضات.

تصف "المقدمة" تعريف "التعويضات" و الغرض منها، و الإطار القانوني لها، و أشكالها المختلفة، و بعض الاعتبارات الحالية للسياسات و المناقشات في هذا المجال، فيما تعرض "خلفية المشروع" نظرة عامة على "مشروع القمة العالمية للتعويضات" و الغرض منه و دراسات الحالة الاثنتي عشر إضافة إلى المنهجية المتبعة في هذا التقرير. و تسلط "النتائج الرئيسية" الضوء على معلومات هامة من دراسات الحالة المتعلقة بتنفيذ برامج التعويضات خلال العقد الماضي، و تتضمن توصيات مختارة لصانعي السياسات. و تربط "الخاتمة" بين الأجزاء السابقة و تلخص النقاط الرئيسية من هذا التقرير. و أخيرًا، يتضمن جزء "التوصيات" توصيات غير إلزامية للجهات الفاعلة في الدولة و المجتمع المدني.

1. الغرض من التعويضات

يقوم هذا التقرير بتعريف **التعويضات** على أنها التدابير المتخذة من قبل الدول لمعالجة الأضرار التي لحقت بالضحايا نتيجة للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و/أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (و المشار إليها فيما يلي بـ "الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة") (دي غريف، 2006). و تفيد هذه التدابير الضحايا بشكل مباشر باعتبارهم أصحاب حقوق، و تعترف بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات مشيرة إلى التزام الدولة بمنع أي انتهاكات في المستقبل (المقرّر الخاص، 2014). و قد أشار المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و قضايا التعويضات و ضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف (2014)، إلى أن التعويضات عنصر أساسي و متميز في العدالة الانتقالية حتى عندما تتداخل أهدافها مع أهداف الآليات الأخرى، كالملاحقات الجنائية و لجان الحقيقة و مبادرات تخليد الذكرى و الإصلاح المؤسسي.

و في **دليل التعويضات**، يصف دي غريف (2006) ثلاثة أهداف للتعويضات مرتبطة بالعدالة تتمثل في: الاعتراف بالضحايا و بناء الثقة المدنية و تعزيز التضامن المجتمعي. و بصفته المقرر الخاص، فقد أبقى مفهوم دي غريف الأخير على الأفكار السابقة، بيد أنه أعاد صياغتها صراحة بوصفها أهدافًا للاعتراف بالضحايا و بناء الثقة بين الدولة و المواطنين و التشجيع على المصالحة و تعزيز سيادة القانون (المقرر الخاص، 2014). و يسترشد التقرير بهذا الفهم الأخير الذي تتم مناقشته لاحقًا. فالتعويضات، خلافًا لآليات العدالة الانتقالية الأخرى، تفي بحاجة الضحايا و تلبي رغباتهم في الاعتراف بهم كأصحاب حقوق مؤهلين للحصول على التعويضات من خلال توفير الإعانات المالية لهم و اعترافًا بالأضرار التي لحقت بهم. و إضافة إلى ذلك، يشير تنفيذ برامج التعويضات إلى مدى التزام الدولة بتعويض الضحايا، الأمر الذي يزداد أهمية في الحالات التي تكون فيها الدولة الطرف المرتكب لانتهاكات جسيمة و/أو خطيرة. و على هذا النحو، فإن التعويضات تساعد أيضًا على استعادة الثقة في مؤسسات الدولة. و هي تعزز على المدى الأبعد المصالحة و سيادة القانون. فبرامج التعويضات ذات الآثار البعيدة و التي يمكن أن تعمل على تيسير المصالحة تشمل التعويضات التي لديها القدرة على تغيير المواقف، كالاعتذارات العامة و الاحتفالات و

إدراج وصف دقيق للانتهاكات في مناهج التعليم (المقرر الخاص، 2012 أ). و في الوقت نفسه، يتم إرساء و دعم سيادة القانون مثلًا من خلال عمليات التدقيق و الإصلاحات المؤسسية الأخرى (المقرر الخاص، 2012 ب).

2. الالتزامات القانونية للدول بتقديم التعويضات للضحايا

عند حدوث الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، يقع على عاتق الدول التزام قانوني بتقديم التعويضات للضحايا. فالقانون المحلي و المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي و نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان جميعها تلزم الدول برد حقوق الضحايا و إنصافهم، بما في ذلك تقديم التعويضات لهم عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة. أما هذه الالتزامات القائمة فقد تم دمجها و تدوينها في المبادئ الأساسية و التوجيهية حول الحق في الانصاف و التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (المبادئ الأساسية)، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2005.[1] و قد أدت المبادئ الأساسية إلى اعتراف أقوى بمضمون الحق في التعويضات، و هي تبقى بمثابة الإطار القانوني الدولي الذي يسترشد به في برامج التعويضات.

3. أشكال التعويضات

من أجل فهم مشهد التعويضات الوارد في هذا التقرير، من المهم وصف الأشكال الخمسة للتعويضات في المبادئ الأساسية بإيجاز، و هي: رد الحقوق، و التعويض المالي، و إعادة التأهيل، و التراضي، و ضمانات عدم التكرار. و يمكن فهم أشكال التعويضات المدرجة في المبادئ الأساسية على نطاق واسع بأنها تعويضات مادية أو رمزية، حيث تشمل **التعويضات المالية** رد الحقوق و التعويض المالي و إعادة التأهيل، فيما تشمل **التعويضات الرمزية** التراضي و ضمانات عدم التكرار.

و تعرّف المبادئ الأساسية كل شكل من أشكال التعويضات و الهدف منه لمعالجة الجوانب المختلفة لتجربة الضحية نتيجة الانتهاكات التي تعرض لها. **فردّ الحقوق** يهدف إلى إعادة الضحية إلى الوضع الذي كان عليه قبل وقوع الانتهاك. و على سبيل المثال، تمكين الضحية من العودة إلى مكان إقامته، و إعادة ممتلكاته إليه، و استعادة حقه في المواطنة هي أعمال تندرج ضمن رد الحقوق. و في حال أمكن تقييم الضرر اقتصاديًا، ينبغي للدول أن تقدم **تعويضًا ماليًا**. و تعتبر حالات الأذى الجسدي و العقلي، و الأضرار المادية، و فقدان الدخل، و تكاليف الخدمات الطبية و النفسية الاجتماعية و القانونية من بين الأمثلة على الأحداث التي يمكن التعويض عنها ماديًا. و يشمل **التأهيل** رد الاعتبار للضحايا من خلال تقديم الخدمات الطبية و النفسية الاجتماعية و القانونية، على سبيل المثال.

و توضح المبادئ الأساسية أمثلة عديدة حول التراضي و ضمانات عدم التكرار. فالمحاكمات الجنائية و مبادرات الحقيقة و الإصلاح المؤسسي يمكن أن تحقق هذين الشكلين من أشكال التعويضات ما دامت العمليات تعترف بالضحايا بوصفهم أصحاب حقوق و تعمل على بناء الثقة بين الضحية و الدولة. و يشمل **التراضي** مجموعة واسعة من التدابير، مثل وقف إطلاق النار، و البحث عن الحقيقة و التوثيق،[2] و كذلك البحث عن الأشخاص المفقودين أو المختفين، و تخليد الذكرى. في حين تركز **ضمانات عدم التكرار** على الإصلاح المؤسسي، كعمليات التدقيق و التطهير.

---

[1] المبادئ الأساسية و المبادئ التوجيهية حول الحق في الانتصاف و التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الجمعية العامة، القرار 147/60)، الوثيقة أ/147/60، (16 كانون الثاني/ديسمبر 2005)، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx

[2] يشمل التوثيق التحقق من الوقائع، مما يسهم في بيان دقيق للانتهاكات و الكشف عن الحقيقة.

4. الجدل و التحديات القائمة في مجال التعويضات

تواجه الدول تحديات و مناقشات و مقايضات مختلفة أثناء صياغة و تصميم برامج التعويضات. و فيما يلي استعراض موجز للمناقشات و التحديات في مجال التعويضات. و قد شكلت بعض هذه الاعتبارات عقبات أمام وضع برامج التعويضات منذ نشر **الدليل** في عام 2006، و التي تمت مناقشتها جميعها و بمزيد من التفصيل في قسمي "النتائج الرئيسية" و "التوصيات".

هناك حاجة أولية عند تصميم و تنفيذ برامج التعويضات لتجنب إعطاء الأولوية إلى ضحايا معينين أو استبعادهم و اقصاء أنواع محددة من الإيذاء و الاستغلال بشكل غير عادل (المقرر الخاص، 2014). و تعتبر النساء مثالًا على فئة استبعدتها برامج التعويضات أو اعتبرتها مجرد أغراض جنسية أو لا قيمة سياسية لها (روبيو - مارين، 2009). و نظرًا إلى الإمكانيات التحويلية للفترات الانتقالية، فقد دعا بعض الخبراء إلى استخدام التعويضات لمعالجة التمييز الهيكلي القائم على نوع الجنس (دوغان و أبو شرف، 2006؛ روبيو - مارين، 2009) في حين اتخذ آخرون نهجًا أكثر حذرًا (ووكر، 2016). كما أن توزيع التعويضات لمعالجة الأضرار الجماعية هو موضوع جدلي آخر. و تشير الأدبيات إلى تزايد الاهتمام بالتعويضات الجماعية (دي غريف، 2006؛ المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009)، و قد يكون ذلك في بعض الأحيان على حساب التعويضات الفردية. و قد تتخذ التعويضات الجماعية شكل مبادرات تنموية تسعى إلى الإعتراف بالضحايا و معالجتهم. أما مسألة ما إذا كانت تلك المبادرات قادرة في أي وقت على تشكيل التعويضات، فهي موضع خلاف كبير على أرض الواقع و من الناحية العملية. و يشير المناهضون لذلك إلى الالتزامات القانونية المنفصلة المتعلقة بالتعويضات و بالتنمية، و إلى الشرط الذي يقضي بأن تشمل جميع أشكال التعويضات عناصر الاعتراف بمعاناة الضحايا و أوجه الخطأ المرتكبة (دي غريف، 2006؛ المقرر الخاص، 2014). و في الوقت نفسه، اقترح آخرون بأن تكون التعويضات و برامج التنمية مكملة، إلا أنه حتى هذه المناقشات و الحجج تؤكد أن برامج التعويضات يجب ألا تكون بديلًا عن مشاريع التنمية ذات المدى الأبعد (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009). أما تكاليف و تسلسل التعويضات فهي آخر الموضوعات التي نوقشت في هذا القسم. و على الرغم من أن **الدليل** يسلط الضوء على نقص المعرفة حول تمويل التعويضات (سيغوفيا، 2006)، فقد واصلت الحكومات التأكيد بشكل مفرط على الصلة بين مواردها و قدرتها على تنفيذ برامج التعويضات. و تتعلق المقايضة النهائية بالجدل حول السلام مقابل العدالة، و الذي ينطوي على تسلسل التويضات و غير ذلك من تدابير العدالة الانتقالية و السلام و الأمن، مثل برامج التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج. و تؤكد الأدبيات على الحاجة إلى الاعتراف بالضحايا و رد الاعتبار لهم بنفس الرعاية و السرعة التي قدمت من خلالها برامج التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج الإعانات و الفوائد للمقاتلين السابقين، و حتى الجناة (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009؛ المقرر الخاص، 2014).

التسلسل الهرمي لهويات أو انتهاكات الضحايا. يعتبر تحديد ماهية الانتهاكات التي من شأنها أن تفضي إلى إطلاق و صرف الإعانات الاعتبار الرئيسي في وضع برامج التعويضات (المقرر الخاص، 2014). و من المؤسف أن ذلك أدى إلى الهرمية و استبعاد بعض الأفراد. و قد ظهرت طبقات هرمية من أنواع الإيذاء و الاستغلال بسبب ميل الدول إلى إعطاء الأولوية لانتهاكات الحقوق المدنية و السياسية، لا سيما تلك المتعلقة بالسلامة البدنية، على حساب انتهاكات الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (المقرر الخاص، 2014). و قد ذهبت بعض الدول إلى تقييد الانتهاكات التي تؤهل ضحاياها للحصول على التعويضات من خلال تجاهل قضايا العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي، (SGBV)، مما أدى إلى تقليص فرص حصول النساء على التعويضات، رغم كون النساء عادة المستهدفات بهذه الانتهاكات (دوغان و أبو شرف، 2006). و ما يزيد الأمر إشكالية هو أن بعض الدول استبعدت الضحايا على أساس الانتماء السياسي، سواء للضحية أو الجاني (المقرر الخاص، 2014). فعلى سبيل المثال، حظرت الأطر العامة لبرامج التعويضات أعضاء الجماعات التخريبية الذين كانوا عرضة لانتهاكات تؤهلهم للحصول على التعويضات، و ذلك بسبب مشاركتهم في جماعة أو منظمة مسلحة معينة.

النساء. لقد عانت النساء في الغالب بسبب المعايير الجنسانية و بنية المجتمعات الذكورية من أضرار و آثار أكبر من الرجال الذين كانوا في وضع مماثل و تعرضوا للانتهاكات (روبيو - مارين، 2009). و تستهدف بعض الانتهاكات النساء على نحو غير متناسب، كانتهاكات (SGBV). حيث أن التعويضات عن تلك الانتهاكات مهمة جدًا في ضوء عدم الوصول الكافي إلى العدالة بشأن هذه الجريمة في العديد من البلدان، غير أن الدول لم تبدأ إلا مؤخرًا في تغطية قضايا العنف الجنسي في برامج التعويضات (دوغان و أبو شرف، 2006؛ المقرر الخاص، 2014). و على الرغم من أن البرامج تركز على العنف الجنسي أكثر من تركيزها على العنف القائم على النوع الاجتماعي الغير الجنسي، إلا أن النساء يعانين من مجموعة من الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة القائمة على النوع الاجتماعي الغير جنسية. فعلى سبيل المثال، تم استهداف النساء الناشطات سياسيًا أو المقاتلات بسبب نشاطهن. و غالبًا ما تفشل التعويضات التي تخرج النساء من المعادلة السياسية في تحسين قدرتهن على الحفاظ على مشاركتهن في الحياة العامة (روبيو - مارين، 2009).

و قد ناقش الخبراء المعنيون بالنوع الاجتماعي و التعويضات إمكانات التعويضات لوضع حد للتمييز ضد المرأة. فمن ناحية، تؤدي الفترات الانتقالية إلى تفكيك البنى التمييزية، بما في ذلك تلك التي ساعدت على ارتكاب انتهاكات (SGBV)، (دوغان و أبو شرف، 2006؛ روبيو - مارين، 2009). و من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي السعي إلى التغيير المجتمعي، و خاصة إذا ما تم على حساب التعويضات الفردية، إلى تقويض الاعتراف المحدد للضحايا الذين يحق لهم الحصول على مساعدات ملموسة (ووكر، 2016). و بالنظر إلى التقدم المحرز و التحسينات التي طرأت على معالجة القضايا الجنسانية و الأضرار القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك مساهماتها في مكافحة التمييز على نطاق أوسع بين الجنسين (المقرر الخاص، 2014)، فإن هذه المناقشة تعتبر وثيقة الصلة بتنفيذ برامج التعويضات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

التعويضات الجماعية. تعمل التعويضات الجماعية على رد الاعتبار للضحايا الذين يشتركون في الهوية أو تجربة الانتهاكات، مثل المجازر المجتمعية أو النزوح الجماعي أو قضايا (SGBV)، (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009). و يمكن أن تكون التعويضات الجماعية رمزية، كتقديم اعتذار علني للمجتمع (المقرر الخاص، 2014). كما أنها يمكن أن تكون مادية، كالعمل على بناء و تدعيم البنية التحتية اعترافًا بالأضرار التي يعاني منها المجتمع. و غالبًا ما يقدم هذا النوع من التعويضات السلع و الخدمات غير الحصرية التي تستهدف الضحايا في البداية، و لكن سرعان ما تصبح في متناول المجتمع بأسره لاحقًا (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009؛ المقرر الخاص، 2014). و بما أن هذه التعويضات الجماعية لا يمكن أن تقتصر عمليًا على الضحايا الحقيقيين، فهم قد لا يعتبرون أنها تعوضهم عما فقدوه.

لقد زاد الاهتمام بالتعويضات الجماعية مع مرور الوقت (المقرر الخاص، 2014). و يبدو أن الحكومات تفضل التعويضات الجماعية التي تميل إلى أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة مع التعويضات الفردية، و هي تسمح بشكل أفضل بالإدارة المتزامنة للأولويات الأخرى، مثل التنمية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009). و من الجدير بالذكر أنه عندما تكون مجتمعات الضحايا تحت وطأة المعاناة، تصبح التعويضات الجماعية و الفردية ضرورية لمعالجة الأضرار التي لحقت بالضحايا الذين يتعرضون لانتهاكات كأفراد و كأعضاء في مجتمعهم (دي غريف، 2006؛ روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009).

المبادرات التنموية. على الرغم من أن التعويضات و التنمية يمكن أن تشترك في الأهداف، كالسعي إلى بناء الثقة مثلًا (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009)، إلا أن مسألة ما إذا كانت المبادرات التنموية قادرة على أن تشكل التعويضات هي أمر مثير للجدل إلى حد كبير. فقد واصل دي غريف الحديث رافضًا استخدام المبادرات التنموية لنقل التعويضات (دي غريف، 2006؛ المقرر الخاص، 2014). فأولًا، تقع على عاتق الدولة التزامات قانونية منفصلة بالاضطلاع بمشاريع التنمية و تقديم التعويضات (المقرر الخاص، 2014). و ثانيًا، تقدم المبادرات التنموية

الصارمة الخدمات الأساسية التي يحق لجميع المواطنين الحصول عليها، إلا أن الغرض الرئيسي من التعويضات هو إصلاح وضع الضحايا تحديدًا (دي غريف، 2006؛ المقرر الخاص، 2014). و قد رأى آخرون أن على الدول استكشاف و استغلال التداخل بين التعويضات و برامج التنمية لصالحها (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009). فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج التنمية التي تعمل على تحسين البنية التحتية للتسليم، مثل المعاشات التقاعدية و الصحة أو الأنظمة التعليمية، أن تحارب الفقر و تمكن من توزيع و تنفيذ برامج التعويضات ذات الصلة (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009). و على هذا النحو، يمكن لبرامج التنمية أن تكمل تدابير التعويضات بحيث يمكن لجميع المبادرات أن تحافظ على أدوارها و خصائصها المتميزة (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009).

و أخيرًا، فإن المبادرات التي تقوم ببساطة بتوسيع برامج التنمية القائمة هي ليست، و ينبغي ألا تسمى تعويضات (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009). و لكي يتم اعتبارها تعويضات بالفعل، يجب أن تتضمن المبادرات التنموية على الأقل عناصر الاعتراف، أي يجب أن تعترف بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، و بأن معاناة الضحايا هي ما يميزهم عن غيرهم من أعضاء مجتمعهم، و أن تقدم استحقاقات تهدف على وجه التحديد إلى معالجة الأضرار التي لحقت بالضحايا، و أن تشرح للضحايا العناصر التعويضية للبرنامج (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009؛ المقرر الخاص، 2014).

كلفة التعويضات. لقد رأت عدة دول بأن التعويضات مكلفة للغاية، و لكن ذلك لم يثن حتى الدول ذات الموارد المحدودة عن قيامها بمنح التعويضات. و يشير ذلك إلى أن الإرادة السياسية ربما تكون العامل المحدد الأكثر أهمية من الموارد الاقتصادية في مسألة تنفيذ برامج التعويضات (المقرر الخاص، 2014). و في الواقع، و بغض النظر عن الموارد، فإن الموازنة غالبًا ما تكون ضرورية دائمًا. فالعمل على تخصيص ميزانية للتعويضات يبين التزام الدولة بتقديم التعويضات مع الوقت، و قد ظل ذلك استراتيجية تمويل ناجحة، ربما أكثر نجاحًا من نموذج الصندوق الائتماني (سيغونيا، 2006؛ المقرر الخاص، 2014). و يمكن أن تساعد الموازنة الجنسانية – عملية تحليل الميزانية من منظور جنساني، و فهم التأثيرات المختلفة للميزانية على الرجال و النساء، و تمويل برامج الحد من عدم المساواة بين الجنسين – يمكن أن تساعد في معالجة وضع النساء و الفتيات (دوجان و أبو شرف، 2006). و بالإضافة إلى إعادة تخصيص الميزانية، يمكن للدول أن تستخدم "جهود التمويل الإبداعية" مثل الضرائب الخاصة على الأفراد و الشركات التي استفادت من الانتهاكات؛ و الأصول غير المشروعة التي تمت مصادرتها من الجناة؛ و التماس المساعدة المالية من أعضاء المجتمع الدولي، و خاصة أولئك الذين لعبوا دورًا في الانتهاكات (المقرر الخاص، 2014).

تسلسل التعويضات. يتعلق التسلسل الزمني بترتيب و توقيت آليات العدالة الانتقالية فيما يتعلق بأهداف السلام و العدالة الأوسع نطاقًا. و كثيرًا ما تبرز أهمية التسلسل لدى الحكومات القلقة من أن تؤدي تدابير المساءلة إلى تهديد السلام و الاستقرار الجديدين. و قد ركزت هذه الحكومات على تحقيق السلام، و هي تؤخر أحيانًا عمليات العدالة الانتقالية حتى بعد ضمان السلام بشكل تام.[3] فعلى سبيل المثال، نفذت بعض الدول برامج التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج قبل أو في ظل غياب برامج التعويضات (المقرر الخاص، 2014). و قد أدى تركيزهم على الأمن على حساب الإنصاف الملموس للضحايا في بعض الأحيان إلى تأجيل برامج التعويضات لشهور بل و حتى لسنوات (روهت - أريازا و أورلوفسكي، 2009).[4]

---

[3] للمزيد حول المشاكل العملية بخصوص تأجيل العدالة، راجع هيومن رايتس ووتش، مغريات "التسلسل": "مخاطر وضع العدالة جانبًا من أجل السلام" (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2011)، (https://www.hrw.org/news/2011/03/18/seductions-sequencing).

[4] للمزيد حول أولويات سيراليون لبرامج التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج على حساب تمويل التعويضات للضحايا، راجع فيكتور أسيدو و ماريا جيان بيرغز، "القيود على بناء السلم الفردي في سيراليون ما بعد الحرب"، المراجعة 2 للصراع الأفريقي و بناء السلم، 1 (2012): 151-136.

و على كل حال، فإن هذا التأخير غير ضروري. و يمكن تنفيذ بعض تدابير التعويضات، كمبادرات الحقيقة و التوثيق و تلك الرامية إلى وقف الأعمال العدائية، يمكن تنفيذها في أي وقت، بما في ذلك خلال الانتهاكات الجارية. و في الآن ذاته، يمكن للدول أن تبرهن على التزامها بوضع ميزانية سنوية للتعويضات على وجه السرعة. و يمكن أن ييسر ذلك تمويل و تنفيذ برامج التعويضات الرمزية و المادية، بما في ذلك التعويضات العاجلة المؤقتة لتلبية الاحتياجات الطبية و النفسية الاجتماعية الفورية للضحايا. و بدلًا من التركيز على التسلسل الصارم، توصي المشورة الحالية بأن تقوم الدول بدمج و تنسيق التعويضات مع آليات العدالة الانتقالية الأخرى كجزء من سياسة كلية و شاملة. و تسهم التعويضات في منع الضحايا من الإدراك الخاطىء بأن لجان الحقيقة هي إيماءات فارغة و بأن المحاكمات الجنائية معنية بمعاقبة الجناة أكثر من كونها معنية بتلبية احتياجات الضحايا و بأن الإصلاح المؤسسي هو أمر مجرد و غير ملموس (دي غريف، 2006).

خلفية المشروع

لم يكن هناك تقييم شامل للجهود الرامية إلى تنفيذ عمليات التعويضات تمشيًا مع إطار المبادئ الأساسية منذ اعتماد المبادىء الأساسية قبل 12 عامًا. و رغم أن **دليل التعويضات** لعام 2006 الذي حرره بابلو دي غريف يستخدم حالات دراسية و يصف التحديات المواضيعية، إلا أن جهود التعويضات و البرامج الواردة فيها تم إنشاؤها قبل ولادة المبادئ الأساسية. و في الآونة الأخيرة، عين مجلس حقوق الإنسان مقررًا خاصًا لتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار في عام 2011. و قد ساهم في إبراز تحديات مثل استبعاد الضحايا من برامج التعويضات على أساس انتماءاتهم السياسية أو نوعهم الاجتماعي. و على الرغم من الزيادة في الأدبيات و الإرشادات، إلا أن الدول ترددت في وضع و تنفيذ برامج التعويضات، ما أدى إلى حقيقة مزعجة مفادها أن معظم الضحايا لم يحصلوا أبدًا على تعويضاتهم المستحقة.[5] و يمكن لتحديث المعلومات الحالية، و تقييم التعويضات الحديثة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية و تقديم التوصيات مع الأخذ بعين الاعتبار القضايا الناشئة، يمكن أن يساعد واضعي السياسات على فهم و تحديد الأولويات بشكل أفضل إلى جانب آليات العدالة الانتقالية الأخرى و دعم جهود المناصرة التي يبذلها المجتمع المدني.

و من أجل سد الفجوة المعرفية في التنفيذ، أطلق خمسة شركاء من اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة "مشروع القمة العالمية للتعويضات" المكون من مرحلتين.[6] فخلال المرحلة الأولى، بحث الشركاء تنفيذ برامج التعويضات في 15 دولة. و قد أدت أبحاثهم إلى كتابة هذا التقرير و مشاركة الدروس المستفادة من مجموعة من تدابير و برامج التعويضات. و قد تكون النتائج و التوصيات الرئيسية للتقرير بمثابة دليل تسترشد به الجهات الفاعلة في الدولة و المجتمع المدني لتشكل الأساس للمرحلة التالية. و كجزء من المرحلة الثانية، ستعرض نتائج البحث هذه في مؤتمر دولي و ستستخدم كأساس للمناقشة بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ برامج التعويضات و الطرق المحتملة للمضي قدمًا. و استنادًا إلى نتائج مناقشات القمة، سيستهدف شركاء اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة دولة أو دولتين من بين الدول التي يعمل فيها الاتحاد حاليًا ليدعموا الشركاء المحليين في وضع أطر عامة لبرامج التعويضات و يقدمون التوصيات حول الممارسات الجيدة بشأن التنفيذ.

1. نظرة عامة على دراسات الحالة

يستند هذا التقرير إلى معلومات من 12 دراسة حالة كانت قد نفذت برامج للتعويضات منذ اعتماد المبادئ الأساسية في عام 2005. و تصف دراسات الحالة من كمبوديا و كينيا و ليبيا و المغرب و النيبال و البيرو و سيراليون و جنوب أفريقيا و جنوب السودان و سريلانكا و أوغندا و يوغوسلافيا السابقة (البوسنة و الهرسك و كرواتيا و كوسوفو و صربيا) جهود و برامج التعويضات التي تتنوع من حيث السياق و الجغرافيا و الزمان. و فيما يلي ملخص لبرامج التعويضات في دراسات الحالة.

---

[5] المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، ¶ 48، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة أ/518/69 (14 تشرين الأول/اكتوبر 2014) (بقلم بابلو دي غريف).

[6] شركاء اتحاد المبادرة العالمية للحقيقة و العدالة و المصالحة الخمسة هم التحالف الدولي لمواقع الضمير، و مبادرة سيادة القانون لرابطة المحامين الأمريكيين، و مركز دراسة العنف و المصالحة، و مركز القانون الإنساني، و مجموعة السياسات و القانون الدولي العام.

قامت **كمبوديا** بتنفيذ برامج التعويضات لمعالجة مخلفات الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الكمبودي على يد الخمير الحمر (1979-1975). و تمثل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، و هي محكمة جنائية مختلطة، عملية العدالة الانتقالية الوحيدة المدعومة من قبل الدولة. فبعد إصدار الحكم بالإدانة، ينحصر كل ما يمكن أن تمنحه تلك المحكمة من التعويضات ضمن التعويضات الرمزية و الجماعية، حيث أن الضحايا الكمبوديون لا يمكنهم الحصول على تعويضات فردية.

و لدى **كينيا** برنامج تعويضات لمعالجة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت إبان الحكم الدكتاتوري لدانيال أراب موي (2001-1978) و العنف الذي أعقب الانتخابات في الفترة 2007-2008. و يعود السبب في برنامج التعويضات إلى إطار قوي، إلا أن الافتقار إلى الإرادة السياسية أدى إلى إعاقة التنفيذ. و هكذا، كان الضحايا في كينيا يأملون في الحصول على التعويضات من خلال إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن جميع قضاياها المتعلقة بالوضع في كينيا أسقطت أو بُت فيها دون توجيه إدانات، و بالتالي انخفض احتمال تلقي التعويضات بشكل كبير. هذا و قد سعى ضحايا فترة الاحتلال البريطاني من الكينيين إلى الحصول على التعويضات عن طريق الدعاوى المدنية.

و لدى **ليبيا** إطار عام للتعويضات حول فترة الحكم الديكتاتوري لمعمّر القذافي (2011-1969) و النزاع الداخلي المسلح بين العديد من الجماعات المسلحة للسيطرة على الأراضي منذ عام 2011. و قد أدى العنف المتواصل و الهياكل الحكومية الموازية إلى عرقلة تنفيذ الإطار المتين للتعويضات و ما تبقى من سياسات العدالة الانتقالية. و بما أن ليبيا دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه في حال صدور أحكام بالإدانة، يصبح من حق الضحايا الحصول على كافة أشكال التعويضات و برامج إعادة التأهيل من صندوقها الإستئماني الخاص بالضحايا.

و لدى **المغرب** برنامج للتعويضات حول فترة الاستبداد من عام 1959 و حتى عام 1999. و قد استندت تدابير التعويضات إلى توصيات لجنة الحقيقة التي لم تلزم الحكومة إلا بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعويضات. و بالإضافة إلى التعويضات، شملت البرامج المنفذة التعويضات المجتمعية لمعالجة الأضرار الجماعية التي تعاني منها مجتمعات معينة نتيجة القمع أو الافتقار إلى الخدمات العامة أو وجود مراكز الاحتجاز الحكومية.

و في **النيبال** برنامج مؤقت للتعويضات بهدف التصدي للنزاع الداخلي المسلح بين الحكومة و المتمردين الماويين (2006-1996)، و الذي اتخذ شكل برنامج تعويضات عاجل و مؤقت و قدم مساعدة ذات طبيعة إنسانية للضحايا. و منذ انتهاء الصراع منذ أكثر من عقد مضى، ما يزال برنامج التعويضات هذا البرنامج الوحيد في البلاد. و على الرغم من أن البرنامج المؤقت كان ذو ولاية قصيرة أساسًا في ظل غياب التنفيذ الناجح، إلا أن الحكومة واصلت تمديد ولايته بدلًا من وضع برنامج أكثر شمولًا للتعويضات.

و لدى **البيرو** برنامج للتعويضات يتناول النزاع الداخلي المسلح بين الحكومة و الجماعات المتمردة مثل حركة الدرب الساطع و حركة توباك أمارو الثورية (2000-1980). و قد استندت تدابير التعويضات إلى توصيات لجنة الحقيقة، حيث أعطى البرنامج الأولوية للتعويضات الجماعية على حساب الفردية منها، كما جرى تقديم التعويضات الجماعية كنتيجة طبيعية و أساسية لتطوير البنية التحتية.

و لدى **سيراليون** سياسة شاملة للعدالة الانتقالية، بما في ذلك وجود محكمة مختلطة و لجنة للحقيقة و برنامج تعويضات لمعالجة نزاعها الداخلي المسلح (2002-1991). و قد ركزت التعويضات على حِزَم الخدمات و التدابير الرمزية. كما شمل برنامج التعويضات مدفوعات مؤقتة و ملحّة و عمليات جراحية تأهيلية عاجلة.

و لدى **جنوب أفريقيا** برنامج للتعويضات يتناول حقبة الفصل العنصري (1994-1960). و قد حددت لجنة الحقيقة، التي تضمنت لجنة مخصّصة للتعويضات و إعادة التأهيل، الضحايا المؤهلين للحصول على التعويضات. و يحوي صندوق الضحايا أكثر من 1 مليار راند (ZAR 1B)، أي حوالي 80.9 مليون دولار (80,9M $) حتى كانون الثاني/يناير 2018، و هو يؤمّن الأموال اللازمة للتعويضات، إلا أن الحكومة لم تقم بصرف أموال الضحايا بشفافية، و يبدو أنها تعيد توجيهها نحو التنمية الاجتماعية.

و لدى **جنوب السودان** إطار عام للعدالة الانتقالية لمواجهة النزاع مع السودان الذي سبق استقلال دولة جنوب السودان و الصراع الداخلي لما بعد الاستقلال و المستمر منذ كانون الأول/ديسمبر 2013. و يحتوي اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان على إطار شامل للعدالة الانتقالية و يتطلب إنشاء محكمة مختلطة و لجنة للحقيقة و سلطة للتعويضات. غير أن العنف المستمر في البلد حال دون تنفيذ الاتفاق.

أما **سريلانكا** فهي بحاجة إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة و الخطيرة التي وقعت خلال النزاع الداخلي المسلح بين الحكومة و نمور تحرير تاميل إيلام (2009-1983). و في قرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2015، أبدت الحكومة التزامها بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، بما في ذلك لجنة للحقيقة و المصالحة و مكتب للمفقودين و مكتب للتعويضات. و نظرًا للافتقار إلى الإرادة السياسية، لم تفلح الحكومة سوى بإنشاء مكتب المفقودين، و الذي لم يتم تفعيله بعد.

و قد قامت **أوغندا** بتنفيذ برامج التعويضات لمواجهة النزاع الداخلي المسلح بين الحكومة و جيش الرب المقاوم (2006-1986). و يذكر أنه ليس لدى أوغندا سياسة شاملة للعدالة الانتقالية، إلا أن المحاكم المحلية إضافة إلى إحدى عمليات العدالة التقليدية تقوم بتوفير بعض سبل التعويضات. و ما يزال مشروع للسياسة الوطنية للعدالة الانتقالية، بما في ذلك العدالة الجنائية و العدالة التقليدية و الحقيقة و كذلك عمليات التعويضات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، ما يزال قابعًا بين جدران البرلمان نظرًا لعدم توفر الإرادة السياسية الكافية. و بالإضافة إلى ذلك، و بما أن أوغندا دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه في حال صدور أحكام بالإدانة يمكن أن تؤهل الضحايا للحصول على المستحقات و التعويضات و إعادة التأهيل من صندوقها الاستئماني الخاص بالضحايا.

و قد قامت **دول يوغوسلافيا السابقة** بتنفيذ برامج التعويضات للتصدي للصراعات المسلحة، و ذلك في أعقاب تفكك و حل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في حزيران/ يونيو 1991: و في **البوسنة و الهرسك** (1995-1992) و **كرواتيا** (1995-1991) و **كوسوفو** (1999-1998). و في حين أن بعض أشكال التعويضات متوفرة عمومًا، مثل الإعانات المتعلقة بالإعاقات الجسدية أو الرعاية الطبية، إلا أن الأشكال الأخرى من التعويضات لا ترعاها الدولة، بل يقوم بتقديمها المجتمع المدني، كالرعاية النفسية الاجتماعية على سبيل المثال. و يمكن القول بأن هناك تفاوت في كيفية تعامل الدول في هذه المنطقة مع حالات (SGBV) المرتبطة بالصراع.

2. المنهجية

الحقيقة هي أن هذا التقرير هو حصيلة مشروع بحثي دام تسعة أشهر، و دار حول وضع و تنفيذ برامج التعويضات منذ اعتماد المبادئ الأساسية في عام 2005. و قد كان كل من الشركاء الخمسة لاتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة معنيًا في البحث في الأطر العامة للتعويضات و تنفيذ برامجها في دول مختلفة. و بالإضافة إلى الأبحاث المكتبية، قام الشركاء أيضًا بجمع بيانات نوعية و كمية من المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات و جمعيات الضحايا و المنظمات غير الحكومية؛ و المحامين و النشطاء الحقوقيين المدافعين عن حقوق الإنسان و

المنظمات الدولية و المنظمات الحكومية التي تعمل في مجال التعويضات. و قد تكون مسألة جمع البيانات محدودة بسبب النطاق الجغرافي للمشروع، الذي و إن كان متنوعًا إلا أنه لا يمكن أن يشمل جميع البلدان التي يتم بذل الجهود فيها لتنفيذ برامج للتعويضات، و كذلك بسبب استخدام المعلومات التي يتم في الغالب الإبلاغ عنها ذاتيًا.

قام كل شريك عبر استخدام المعلومات المتاحة بإعداد دراسات حالة مفصلة تضع في اعتبارها الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و/أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة)، و تصف إطار التعويضات و تقيم مدى نجاح جهود التنفيذ. و تجدر الإشارة إلى أنه و نظرًا لأن تدابير التعويضات كثيرًا ما تتعرض للتعديل طوال عملية التنفيذ، فإن النتائج التي تم التوصل إليها و المطروحة هنا تستند إلى المشهد العام لبرامج التعويضات في كل بلد وقت كتابة هذا التقرير. أما دراسات الحالة، و التي سيتم نشرها كملحق لهذا التقرير التجميعي، فهي تقوم بتحليل تدابير التعويضات من منظور المبادئ الأساسية.

و بالاستناد إلى دراسات الحالة الاثنتي عشر، قام الشركاء الخمسة لاتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة بتحديد المواضيع الشاملة التي أثرت على تنفيذ عمليات التعويضات. و من أجل المساعدة في التغلب على هذه التحديات المواضيعية، قام الشركاء الخمسة بوضع ثلاث مجموعات من التوصيات. و تعالج المجموعة الأولى الثغرات في الإطار القانوني (المبادئ الأساسية) و توصي بتوضيح المبادئ و التوجيهات و تعديلها و توسيع نطاقها. و تستند المجموعة الثانية إلى التجارب الناجحة و الأخرى غير الناجحة من دراسات الحالة بهدف تقديم التوصيات حول كيفية تمكين الدول من تحسين تنفيذ التعويضات. أما المجموعة الثالثة و الأخيرة فتقترح الطرق التي يستطيع المجتمع المدني من خلالها تحسين تنفيذ برامج التعويضات دون تحويل مسؤولية الدولة عن تقديم التعويضات لأصحاب المصلحة الآخرين.

النتائج الرئيسية

يقدم هذا الجزء من التقرير أمثلة غير حصرية من دراسات الحالة و التي تسلط الضوء على النتائج الرئيسية بشأن تنفيذ برامج التعويضات منذ اعتماد المبادئ الأساسية في عام 2005. كما يقدم كل قسم توصيات مختارة لصانعي السياسات (و للاطلاع على التوصيات الكاملة لكل من صناع السياسات و المجتمع المدني، يرجى مراجعة قسم "التوصيات").

يصف القسم الأول مختلف مصادر التعويضات، مثل توصيات لجان الحقيقة و الأحكام الجنائية و برامج التعويضات التي تعمل بشكل مستقل عن آليات العدالة الانتقالية الأخرى، و سياسات العدالة الانتقالية الشاملة التي تشمل برامج التعويضات. و يؤكد القسم الثاني على دور الوصول إلى المعلومات في تمكين فهم الضحايا لحقوقهم المحددة و كيفية الحصول على الاعانات. و يناقش القسم الثالث فئات مختارة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان (الانتهاكات الجسيمة) و الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الانتهاكات الخطيرة) و التي كثيرًا ما يتم إهمالها و اعتبارها أمرًا ثانويًا أو يتم استبعادها. و يغطي القسم الرابع طرقًا مختارة لتوزيع التعويضات، بما في ذلك التعويضات الجماعية و المبادرات التنموية و مبادرات المساعدات الإنسانية و التعويضات المؤقتة العاجلة. و يتناول القسم الخامس الاعتبارات الزمنية، مثل تنفيذ برامج التعويضات و قوانين التقادم. و يوضح القسم السادس الحاجة إلى آليات للشفافية و الإشراف. أما القسم السابع فيشير إلى المساهمات القيمة التي يقدمها المجتمع الدولي و المجتمع المدني و الضحايا طوال عملية تنفيذ برامج التعويضات، مع التشديد على مسألة أن الدول هي دائمًا من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم التعويضات.

1. مصادر التعويضات

يزيد وجود مصادر مختلفة للتعويضات من إمكانية حصول الضحايا على التعويضات. فالتعويضات يمكن أن تكون (1) مرتبطة بآليات العدالة الانتقالية الأخرى، (2) برامج تعويضات تعمل بشكل مستقل عن آليات العدالة الانتقالية الأخرى، أو (3) جزء من سياسة شاملة للعدالة الانتقالية.

أ. التعويضات التي تنصح بها لجان الحقيقة

كثيرًا ما تقدم لجان الحقيقة توصيات بشأن التعويضات، كالحديث عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و/أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة) التي ينبغي تناولها و معالجتها، و الشكل الذي ينبغي أن تتخذه التعويضات، و حجم التعويضات التي سيتم منحها للضحايا، و كذلك كيفية تقديم التعويضات. و قد اعتمدت معظم برامج التعويضات في دراسات الحالة على توصيات لجان الحقيقة، و هو اتجاه بات سائدًا و منتشرًا في العديد من برامج التعويضات الأخرى أيضًا.[7] و بما أن توصيات لجنة الحقيقة بشأن التعويضات غالبًا ما تكون غير ملزمة، فإن الحكومات كذلك تقوم بممارسة حريتها السياسية في تنفيذ برامجها كما ترى.

[7] المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، ¶ 48، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة أ/518/69 (14 تشرين الأول/اكتوبر 2014) (بقلم بابلو دي غريف).

قدمت لجنة الحقيقة في **سيراليون** توصيات بشأن التعويضات تراوحت بين توصيات ملزمة قانونًا و أخرى على شكل اقتراحات، إلا أن هذه التوصيات لم تكن تنفّذ بصورة متسقة. فعلى سبيل المثال، لم تقم الحكومة دومًا بتنفيذ توصيات ملزمة ، كإحدى التوصيات حول إلغاء قوانين التشهير الجنائي، و لكنها نفذت توصيات غير ملزمة، كتلك المتعلقة بإنشاء آلية للرقابة على الشرطة. أما لجنة الحقيقة في **جنوب أفريقيا** فقد شملت لجنة للتعويضات و إعادة التأهيل و قامت بتقديم توصيات للحكومة. و في حين استهدفت توصيات اللجنة بشأن التعويضات الحكومة، فإنها أيضًا سلطت الضوء على دور المؤسسات التجارية و المجتمع المدني في دعم تنفيذ برامج التعويضات.[8] أما في **المغرب**، فقد كانت الحكومة ملزمة فقط بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة المرتبطة مباشرة بالتعويضات، في حين أن مؤسسات الدولة لم تكن ملزمة باتباع توصيات غير تعويضية.

و للمساعدة في ضمان تنفيذ برامج التعويضات الموصى بها من قبل لجان الحقيقة، ينبغي منح لجان الحقيقة القدرة على تقديم توصيات ملزمة بشأن التعويضات.

ب. التعويضات المرفقة بالأحكام الجنائية

تعتبر المحاكم الجنائية المفوضة بتقديم التعويضات سبيلًا آخر ممكنًا للحصول على التعويضات. و تجدر الملاحظة إلى أن المحاكم الجنائية مفوضة بمنح التعويضات فقط بعد صدور الحكم بالإدانة.

و بعد صدور أحكام الإدانة، يتم تكليف المحكمة الجنائية الدولية بإصدار تعويضات مادية فردية و جماعية تتمثل في رد الممتكات و التعويض المالي و إعادة التأهيل. و يمكن الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل الضحايا في **كينيا و ليبيا و أوغندا** و غيرها من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أن لدى المحكمة الجنائية الدولية صندوق استئماني للضحايا يمكنه توفير الموارد المالية لتنفيذ برامج التعويضات المالية في حال كانت الجهة المدعى عليها تفتقر إلى القدرة المادية. و لا يمكن للمحكمة سوى تغطية تعويضات رد الحقوق و التعويض المالي و إعادة التأهيل، إذ أنه لا يمكنها تقديم التعويضات الرمزية المتمثلة بضمانات عدم التكرار أو التراضي بما يتجاوز القرارات القضائية و العقوبات. أما الوضع القائم في **كمبوديا** فهو مخالف لذلك تمامًا، حيث أنه لا يحق للضحايا إلا الحصول على تعويضات رمزية و جماعية مصممة من قبلهم و تقدمها الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. و تعتبر الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا مصدر التعويضات الوحيد المدعوم من قبل الدولة، و على عكس حال لجنة الحقيقة في **جنوب أفريقيا**، لا يمكن للمحكمة تقديم توصيات إلى الحكومة. كما أن الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لا يمكنها سوى منح التعويضات الجماعية، إذ أن العدد الهائل من الضحايا يجعل التعويضات الفردية، كالتعويض المالي، مسألة في غاية الصعوبة. و في ظل غياب آليات العدالة الانتقالية الأخرى، لم يتمكن الضحايا من الحصول على التعويضات عن الأضرار الفردية التي لحقت بهم. و علاوة على ذلك، فإن بطء وتيرة عمل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا و عدم وجود مصادر مختلفة للتعويضات حالا دون حصول الكثير من الضحايا حتى على التعويضات الجماعية.

و لإتمام الوظيفة الجزائية للمحاكم، ينبغي للدول أن تنشئ صندوقًا للضحايا و أن تكلف المحاكم بمنح تعويضات مادية و رمزية تتمثل بتعويضات فردية، أو جماعية في حال استهداف المجتمعات و تعرضها لانتهاكات جسيمة و/أو خطيرة كمجموعة، و ذلك باستخدام الصندوق عند الضرورة.

---

[8] لجنة التعويضات و إعادة التأهيل في جنوب أفريقيا، "التعويضات و قطاع الأعمال"، تقرير لجنة التعويضات و إعادة التأهيل 6، القسم 2 (1998): 140-55، (http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf)
لجنة التعويضات و إعادة التأهيل في جنوب أفريقيا، "التعويضات و المجتمع المدني"، تقرير لجنة التعويضات و إعادة التأهيل 6، القسم 2 (1998): 156-59، (http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf)

ج. برامج التعويضات في ظل غياب آليات العدالة الانتقالية الأخرى

يمكن لبرامج التعويضات أن تكون متواجدة أيضًا في ظل غياب آليات العدالة الانتقالية الأخرى. و تعتبر هذه الحالة إشكالية لأن الضحايا قد يرون بأن هكذا برامج مستقلة للتعويضات هي محاولة من قبل الدولة لشراء صمتهم من خلال توفير الإعانات المالية. و توضح **النيبال** بعض التحديات التي تواجه تقديم التعويضات من خلال برنامج مستقل للتعويضات لا تستكمله آليات أخرى. فعلى مدى بضع سنوات، لم يكن لدى النيبال سوى برنامج تعويضات مؤقت عاجل؛ أما لجنة الحقيقة فظهرت في عام 2014. و قد استثنى برنامج التعويضات ضحايا التعذيب و ضحايا (SGBV). كما أنه سبب إشكالية باعتبار أنه كان برنامج مساعدات إنسانية أكثر من كونه برنامج تعويضات، و ذلك من خلال تقديم تعويض مادي واسع النطاق و عدم الاعتراف بالمستفيدين كضحايا. و علاوة على ذلك، فإن الدولة لم تعترف بمسؤوليتها عن تقديم التعويضات، بل و بدلًا من ذلك، عزت تلك المسؤولية إلى الجاني الفعلي. و بالنتيجة، فإن وجود آلية واحدة خاطئة للتعويضات و كونها سببًا في حرمان فئات كاملة من الضحايا من الحصول على الإعانات و التعويضات لمن شأنه أن يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج أكثر شمولًا حول التعويضات.

و كجزء من سياسة العدالة الانتقالية الشاملة، ينبغي للدول أن تنشئ هيئة تعويضات مستقلة ممولة من قبل الدولة و غير مرتبطة مباشرة بأحكام المحاكم أو توصيات لجان الحقيقة.

د. السياسة الشاملة للعدالة الانتقالية بما فيها برامج التعويضات

يتمتع الضحايا بإمكانية أكبر للحصول على تعويضات في الدول التي لديها آليات شاملة للعدالة الانتقالية، كالمحاكمات الجنائية، و لا سيما تلك التي تجري في المحاكم التي يمكنها منح التعويضات؛ و لجان الحقيقة، و خصوصًا تلك التي يمكنها تقديم توصيات بشأن التعويضات، و برامج التعويضات التي تعمل بصورة غير كافية أو ملائمة. و توفر سياسات العدالة الانتقالية الشاملة للضحايا قنوات مختلفة يمكن من خلالها الحصول على التعويضات. فعلى سبيل المثال، يمكن لبرنامج التعويضات المستقل أن يحد من تأثير الفجوات التي تخلفها تدابير التعويضات التي تنجم عن الأحكام الجنائية أو توصيات لجان الحقيقة، و التي يتم تقييدها على التوالي من خلال إصدار أحكام الإدانة و الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة التي تشملها ولاية لجان الحقيقة. و من الجدير بالملاحظة أن دراسات الحالة لا تشير إلى أنه ينبغي للدول أن تسلسل التعويضات حسب ترتيب محدد ما، سوى أن تظهر الحاجة إلى الادماج و التنسيق فيما بين آليات العدالة الانتقالية من أجل تحقيق الاعتراف بالضحايا و الثقة و المصالحة و سيادة القانون.[9] و مع ذلك، فإنه من المقلق أن بعض الدول قامت بتنفيذ برامج التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج قبل أو حتى في غياب برامج التعويضات. و قد يرسل ذلك رسالة مفادها أن الدولة تعطي الأولوية لمعالجة حالة المقاتلين السابقين على حساب تعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم، مما قد يشير بدوره إلى أن حمل السلاح هو السبيل الوحيد للحصول على الإعانات المالية و الاستحقاقات من الدولة.[10]

كان لدى **سيراليون** عمليات تكميلية للحقيقة و العدالة. و قد قدمت لجنة الحقيقة توصيات بشأن التعويضات، و أصدرت المحكمة المختلطة عقوبات قضائية على الجناة، مما يحقق التراضي. غير أن المحكمة و لجنة الحقيقة

---

[9] لمناقشة تسلسل المحاكمات الجنائية و لجان الحقيقة كما هو مطبق في سريلانكا، انظر إندوميني رانديني و إيزابيل لاسي، سياسة التسلسل: تهديد للعدالة؟ (كولومبو: مركز جنوب آسيا للدراسات القانونية، 2016)، (http://sacls.org/images/publications/reports/the_politics_of_sequencing_a_threat_to_justice.pdf)

[10] للمزيد حول العلاقة بين برامج التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج و برامج التعويضات، انظر بابلو دي غريف، "التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج و التعويضات: إقامة روابط بين أدوات السلام و أدوات العدالة"، بناء مستقبل قائم على السلام و العدالة، كاي أمبوس و جوديث لارج و ماريك فيردا (برلين: Springer-Verlag Berlin Heidelberg، 2009)، 55-321.

واجهتا أحيانًا صعوبات في تنسيق عملهما.[11] و في **أوغندا**، يمكن للمحاكم العليا أن تأمر بصرف التعويضات المالية بعد الحكم بالإدانة. كما يمكن للجنة حقوق الإنسان الأوغندية توجيه دفع التعويضات المالية. و لكن من المؤسف أن مشروع سياسة العدالة الانتقالية الذي يتضمن برنامجًا للتعويضات ما يزال بانتظار اعتماده و الموافقة عليه من قبل البرلمان الأوغندي. و كمثال آخر، فإن اتفاق حل النزاع في جمهورية **جنوب السودان**، و فور تنفيذه، من شأنه أن يسفر عن إنشاء محكمة مختلطة و لجنة للحقيقة و سلطة للتعويضات. و ستقوم المحكمة المختلطة بمنح التعويضات، و تقوم لجنة الحقيقة بتقديم التوصيات فيما يتعلق بشكل و حجم التعويضات، فيما ستقدم سلطة التعويضات الدعم المادي للأشخاص الذين دمرت ممتلكاتهم بسبب النزاع.

ينبغي للدول أن تقوم بدمج و تنسيق التعويضات مع المحاكمات الجنائية و عمليات الحقيقة و الإصلاح المؤسسي كجزء من السياسة الشاملة للعدالة الإنتقالية.

2. الوصول إلى المعلومات

لكي يستفيد الضحايا من آليات التعويضات و يتلقون التعويضات، يجب أن يكونوا على علم بمختلف مصادرها. و على الرغم من أن المبادئ الأساسية تقوم بتوجيه الدول لتمكينها من الحصول على معلومات عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و آليات التعويضات، إلا أن الضحايا لم يتمتعوا على الدوام بهذا الحق من الناحية العملية.[12] فالدول لا تملك دائمًا القدرة على نشر و إيصال المعلومات إلى جميع الضحايا، كما أن ضعف الهياكل الأساسية و غير ذلك من العقبات يمكن أن يزيد من تقليص نطاق حملات التوعية العامة. بل أنهه في أحيان أخرى، قامت بعض الدول بحجب المعلومات.

أ. الوصول إلى المعلومات حول آليات التعويضات

أعاقت البنية التحتية السيئة و الطبيعة الجغرافية حصول الضحايا على المعلومات المتعلقة بآليات التعويضات. فقد نظمت **سيراليون** حملة للتوعية العامة بشأن التعويضات و استعانت بمجموعات متنقلة لتسجيل الضحايا، إلا أن ضعف البنية التحتية و الحواجز الاجتماعية و الاقتصادية حالت دون تلقي بعض الضحايا الريفيين و البعيدين أي معلومات عن التسجيل. و بالتالي لم يتمكن الضحايا من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتعويضات و لا حتى بالبرنامج نفسه. و في **كرواتيا** و **كوسوفو**، لم يكن الضحايا يعرفون دائمًا بوجود و توفر الإعانات المالية التي قد يكون لهم نصيب فيها، و بالتالي لم يتقدموا للمطالبة بها من الآليات المناسبة.

ينبغي للدول، بالتعاون مع المجتمع المدني، أن تزود جميع الضحايا بمعلومات عن آليات التعويضات من خلال وسائل مختلفة يمكن الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بوحدات التعليم المتنقلة و تنظيم حملات للتوعية العامة و إنشاء شعبة لتوعية الضحايا.

---

[11] إليزابيث إم إيفنسون، "الحقيقة و العدالة في سيراليون: التنسيق بين اللجنة و المحكمة"، قانون مراجعة كولومبيا 104، 3 (2004): 730-67؛ عبد التيجان-كول "محكمة سيراليون الخاصة "إلى حد ما""، في السلام مقابل العدالة؟ معضلات العدالة الانتقالية في أفريقيا: شاندرا ليخا سريرام و سورين بيلاي (سكوتسفيل: جامعة كوازولو – مطبعة ناتال، 2009).

[12] المبادئ الأساسية و المبادئ التوجيهية حول الحق في الانتصاف و التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، قرار الجمعية العامة 147/60، ¶ 24، الوثيقة أ/147/60 (16 كانون الأول / ديسمبر 2005)، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx

ب. الوصول إلى المعلومات حول الإنتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة

تهتم تدابير التعويضات التي تنطوي على التحقق من الوقائع و الكشف العلني عن الحقيقة و بشكل كبير بحق الضحايا في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسباب و الظروف الجذرية للانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة. فعندما تحجب الدول هذه المعلومات، فهي لا تعترف بالضحايا باعتبارهم أصحاب حقوق مؤهلين للحصول على هذه المعرفة. و **المغرب** مثال على دولة تتوفر فيها المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة في تقرير لجنة الحقيقة، و لكنها غير متاحة للعامة. و على الرغم من أن التقرير يحتوي على أسماء الجناة المشتبه فيهم، إلا أن الملك غير ملزم بالكشف عن هذه المعلومات. و بالمثل، فقد رفضت حكومة **صربيا** الكشف عن معلومات من شأنها أن تؤدي إلى اكتشاف رفات المختفين الألبان الكوسوفيين الذين قتلوا و نقلوا إلى مقابر جماعية في صربيا.[13] كما حرم حجب المعلومات في صربيا الأسر من حقوقها في معرفة مكان وجود أقاربها و مصيرهم و الحصول على معلومات عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة.

ينبغي للدول أن تبرهن على التزامها بالكشف الفعلي و الحقيقي عن المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسة للوصول إلى المعلومات تفصّل نطاق الحق في الوصول إلى المعلومات التي تملكها الدولة بشأن الانتهاكات، و استراتيجيات الدولة لإتاحة المعلومات حول الانتهاكات و كيفية الوصول إلى آليات التعويضات، و كيف يمكن للضحايا طلب المعلومات.

3. التسلسلات الهرمية

أيًا كان المصدر، فإن تعريف و تحديد من هو مؤهل للحصول على الإعانات المالية يؤثر على شمولية برامج التعويضات. كما أن استبعاد أو إهمال أنواع معينة من حالات الاستغلال و الإيذاء و الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة من شأنه أن يؤدي إلى إفشال أهداف التعويضات في الاعتراف بالضحايا و إعادة بناء الثقة و تعزيز المصالحة. و على الرغم من ذلك، فإن بعض برامج التعويضات أعطت الأولوية لبعض الضحايا و أنواع الاستغلال و الإيذاء على حساب الآخرين.

ينبغي أن تسعى الأطر العامة لبرامج التعويضات إلى تعريف "الضحية" على نحو شامل، و أن تقوم بتوسيع نطاق تعاريف الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة لتشمل مجموعة من الانتهاكات، كما ينبغي أن تتجنب استبعاد أو تصنيف الأفراد ضمن تراتبية هرمية على أساس نوعهم الاجتماعي أو خلفيتهم السياسية أو العرقية أو القومية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية.

أ. هوية الضحايا

أدت بعض برامج التعويضات إلى إهمال بعض الضحايا على أساس هويتهم. فقد استبعد برنامج التعويضات في **البيرو** أعضاء المنظمات التخريبية مثل حركة الدرب الساطع أو حركة توباك أمارو الثورية. و قد كان هذا الأمر إشكاليًا حيث أن العديد من أعضاء الحركتين عانوا من الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة كالتعذيب، و التي كان من شأنها أن تؤهلهم للحصول على التعويضات، إلا أنه تم تجاهلهم على أساس انتماءاتهم السياسية. و في **المغرب**، لم تقم لجنة الحقيقة بعقد جلسات استماع علنية متلفزة في الصحراء الغربية، مما عزز تهميش الشعب الصحراوي. لذا

[13] مركز القانون الإنساني، ملف: "التعتيم على أدلة الجرائم خلال الحرب في كوسوفو: عملية إخفاء الجثث" (بلغراد: مركز القانون الإنساني، 2017)، http://www.hlc-rdc.org/wp-content/uploads/2017/01/Dosije_operacija_skrivanja_tela._eng.pdf

فإن إقصاء مجموعات معينة على أساس الهوية يعني أن الدولة لا تعترف بأن هؤلاء الأفراد هم أصحاب حقوق و أنها ليست ملتزمة بإعادة إدماجهم في المجتمع.

1. الحالة المدنية

أعطت الأطر العامة لبرامج التعويضات في **دول يوغوسلافيا السابقة** الأولوية للمحاربين القدامى على حساب المدنيين. فعلى سبيل المثال، يعتبر الحد الأدنى من الإصابات الجسدية للمحاربين القدامى لكي يتم اعتبارهم مؤهلين للحصول على التعويضات أدنى منه لدى المدنيين في **البوسنة و الهرسك و كوسوفو و صربيا**، مما يسهل على المحاربين القدامى الحصول على المال. و بالإضافة إلى ذلك، فإن قانونًا صدر في عام 2004 في **كوسوفو** ما زال يمنح التعويضات للمحاربين القدامى الذين تعرضوا للإصابة بين عامي 1997 و 1999، إلا أن القانون ذاته لا يمنح التعويضات إلا للمدنيين الذين تعرضوا للإصابة في الفترة الواقعة بين 27 شباط / فبراير 1998 و 20 حزيران / يونيو 1999. فقد أتاح هذا القانون للمحاربين القدامى فترة زمنية أطول بالمقارنة مع المدنيين بشأن موضوع الإصابات و المطالبة بالتعويضات على أساسها.

ينبغي للأطر العامة للتعويضات أن تطبق نفس الفترة الزمنية عند النظر في إصابات المدنيين و المقاتلين.

2. النساء

تتعرض النساء و الفتيات إلى التجارب الجنسانية و الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك تلك التي تستهدفهن من خلال انتهاكات (SGBV). و مع ذلك فإن برامج التعويضات كثيرًا ما تفشل في معالجة الأضرار التي يعانين منها بطريقة تراعي حساسية وضعهن الجنساني و تستجيب له كما يجب، مما زاد من ترسيخ التمييز و عدم المساواة بين الجنسين.[14] و بدلًا من الإفراط في التشديد على الأمثلة السلبية، تبرز هذه الفقرة التالية بعض الطرق الإيجابية التي استجابت من خلالها برامج التعويضات لوضع النساء و الفتيات.

و يعرض **المغرب** و **أوغندا** استخدام القانون و الإصلاح القانوني لمعالجة احتياجات النساء و الفتيات على أساس جنساني. ففي حين أن قوانين الميراث التقليدية في **المغرب** حرمت النساء من الحصول على التعويضات عن حالات اختفاء أو وفاة أزواجهن، منحت لجنة الحقيقة التعويضات للزوجات باعتبارهن زوجات للضحايا، متجاوزة النظر إلى نوعهن الاجتماعي. و أسهم ذلك في الإصلاح القانوني و إلغاء أحكام قانون الأسرة التمييزية ضد المرأة. و كمثال على نظام قضاء محلي يعاقب على أعمال العنف ضد المرأة في زمن الحرب، أمرت المحاكم في **أوغندا** بالسجن و التغريم بدفع التعويضات لمقاتلي جيش الرب الذين اختطفوا و أهانوا النساء و الفتيات أو استعبدوهن جنسيًا. و فور اعتماده، سيعترف مشروع سياسة العدالة الانتقالية بالتجارب الفريدة للصراع، بما في ذلك تجارب النساء المختطفات اللواتي أنجبن في الأسر.

ينبغي أن تستجيب الأطر العامة لبرامج التعويضات و كذلك تنفيذها للتجارب الجنسانية و لآثار الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، مثل العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال الإصلاح المؤسسي لتمكين النساء من التماس العدالة و الحصول على الإعانات المالية.

---

[14] للمزيد حول النساء و التعويضات، انظر روث روبيو-مارين، "النوع الاجتماعي للتعويضات في المجتمعات الانتقالية"، في النوع الاجتماعي للتعويضات: التسلسلات الهرمية الجنسانية المقلقة أثناء معالجة انتهاكات حقوق الإنسان: روث روبيو-مارين (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009)، 63-120. و حول التحديات التي تواجه التعويضات التحويلية بين الجنسين، انظر مارغريت أوربان ووكر، "التعويضات التحويلية؟ نظرة نقدية على اتجاه حالي في التفكير في برامج التعويضات التي تراعي العدالة بين الجنسين"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 10 (2016): 25-108.

ب. أنواع الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و الأضرار التي لحقت بالضحايا

إنه لمن الصعب أن يتم تحقيق الشمولية الكاملة و المطلقة، فحتى هذا التاريخ، لم يقم أي برنامج للتعويضات بذلك. و قد تحتاج الدول إلى اتخاذ قرارات بشأن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة التي تغطيها. فعندما قامت الدول باتخاذ مثل هذه القرارات، أدى ذلك في بعض الأحيان إلى إعطاء الأولوية لأنواع معينة من الانتهاكات في حين تم تجاهل حتى الأضرار الشائعة التي تم التعرض لها.

ينبغي للدول، بالتعاون مع المجتمع المدني، أن تتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن تجاربها و احتياجاتها فيما يتعلق ببرامج التعويضات، و أن تثقف تلك المجتمعات بشأن آليات التعويضات المتاحة و كيفية الوصول إليها، و أن تلتمس آراءهم و ردودهم على عملية التنفيذ و تستجيب لها، و أن تدير توقعات الضحايا بشأن عملية التعويضات و مخرجاتها.

1. الأضرار العقلية

تتمثل الأضرار العقلية بالأضرار البارزة و الواضحة من جهة و تلك التي تعقب تجربة الانتهاكات الجسدية أو تشهد على الانتهاكات من جهة أخرى. غير أن برامج التعويضات كثيرًا ما أغفلت الأوجاع العقلية التي خلفها النزاع، و هو ما يعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف إعادة البناء الاجتماعي لبرامج التعويضات: ألا و هي الثقة و المصالحة.[15] فمثلًا، لم يغطّ برنامج التعويضات في **النيبال** أصلًا سوى الأضرار الجسدية. و منذ أن بدأ الجزء الخاص بالدعم النفسي الاجتماعي في البرنامج، حرم ضحايا التعذيب و (SGBV) من الوصول إلى هذه الخدمات، و قلل من خطورة الصدمة التي تصاحبهما. و بالمثل، و على الرغم من أن جميع **دول يوغوسلافيا السابقة** تعترف بالأضرار الجسدية، إلا أنها تفتقر إلى نظام منسق للدعم النفسي الاجتماعي.

2. العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV)

غالبًا ما تكون النساء و الفتيات المستهدفات بـ (SGBV)، و لكن الرجال و الفتيان أيضًا ضحايا هذا النوع من العنف. و بالتالي، فإن التعامل مع حالات (SGBV) يمكن أن تضع حدًا للتراتبية الهرمية القائمة على النوع الاجتماعي و التمييز ضد المرأة.[16] و مع ملاحظة استبعاد بعض برامج التعويضات لضحايا (SGBV)، كما في **النيبال**، تظهر دراسات الحالة التالية النهج التدريجي لبرامج التعويضات الأخرى.
و لكي نورد بعض الأمثلة الإيجابية، نذكر معالجة **كرواتيا** لقضايا (SGBV)، و لا سيما بالمقارنة مع **دول يوغوسلافيا السابقة** الأخرى. فقد اعتمدت كرواتيا تشريعات تقدم المساعدة الطبية و النفسية الاجتماعية و القانونية و السكنية و كذلك التعويضات المالية لضحايا (SGBV). كما يمنح المرسوم الليبي رقم 119 لعام 2014 صراحة ضحايا (SGBV) الحق في التعويضات من أجل سد الثغرات التي خلفها قانون العدالة الانتقالية لعام 2013، و الذي لم يعترف وقتها بهؤلاء الضحايا. و لم يتم تطبيق أي من القانونين حتى الآن.

---

[15] للمزيد حول الاحتياجات الفردية للضحايا من أجل التعافي النفسي كجزء من برامج التعويضات، انظر براندون هامبر، "تضييق المنظور الجزئي و الكلي: منظور نفسي حول برامج التعويضات في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية"، دليل التعويضات: د. بابلو دي غريف (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006)، 560-88.

[16] للمزيد حول العنف الجنسي و برامج التعويضات، انظر: كولين دوغان و أديلا م. أبو شرف، "جبر العنف الجنسي في التحوالت الديمقراطية: البحث عن العدالة الجنسانية"، دليل التعويضات، بابلو دي غريف (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006)، 49-623؛ كولين دوغان و روث جاكوبسون، "جبر العنف الجنسي و الإنجابي: الانتقال من الترميز إلى التنفيذ"، النوع الاجتماعي للتعويضات: التسلسلات الهرمية الجنسية المقلقة أثناء معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، روث روبيو-مارين (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009)، 61-121.

و على النقيض من تطور **ليبيا** التدريجي، واصل برنامج التعويضات في **النيبال** تجاهل ضحايا التعذيب و (SGBV). و هناك مخاوف حول بعض ممارسات العدالة التقليدية. فمثلًا، تقضي طقوس ماتو أوبوت في **أوغندا** بشرب الجاني و الضحية من نفس فاكهة القرع، ما يعرض ضحايا الاغتصاب إلى الصدمة و الإيذاء مجددًا، لا سيما ضحايا الاغتصاب الجماعي اللواتي يجب أن يأكلن عشبة بمشاركة جميع مغتصبيهن.

3. حالات الاختفاء

تشكل حالات الاختفاء، مثل حالات (SGBV)، سمة مشتركة من سمات الصراع و الاستبداد. و في ظل عدم توفر المعلومات حول أماكن وجود أقاربهم المختفين، لا تزال الأسر تأمل في أن يعود ذووها على قيد الحياة. فعند قيام برامج التعويضات بتوزيع المزيد من الإعانات المالية على أسر المتوفين، يتكون لدى أسر المختفين شعور بالضغط للإعلان عن الوفيات مما يؤهلها للحصول على الإعانات المادية. و الحقيقة أن إعلان وفاة أقاربهم دون معرفة الحقيقة قد يشكل صدمة شديدة بالنسبة لأفراد الأسرة المتبقين.

و لحسن الحظ، اتخذت بعض الدول خطوات إيجابية لتجنيب الأسر صدمات إضافية. **فكوسوفو** لم تطلب من الضحايا إعلان الوفيات، فيما خصصت **البيرو** مجموعة قانونية جديدة لضحايا الاختفاء بحيث أن الأسر لم تضطر للإعلان عن الوفيات بغية الحصول على الإعانات بعد القيام بالمطالبة بالحقوق المدنية و الحق في الميراث. كما افترض برنامج التعويضات في **النيبال** عودة المختفين إلى الظهور في نهاية المطاف، و أن أي خسارة اقتصادية ناجمة عن الاختفاء هي مؤقتة. و على أساس هذا الافتراض، منحت الحكومة قدرًا أكبر من المعونة لأسر المتوفين مقارنة مع أسر المختفين. و نتيجة لذلك، سارعت بعض الأسر إلى الإعلان عن وفاة ذويها بغية الحصول على الحصة الأكبر من التعويضات التي هم بأمس الحاجة إليها.

4. توزيع التعويضات

يمكن توزيع التعويضات بطرق مختلفة، و لكن يجب أن تصاغ و أن تفهم على أنها تعويضات. و كحد أدنى، يجب أن تعترف التعويضات بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و عن توفير الإعانات المادية لتعويض الضحايا على وجه التحديد. و تكتسي عملية التأطير هذه أهمية خاصة بالنسبة للمبادرات التنموية التي تسعى إلى الاعتراف بالضحايا و تعويضهم.

أ. التعويضات الجماعية

يمكن توزيع التعويضات على الأفراد أو المجموعات. و يتم استخدام التعويضات الجماعية لمعالجة إيذاء و استغلال المجتمعات المحلية التي تم استهدافها و تعرضت لانتهاكات جسيمة و/أو خطيرة كمجموعة.[17]

و قد استعان **المغرب** ببرامج التعويضات الجماعية للتعامل مع كل من الانتهاكات المرتكبة داخل المجتمعات المحلية و الضعف الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات الناجم عن الاستبداد. فقد أوصت لجنة الحقيقة بتعويضات جماعية في 11 منطقة في عام 2005 لمعالجة الانتهاكات السابقة التي تعرضت لها تلك المجتمعات نتيجة القمع أو الافتقار

[17] للمزيد حول برامج التعويضات الجماعية و دراسات الحالة، انظر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير الرباط: مفهوم و تحديات التعويضات الجماعية (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009).
https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Morocco-Reparations-Report-2009-English.pdf

إلى الخدمات العامة أو وجود مراكز احتجاز حكومية سرية سابقة. و قد كان لبرنامج التعويضات الجماعية في المغرب أبعادًا اقتصادية و رمزية. و قد سعى البعد الاقتصادي إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات المتضررة، بما في ذلك من خلال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و عن طريق تحسين حالة النساء و الأطفال. فيما ركزت التدابير الرمزية على حفظ الذاكرة، بما في ذلك من خلال بناء نصب تذكارية و تحويل مراكز الاحتجاز السابقة إلى مراكز اجتماعية و ثقافية و اقتصادية.[18] و في **البيرو**، وفر برنامج التعويضات في سبيل معالجة نزوح المجتمعات المحلية نتيجة حركة التمرد الماوية الإعانات المادية لكل من ضحايا الانتهاكات الجماعية؛ بما في ذلك من خلال برنامج لإعادة البناء و تخصيص المناطق السكنية الريفية، و ضحايا الانتهاكات الفردية؛ بما في ذلك عن طريق توفير الخدمات التقنية و تقديم الإعانات المالية للنازحين حتى يتمكنوا من إصلاح مساكنهم المؤقتة.

و في **كمبوديا**، حيث تسببت سياسات و ممارسات الخمير الحمر في وفاة ما يتراوح بين 1.4 إلى 2.2 مليون شخص، لا تمنح الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا سوى التعويضات الجماعية نظرًا للعدد الكبير من الضحايا. و على الرغم من كون هذه الأرقام المرعبة من بين الاعتبارات الضرورية، إلا أن وقوع الفظائع الجماعية لا يحول بالضرورة دون تقديم التعويضات الفردية. ففي **دول يوغوسلافيا السابقة** ، حيث تسببت جرائم الفظائع بمقتل ما لا يقل عن 130.000 شخص، قامت الدول بتوزيع تعويضات فردية، بما في ذلك التعويضات المالية و الرعاية الطبية. و كمثال على هذا على الصعيد الدولي، فإن لدى المحكمة الجنائية الدولية صندوقًا استئمانيًا للضحايا يمكنه توفير الموارد المالية لتنفيذ التعويضات المادية التي تتمثل في رد الحقوق و التعويضات المالية و إعادة التأهيل في حال كانت الجهة المدعى عليها تفتقر إلى القدرة المادية.

ينبغي للدول في أعقاب الفظائع الجماعية أن توزع التعويضات الجماعية لمعالجة الأضرار التي لحقت بمجتمعات الضحايا، و أن تتخذ في الوقت نفسه خطوات لتوزيع التعويضات الفردية، بما في ذلك عن طريق تخصيص ميزانية سنوية و أولوية منح الإعانات المادية للضحايا الذين هم في أمس الحاجة إليها.

1. التمييز الهيكلي

يمكن أن تسهم معالجة البعد الجماعي للانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة عبر برامج التعويضات في القضاء على الأضرار الهيكلية و التهميش المستمر. و بذلك، يمكن للإصلاح المؤسسي أن يضمن عدم التكرار.[19] و على عكس ذلك، فإن غيابه يدل على فشل الدولة في بناء الثقة، بما في ذلك الاعتراف بانتشار التمييز الهيكلي.

و رغم انتهاء الفصل العنصري و اعتماد الدستور الجديد الذي يعترف بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كحقوق أساسية في عام 1994 (الدستور المؤقت) و عام 1996 (الدستور النهائي)، ما يزال السود في **جنوب أفريقيا** يواجهون تحديات اجتماعية و اقتصادية كبيرة. و قد تم طرح تدابير محددة للتعويضات فيما يتعلق بالفجوة الاقتصادية، و لكنها لم تنفذ. فتوصيات لجنة الحقيقة بفرض الضرائب و إعادة توزيع موارد الأعمال التجارية مثلًا يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة الفقر و تضييق الفجوة الاقتصادية و تعزيز المساواة، و لكن الدولة أيضًا لم تنفذها. و كمثال آخر في **سريلانكا**، كان التمييز ضد شعب التاميل بعد الاستقلال السبب الجذري للصراع. فبينما تعمل سريلانكا على إصلاح دستورها، يحافظ المشروع الحالي للدستور على الطابع المركزي و الوحدوي للحكومة

---

[18] التحالف الدولي لمواقع الضمير، "تحويل مواقع الاحتجاز: استعراض و وضع خارطة طريق لبرامج التعويضات و تخليد الذكرى في المغرب" (تقرير غير منشور، نيويورك، 2011)، 7-13.

[19] للمزيد حول الإصلاح المؤسسي لمعالجة انتهاكات الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في النيبال و جنوب أفريقيا، انظر مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (جنيف: الأمم المتحدة، 2014)، 51-44، http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05.pdf

و المكانة البارزة للبوذية، و التي لا يمارسها عادةً التاميل و لا غيرهم من طوائف الأقليات. و بفعل ذلك، تجاهلت الحكومة مطالب شعب التاميل بالفيدرالية و المساواة العرقية الدينية.

ينبغي للدول أن تتولى القيام بالإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الإصلاح القانوني و الاقتصادي، للتصدي للتمييز الهيكلي الذي يضر و بصورة جماعية مجموعات بأكملها.

ب. المبادرات التنموية

يتم توفير بعض التعويضات من خلال المبادرات التنموية التي تسعى إلى الاعتراف بالضحايا أو تعويض المجتمعات المحلية التي تعرضت لأضرار جماعية. إلا أن هذا النهج مثير للجدل، و نظرًا للنقاش بين الدول حول المنافسة بين برامج التعويضات و الموارد على التنمية، فإن الروابط بين التعويضات و التنمية بحاجة إلى مزيد من المناقشة.[20] فمثلًا، قام برنامج التعويضات في **البيرو** بتطوير البنية التحتية للمجتمعات المحلية الضحية، و التي لم تدرك أن تلك المبادرات التنموية كانت في الواقع شكلًا من أشكال التعويضات.

و على غرار **النيبال** التي استخدمت مبادرات للمساعدة الإنسانية كتعويضات، لم تعلن **البيرو** عن مشروع تطوير البنية التحتية كشكل من أشكال الإعانات للضحايا المؤهلين للحصول على التعويضات. و يؤكد مثالا **النيبال** و **البيرو** على التوالي ضرورة أن تبين الدول و بشكل واضح و جلي متى تكون الإعانات الإنسانية أو المبادرات التنموية وسيلة للتعويضات، بحيث تقوم هذه المشاريع بالاعتراف بالضحايا و بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و مسؤوليتها عن تقديم التعويضات.

عندما تنشئ الدول مبادرات تنموية تسعى إلى الاعتراف بالضحايا أو تقديم التعويضات للمجتمعات التي تعرضت لأضرار جماعية، ينبغي أن تعلن عن هذه المبادرات باعتبارها شكلًا من أشكال التعويضات، و بأن الغرض منها هو الاعتراف بالضحايا و معاناتهم و تحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة.

ج. عمليات العدالة التقليدية

يمكن لعمليات العدالة التقليدية أن تعطي أساسًا آخر للتعويضات، لا سيما عندما يتم إدراجها رسميًا في خطة للتعويضات. ففي **أوغندا**، يعتبر "ماتو أوبوت" أحد آليات العدالة التقليدية التي تهدف إلى شفاء المجتمعات و إعادة بناء العلاقات الاجتماعية. فخلال مراسم هذا الطقس، يتشارك الجاني و الضحية في تناول اللحم و شرب عشبة مرة من نفس حبة فاكهة القرع أو الإناء المصنوع من طبقتها القشرية السميكة. و في حيت تعتبر هذه العملية شكلًا من أشكال التعافي لبعض الضحايا، تعتبر في الوقت ذاته تكرار مريرًا لتجربة الصدمة للآخرين، كضحايا الاغتصاب اللواتي يضطررن لمشاركة مغتصبيهن في شرب العشبة. و بعد ذلك يقوم الجاني بتعويض الضحية بالمال أو الماشية عن الأضرار التي لحقت به. و يجب التشديد على أن دفع الجاني للتعويض لا يلغي مسؤولية الدولة عن الاعتراف بالضحايا و تعويضهم أو رد الاعتبار و الحقوق لهم.

و كمثال على دولة تعتزم الإشارة إلى أهمية و قيمة العمليات التقليدية، يدعو الإطار العام لبرامج التعويضات في **جنوب السودان** إلى دمج الآليات التقليدية في تدابير و برامج التعويضات الرسمية. كما ستوصي لجنة الحقيقة التي

[20] للمزيد حول أوجه التآزر بين برامج التعويضات و التنمية، انظر نعومي روهت-أريازا و كاثارين أورلوفسكي، "علاقة تكميلية: برامج التعويضات و التنمية"، العدالة الانتقالية و التنمية: بناء التواصل: بابلو دي غريف و روجر دوثي (نيويورك: مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 2009)، 170-213.
https://www.ictj.org/publication/transitional-justice-and-development-making-connections

ستتابع تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بتوجيهات حول نوع و حجم التعويضات، و ستستند هذه التوجيهات عند الاقتضاء إلى الآليات و العمليات التقليدية القائمة.

ينبغي النظر في آليات و عمليات العدالة التقليدية غير الرسمية و التي تقودها المجتمعات المحلية لما تتمتع به من إمكانية تقديم التعويضات، كما ينبغي إدراجها، عند الاقتضاء، في برامج التعويضات الرسمية.

5. التوقيت

إن سرعة تنفيذ برامج التعويضات ضرورية للاعتراف بالضحايا و إعادة بناء الثقة و تعزيز المصالحة بالسرعة التي تسمح للضحايا بالتمتع بهذه العمليات و المشاركة فيها.

أ. توقيت التنفيذ

لقد تم تنفيذ معظم برامج التعويضات في دراسات الحالة هنا بعد انتهاء الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، و لكن يمكن تنفيذ برامج التعويضات أثناء و بعد وقوع الانتهاكات. و عند تحديد موعد تنفيذ برامج التعويضات، قد تحتاج الدول إلى النظر في مسائل التسلسل.

ينبغي للدول أن تقدم التعويضات "بشكل فوري"، و ضمن فترة زمنية يحددها الإطار العام للتعويضات، على أن لا تتجاوز تلك الفترة الزمنية فترة حياة الضحايا الأحياء و حياة أفراد أسر الأشخاص المتوفين و المفقودين المؤهلين للحصول على التعويضات.

1. التعويضات المؤقتة العاجلة

نظرًا للوقت اللازم لوضع و تنفيذ برنامج شامل للتعويضات، تستخدم التعويضات المؤقتة العاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية للضحايا، كالحاجة إلى الرعاية الطبية و النفسية الاجتماعية، و تجنب التسبب في أضرار لدى الضحايا لا يمكن إصلاحها. إلا أنه لا يجب أن يحول وجود تعويضات مؤقتة عاجلة دون الحاجة إلى برنامج شامل للتعويضات في أقرب وقت ممكن.

و لدى **سيراليون** سياسة شاملة للعدالة الانتقالية، بما في ذلك برنامج للتعويضات. و قد منحت أيضًا مدفوعات مؤقتة عاجلة و عمليات جراحية تأهيلية طارئة. و من ناحية أخرى، لا يزال برنامج التعويضات المؤقت في **النيبال** هو المصدر الوحيد للتعويضات منذ انتهاء الصراع منذ أكثر من عقد مضى. و على الرغم من أن ولاية البرنامج المؤقت كانت أصلًا قصيرة، نظرًا للتنفيذ غير الناجح، فقد واصلت الحكومة تمديدها بدلًا من إنشاء برنامج شامل للتعويضات.

ينبغي للدول أن تنفذ و بشكل فوري برامج تعويضات مؤقتة لتلبية الاحتياجات العاجلة، كالحاجة إلى إعادة التأهيل الطبي و النفسي الاجتماعي، من دون التأثير على القيام بإنشاء برنامج شامل للتعويضات.

2. أثناء الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة المستمرة

تمثل حالات وقف إطلاق النار و الاعتذارات العلنية أمثلة على التعويضات التي تفضي إلى التراضي. ففي كل من **ليبيا** و **جنوب السودان،** حيث العنف ما زال مستمرًا، تمكنت المجتمعات المحلية من تطبيق وقف لإطلاق النار على الصعيد المحلي و وضعت خططًا للمصالحة. و لكن نظرًا للافتقار إلى خطط فعالة لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أو إلى خطط للمصالحة، تفاوضت المجتمعات و القبائل في غرب **ليبيا** على الاتفاقات و الخطط الخاصة بها. و يبدو أن المبادرات المحلية كانت ستؤتي أكلها، غير أن الحكومة لم توافق عليها رسميًا. و بالمثل، فقد استكملت منتديات السلام و المصالحة على المستوى المحلي التنفيذ المحدود لاتفاق حل النزاع في جمهورية **جنوب السودان.**

أما الاعتذارات العلنية فهي تعويضات رمزية يمكن تنفيذها بسهولة نسبيًا في أي وقت[21] على افتراض وجود إرادة سياسية. و أثناء النزاع في **جنوب السودان،** قدم الرئيس اعتذارًا علنيًا متلفزًا إلى الضحايا عن المعاناة المتعلقة بالحرب. و قد قال في اعتذاره أن الجناة الأفراد سيحاسبون على جرائمهم.[22] و من الجدير بالذكر أن اعتذارات الدولة التي تعترف بالمسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و تحمل المسؤولية عنها لا تكفي كتعويضات ما لم تكن مصحوبة بتعويضات مادية تخفف من الأضرار التي لحقت بالضحايا.

و حتى أثناء الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة المستمرة، ينبغي للدول أن تدعم تدابير التعويضات، مثل مبادرات الحقيقة و التوثيق، و لا سيما لجمع المعلومات من الضحايا لتشكيل برنامج شامل للتعويضات و عمليات الشفاء المجتمعية و وقف إطلاق النار على المستوى المحلي.

3. بعد انتهاء الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة

يجب أن يبدأ تنفيذ برامج التعويضات فورًا و أن يعالج الضحايا خلال فترة حياتهم. و لكن للأسف ليس هذا هو الحال دائمًا. فعلى سبيل المثال، أنشئت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بعد ثلاثة عقود تقريبًا من انتهاء الإبادة الجماعية في **كمبوديا**. و قد حرم مقتل الضحايا و بعض كبار قادة الخمير الحمر الضحايا من تحقيق التراضي عبر قرارات قضائية تؤكد حقوقهم و كرامتهم أو العقوبات القضائية ضد الجناة.

3.أ. التدقيق و التطهير

يتعين على الدول بعد انتهاء الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة أن تضمن سلامة الضحايا و عدم تكرار الأضرار، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال أنواع مختلفة من الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك التدقيق و التطهير. كما يمكن أن يساعد تنفيذ برامج التدقيق و التطهير في إعادة بناء الثقة و إضفاء الشرعية على الحكومة، في حين أن غيابها يمكن أن يعزز عدم الثقة و الإفلات من العقاب، و لا سيما إذا كانت الدولة هي الطرف الجاني. و بما أن عمليات

[21] للمزيد حول الاعتذارات كتدبير رمزي للتعويضات، انظر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أكثر من مجرد كلمات: الاعتذارات كشكل من أشكال التعويضات (نيويورك: ICTJ، 2015). https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Apologies-2015.pdf

[22] "الرئيس كيير يعتذر عن حرب كانون الأول / ديسمبر 2013"، مجلة سودان تريبيون، آخر تعديل في 8 كانون الثاني/يناير 2016، http://www.sudantribune.com/spip.php?article57630.

التدقيق و التطهير معرضة للتلاعب السياسي، وجب أن تكون شفافة و رسمية، و أن تكون مستندة إلى سلوك الفرد من أجل المساهمة في بسط سيادة القانون.[23]

و تنتظر عملية التدقيق و التطهير أن تحدث بالفعل في العديد من البلدان المشار إليها في هذا التقرير. فقد حددت لجنة الحقيقة في **كينيا** أشخاصًا بعينهم لمنعهم من شغل وظائف عامة على خلفية ارتكابهم انتهاكات جسيمة، و لكن الحكومة لم تقم بتدقيق القطاع العام بعد. و في **صربيا**، ظل مجرمو الحرب المشتبه بهم في مواقع السلطة بسبب عدم ملاحقات مرتكبي الجرائم الرفيعي المستوى في المنطقة. كما أن **سريلانكا** لم تقم بتدقيق قطاع الأمن. و بالإضافة إلى ذلك، و نتيجة لعسكرة الجزء الشمالي الشرقي ذو الأغلبية التاميلية من البلاد، فقد كان مجرمو حرب المشتبه بهم يعيشون بين صفوف التاميل و يعرضوهم إلى الصدمة من جديد. كما مكن فرض الطابع العسكري على المنطقة قوات الأمن من مواصلة ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قمع النشاط المدني و السياسي و العنف الجنسي ضد المرأة.[24]

اتخذت بعض الدول بعد النظر في عملية التدقيق و التطهير مقاربات مختلفة لإصلاح القطاع العام. فقد أصدرت **ليبيا** قانونًا يحظر على الأفراد الذين كانوا يشغلون مناصب إبان حكم القذافي من العمل في القطاع العام لمدة 10 سنوات. كما اتجهت عمليات الإزالة الواسعة النطاق لمعاقبة الأفراد على انتماءاتهم السياسية بدلًا من أفعالهم، فكانت بذلك لا تختلف عن عدالة المنتصر. و لم تفلح هذه العملية في إعادة بناء الثقة أو تعزيز سيادة القانون في ليبيا. و على عكس **ليبيا**، لم توصي لجنة الحقيقة في **سيراليون** بتدقيق القطاع العام بسبب إمكانية التلاعب السياسي و الانتقام، فضلاً عن العدد الكبير من عمليات الإزالة.

ينبغي للدول أن تعمل على وضع و تنفيذ عمليات تدقيق و تطهير شفافة تستهدف وظائف و مناصب محددة بوضوح في القطاع العام و تشمل تدابير الحماية ضد تطهير الأفراد على أساس هويتهم أو انتماءاتهم السياسية بدلًا من أفعالهم الفردية.

ب. القيود الزمنية على المطالبة بالتعويضات

حدّت قوانين التقادم و الإطار الزمني لجمع التوثيقات من الوقت المتاح أمام الضحايا للمطالبة بالإعانات. و تساعد قوانين التقادم على ضمان الإنتصاف للمدعى عليهم، بما في ذلك حمايتهم من التعرض إلى المطالبات بالتعويضات إلى ما لا نهاية؛ فالافتراض "العادي" هو أن المدعين المهتمين لن ينتظروا طويلًا قبل تقديم المطالبات. بيد أنه في الحالات "غير العادية" من الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، قد لا يجرؤ الضحايا بالتقدم للمطالبة باستحقاقاتهم إذا كانوا يخافون من الانتقام أو يتوقعون إفلات الجاني من العقاب، لا سيما إذا كان الجناة ممن عم في مواقع السلطة.[25]
و توضح دراسات الحالة التالية العقبات التي تفرضها قوانين التقادم و غيرها من القيود الزمنية.
و فيما يتعلق بمطالبات التعويضات، طلبت **البوسنة و الهرسك** أساسًا الحصول على دليل طبي "بعد وقوع الإصابة بوقت قصير"؛ و تم تمديد ذلك لاحقًا إلى مدة سنة واحدة بعد وقوع الإصابة. إلا أن هذا القيد الزمني يغفل حقيقة أن

---

[23] للمزيد حول عمليات التدقيق و التطهير كضمانات عدم التكرار، انظر الكسندر ماير ريخ. "حول منع الإساءة: التدقيق و غيره من الإصلاحات الانتقالية"، في العدالة كوقاية: تدقيق الموظفين العموميين في المجتمعات الانتقالية: بابلو دي غريف و أليكساندر ماير-ريخ (نيو يورك: مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 2007)، 482 - 520،

https://www.ictj.org/publication/justice-prevention-vetting-public-employees-transitional-societies

و المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، ¶¶ 37-42، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة A/67/368 (13 أيلول/سبتمبر 2012) (بابلو دي غريف).

[24] مركز أديالام لابحاث السياسات و الناس من أجل المساواة و الإغاثة في سريلانكا، تطبيع ما هو غير طبيعي: عسكرة مولايتيفو (واشنطن: 2017)،

http://pearlaction.org/publication/normalising-the-abnormal-the-militarisation-of-mullaitivu-district

[25] خايمي مالامود-غوتي و لوكاس غروسمان، "التعويضات و الدعاوى المدنية: التعويضات المالية عن انتهاكات حقوق الإنسان في الديمقراطيات الانتقالية"، دليل التعويضات، بابلو دي غريف (أوكسفورد: مطبعو جامعة أوكسفورد، 2006)، 59-539.

العديد من المصابين خلال الصراع لم يحصلوا على الوثائق الطبية. و علاوة على ذلك، يوجد في كل من **دول يوغوسلافيا السابقة** قانون للتقادم مدته خمس سنوات، ما من شأنه حرمان الضحايا من المطالبة بالتعويضات اليوم أو في المستقبل. و كمثال آخر على ذلك، فإن انتهاء العمل بقانون التقادم الذي تمتد مهلته إلى 35 يومًا منذ أكثر من عقد مضى في **النيبال** حول قضايا الاغتصاب يعني أن ضحايا الاغتصاب في زمن الحرب لا يمكنهن متابعة القضايا الجنائية بعد الآن. و بما أن برنامج التعويضات استبعد ضحايا الاغتصاب، يكون قانون التقادم القصير بشكل غير عادل قد أغلق الطريق الوحيد المتبقي أمامهن للانتصاف.

مع مراعاة الوقت اللازم لجمع الوثائق الضرورية و ظروف الضحايا، و لا سيما ضحايا العنف الجنسي الذين قد يحتاجون إلى وقت إضافي للخروج من الصدمة قبل التقدم للمطالبة بالاستحقاقات و التعويضات، ينبغي للدول أن تتجنب وضع قوانين تقادم قصيرة بشكل غير عادل للمطالبات بالتعويضات.

6. المراقبة و التقييم و تحسين تنفيذ برامج التعويضات

هناك حاجة إلى الشفافية و آليات الرقابة و المؤسسات القوية لرصد مبادرات التعويضات و تقييمها بشكل مستقل و كذلك رصد و تقييم التقدم الذي تحرزه الدولة في مجال التنفيذ. و تمكن هذه العناصر الدولة من تحسين تنفيذ برامج التعويضات، و كذلك إبلاغ وإطلاع الضحايا على العملية، الأمر الذي يساهم في إعادة بناء الثقة بين الضحايا و الدولة.

أ. الشفافية

تساعد الشفافية في تعريف و تأطير و تنفيذ برامج التعويضات على شرح السبب الذي يمكّن حصول بعض الضحايا على الاعانات دون غيرهم. كما تساعد الضحايا على فهم الاعتبارات التي تلعب دورًا في عملية صنع القرار من قبل الدولة، مما يؤثر بالتالي على حقهم في الحصول على معلومات عن التعويضات. و من ناحية أخرى، يصعب الافتقار إلى الشفافية، بل و يصادر تمامًا محاولات الجهات الفاعلة الدولية و محاولات المجتمع المدني الرامية إلى رصد و تقييم مدى فعالية تنفيذ برامج التعويضات و ماهية التعويضات المقدمة.

و حتى الآن، لم يقم صندوق **جنوب أفريقيا** للضحايا بدفع سوى ربع المبلغ الذي أوصت به لجنة الحقيقة، و هو 120.000 راند، أي حوالي 9.700 دولار حتى كانون الثاني/يناير 2018 للضحية الواحدة. و يبقى عدم تبرير السبب في انخفاض هذا المبلغ مقلقًا، و ذلك نظرًا لأن مبلغ 1 مليار راند (ZAR 1B)، أي حوالي (80.9M $) مليون دولار حتى كانون الثاني/يناير 2018، لا يزال في الصندوق كما هو، غير مستخدم، بينما يواصل الضحايا و يكافحون من أجل العيش دون تعويضاتهم المستحقة. و في مثال آخر، أثر انعدام الشفافية على قدرة مكتب المفقودين في **سريلانكا** على تعزيز الثقة. كما أن المكتب الذي أنشئ في عام 2017 لم يعلن عن الفترة الزمنية أو أساليب التحقيق أو آليات البحث عن الأشخاص المختفين. فقضية بناء الثقة هي مسألة مهمة في دول مثل سريلانكا، حيث لم تعد شريحة كبيرة من السكان تثق في التزام الحكومة بآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك قدرة الدولة على تقديم التعويضات.

ينبغي أن توضح الأطر العامة للتعويضات معاييرها المتعلقة بتوزيع التعويضات و تحديد مقدارها.

ب. آليات المراقبة المستقلة

تراقب آليات الرقابة المستقلة التنفيذ و تمكن الدول من تحسين جهودها. و على الرغم من أن معظم دراسات الحالة لم تستعن بالرصد المستقل، إلا أن هناك بعض الأمثلة الإيجابية. فبعد العنف الذي شهدته **كينيا** بعيد الانتخابات، و حيث كانت الشرطة طرفًا جانيًا، أنشأ البرلمان سلطة رقابة مستقلة تمنح المدنيين سلطة مراقبة الشرطة و التحقيق فيها، و هو ما يعتبر ضمانًا لعدم التكرار. و منذ ذلك الحين، يدعي السياسيون الكينيون أن هذه الهيئة قد منحت المدنيين كثيرًا من الصلاحيات و نادوا بحلها. و لحسن الحظ، فهي ما زالت قائمة. و قد يكون هناك نتيجة إيجابية أخرى ناجمة عن اللجنة المشتركة للرصد و التقييم في **جنوب السودان**، و هي هيئة رقابية مؤلفة من جهات فاعلة وطنية و دولية تم إنشاؤها لتسهيل تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. و علاوة على ذلك، و بمجرد تنفيذ هذا الاتفاق، ستتولى هيئة تنفيذية الإشراف على صندوق تعويضات للضحايا.

ينبغي للدول أن تنشئ آلية رقابة مستقلة لضمان التنفيذ الشفاف لبرامج التعويضات و تقييم جهود التنفيذ و تعديلها حسب الضرورة، و معاقبة الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية التي لا تفي بالتزاماتها تجاه بالتعويضات.

ج. الفساد و المؤسسات الضعيفة

يتسبب الفساد في قضايا تتعلق بالامتياز و الإنصاف، مما يوثر على توزيع التعويضات و من لهم الحق في الحصول عليها، بغض النظر عن التعاريف الرسمية "للضحية" في الأطر العامة للتعويضات. و توضح دراسات الحالة التالية تحديات التنفيذ الناشئة عن المؤسسات الفاسدة.

ففي **كمبوديا**، أدى الفساد في العملية القضائية إلى عرقلة قدرة الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا على تحديد العدالة و ما يترتب على ذلك من تعويضات. و يرجع ذلك جزئيًا إلى أن رئيس الوزراء و المدعين العامين و القضاة رفضوا التعاون في ملاحقة المشتبه بهم الإضافيين، و خاصة أعضاء الحكومة الذين كانوا في السابق بين صفوف الخمير الحمر. كما أدى ذلك بدوره إلى تقليل عدد الفرص المتاحة للمحاكمات و الإدانات و التعويضات التي أمرت بها المحكمة. و في **النيبال**، استشرى الفساد إلى درجة القيام بتحديد الناس الذين سوف يحصلون على الإعانات من خلال برنامج التعويضات. كما راح أعضاء الأحزاب السياسية الذين يستعرضون طلبات التعويضات يدعون إلى منح الإعانات و التعويضات إلى الضحايا الذين يتشاركون معهم في معتقداتهم السياسية. و ما زاد الطين بلة هو الدور الذي لعبته "الواسطة" في حصول بعض الضحايا المزيفين ممن لهم علاقات مع بعض السياسيين على الإعانات، في حين حرم منها بعض الضحايا الحقيقيين الذين لم تكن لديهم أي علاقات مشابهة.

ينبغي للدول ضمان أن يكون تنفيذ برامج التعويضات منصفًا و عادلًا، بما في ذلك عن طريق إبقاء آليات التعويضات منفصلة و ظيفيًا عن و خارج تأثير المؤسسات و العمليات الفاسدة.

7. مشاركة الجهات الغير حكومية في التعويضات

تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تقديم التعويضات. و مع ذلك، فعندما تفتقر تلك الدول إلى الإرادة و القوة السياسية، فإن المنظمات الدولية و المجتمع المدني و الضحايا أنفسهم من شأنهم أن يلعبوا دورًا إيجابيًا في تنفيذ برامج التعويضات.

ينبغي للدول أن تتشارك مع المنظمات الدولية و المجتمع المدني و أن تنسق مساهمات تلك المنظمات في تقديم التعويضات دون تحويل مسؤولية الدولة عن تقديم التعويضات إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

أ. المنظمات الدولية

عندما واجهت الدول صعوبات في تنفيذ برامج التعويضات، قامت المنظمات الدولية بالعمل على دعم جهود التعويضات التي تقودها الدولة. فعلى سبيل المثال، ساهمت المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة و اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تدابير رد الحقوق و التراضي. و في **جنوب السودان**، ساعد مكتب المفوض السامي التابع للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحكومة في تسجيل و تأمين المواطنة للأشخاص النازحين داخليًا و الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية. و بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر و غيرها من المنظمات الدولية برعاية عمليات البحث عن الأشخاص المفقودين. و كمثال آخر، و نظرًا لأن **ليبيا** أكدت الحاجة إلى التوثيق، على الرغم من أنها لم تقم بتنفيذ الجهود التي تقودها الدولة بفعالية لتحقيق هذه الغاية، فإن العديد من بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة عملت على سد الثغرات في التحقق من الوقائع و الكشف العلني عن الحقيقة.

ب. المجتمع المدني و الضحايا

قامت منظمات المجتمع المدني و الضحايا بوضع و تنفيذ برامج للتعويضات تعترف بالضحايا و بإعادة بناء الثقة و تعزيز المصالحة. فعند بداية الشروع في برنامج التعويضات، ينبغي للدولة التشاور مع منظمات المجتمع المدني و الضحايا حول أنواع الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة التي يمكن أن يكون لها الأولوية و أيضًا حول المجتمعات التي يجب استهدافها. و من شأن هذه المشاورات أن تساعد على ضمان تلبية التعويضات لاحتياجات الضحايا. و عندما غابت برامج التعويضات التي تقودها الدولة، استجابت منظمات المجتمع المدني لاحتياجات إعادة التأهيل العاجلة للضحايا و نجحت في تحقيق التراضي. و قد واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في الموارد لدى عملها على سد الثغرات في التنفيذ، مما يؤكد ضرورة قيام الدولة بقيادة عملية التعويضات.

1. إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي للأضرار العقلية

نظرًا لاعتبار بعض الدول قضايا الأضرار العقلية أمرًا ثانويًا، قدمت منظمات المجتمع المدني الرعاية النفسية الاجتماعية للضحايا و عملت على إعادة تأهيلهم، بما في ذلك في **دول يوغوسلافيا السابقة** ؛ حيث لم تقدم الحكومة هذا النوع من الدعم أو الخدمات، و في **أوغندا**؛ حيث الإعانات التي تقدمها الحكومة غير كافية. و في **النيبال**، حيث استبعد برنامج التعويضات و الجزء المعني بالدعم النفسي الاجتماعي فيه ضحايا التعذيب و (SGBV)، شكلت أسر المختفين شبكة مستقلة سياسيًا من الجمعيات على مستوى المقاطعات لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأسر و الضحايا.

2. مبادرات التوثيق و تخليد الذكرى

اضطلعت منظمات المجتمع المدني بمبادرات للتوثيق و تخليد الذكرى في غياب الجهود التي تقودها الدولة. و قد حققت التراضي عن طريق الكشف عن الحقيقة و نشرها. و في **جنوب السودان**، سعت منظمات المجتمع المدني إلى جمع أسماء الضحايا الذين قتلوا أو اختفوا منذ عام 1955. و كانت جهود تلك المنظمات جزءًا لا يتجزأ من إحياء ذكرى الضحايا و الاعتراف بهم، لا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في تتبع الإصابات المتزايدة بدقة. و قد ترددت حكومات **دول يوغوسلافيا السابقة** في الكشف العلني عن معلومات دقيقة عن الانتهاكات في زمن الحرب، و هو تكتيك يعتقد البعض أنه تم تبنيه للتملص من قبول المسؤولية. و يمكن رؤية

النقص في وجود روايات دقيقة في التعليم الحكومي، الذي يتسم بالتسييس الشديد و الإثنية العرقية، ما يعوق أهداف بناء الثقة و المصالحة. فمثلًا، يعتقد بعض تلاميذ المدارس في **كوسوفو** أن 250.000 من الكوسوفيين قتلوا أو اختفوا خلال حرب 1998-1999. إلا أن هذا الرقم غير مذكور في كتبهم المدرسية، و هو أعلى بـ 25 مرة من الرقم السائد. و لمكافحة التحيز في التعليم الحكومي في كوسوفو و دول أخرى في المنطقة، أطلقت منظمات المجتمع المدني مبادرات لتثقيف الجمهور حول حروب التسعينيات.

3. المناصرة

على الرغم من التحديات المتعلقة بالموارد، كانت منظمات المجتمع المدني أطرافًا فاعلة و رئيسية في الضغط على الدول للاعتراف بالضحايا. و يمكن رؤية الأمثلة على الأدوار التي لعبتها منظمات المجتمع المدني في مجال المناصرة، بما في ذلك مجموعات الضحايا، في **النيبال** و في **دول يوغوسلافيا السابقة** . فقد تولت شبكة من أسر الأشخاص المختفين في **النيبال** القيام بأنشطة الدعوة من أجل زيادة الوعي حول حالات الاختفاء و إبراز احتياجات الأسر. و كجزء من إحدى الحملات، أقاموا معرضًا للصور الفوتوغرافية و المقتنيات الخاصة بالأشخاص المختفين. كما عملت بعض الناشطات من **دول يوغوسلافيا السابقة** على رفع مستوى الضحايا من النساء، و كذلك أنشأن المحكمة النسائية، و التي فسحت المجال لأصوات النساء عبر استخدام نهج نسائي لضمان إدراج تجارب المرأة كضحايا و كوكيلات من أجل التغيير.[26] و قد أسفرت عملية إنشاء محكمة نسائية عن إنشاء شبكة نسائية إقليمية قوية و دائمة، و التي عملت بنشاط حتى بعد تنفيذ مبادرة المحكمة في عام 2015. و في **دول يوغوسلافيا السابقة** أيضًا، قامت أكثر من 2000 منظمة من منظمات المجتمع المدني إلى جانب الأفراد في المنطقة بتشكيل تحالف للمناصرة من أجل لجنة إقليمية لتحديد الحقائق المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة بين 1 كانون الثاني/يناير 1991 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2001. و قد تشاور تحالف اللجنة الإقليمية مع 8000 شخص حول إمكانية القيام بعملية إقليمية و حشد الدعم من حوالي 630.000 من السكان المحليين، مما يدل على قدرة المجتمع المدني على تعبئة الأفراد المتضررين و استخدام التحالفات و التكتلات لإعطاء زخم أكبر لأصواتهم.

4. الدعاوى المدنية

تعتبر المحاكم المحلية السبيل الذي يمكن للضحايا أن يسعوا من خلاله إلى دفع عملية تنفيذ برامج التعويضات. و على الرغم من أن نظام المحاكم يكون في العادة متاحًا للضحايا الأغنياء و المثقفين و الحضريين، إلا أن الدعم من قبل منظمات المجتمع المدني و مكاتب المحاماة الخارجية مكن الضحايا المهمشين من الوصول إلى نظام العدالة. و كما يتبين من النتائج المختلفة لدراسات الحالة، فإن النتيجة النهائية لاستخدام المحاكم المحلية تتوقف على استقلالية النظام القضائي و الإرادة السياسية للدولة لتنفيذ أحكام المحاكم.

و قد دعمت منظمات المجتمع المدني مطالبات الضحايا بالتعويضات في **جنوب أفريقيا** و **دول يوغوسلافيا السابقة**. فقد كانت الدعاوى المدنية التي بدأتها منظمات المجتمع المدني ضرورية في **جنوب أفريقيا** فيما يتعلق بالتعويضات المادية لأن الحكومة يبدو أنها تعيد توجيه الأموال في صندوق التعويضات نحو التنمية الاجتماعية. كما دعمت منظمات المجتمع المدني الدعاوى القضائية لتحقيق التراضي لدى الضحايا، الأمر الذي بدا مهمًا في مكافحة التدخل السياسي الذي ما زال يؤثر على التحقيقات في جرائم حقبة الفصل العنصري. فمثلًا، ساعدت منظمات المجتمع المدني أسرة نوكوثولا سيميلان، و هي ناشطة مناهضة للفصل العنصري تم اختطافها و تعذيبها من قبل قوات الأمن

---

[26] للمزيد حول النهج النسوي الذي تستخدمه محكمة المرأة، انظر "المقدمة"، في محكمة المرأة: حول العملية: ستاسا زايوفيتش (بلغراد: نساء متشحات بالسواد و مركز دراسات المرأة، 2015)، 12-20.

http://www.helsinki.org.rs/doc/Womens%20Court%20About%20the%20Process.pdf

قبل أن تختفي في عام 1983، في السعي وراء الحقيقة بشأن مصيرها و مكان رفاتها. و نظرًا لاهتمامها بمعرفة الحقيقة في المقام الأول، قامت أسرة الضحية بتقديم طلب في محكمة بريتوريا العليا في عام 2015 تسعى فيه إلى فتح تحقيق رسمي في اختطافها و تعذيبها و اختفائها و قتلها. و قد أسفر نشاطهم عن توجيه الاتهام إلى أربعة من ضباط الشرطة في فترة الفصل العنصري. غير أن تكاليف التقاضي يمكن أن تكون باهظة جدًا بالنسبة للبعض، كما يتضح من **دول يوغوسلافيا السابقة**، حيث يضطر الضحايا إلى دفع التكاليف القانونية الكاملة إذا ما خسروا دعوى مدنية ضد الدولة. و يمكن للتمثيل من قبل منظمات المجتمع المدني أن يخفف من وطئة هذه العقبة، إلا أن العديد من الضحايا لم يتمكنوا من المضي في هذا الإتجاه، في حين لا تزال قدرات المجتمع المدني محدودة للغاية.

و قد يكون من الممكن للضحايا أن يحصلوا على تعويضات من دول أو أطراف خارجية، و خاصة من الدول التي تعاني من صراعات داخلية مع نفسها حول دورها في الماضي كقوى ظالمة و معتدية عبر التاريخ. فعلى سبيل المثال، و بمساعدة من شركة محاماة بريطانية، قام خمسة من مقاتلي ماو ماو المسنين في **كينيا** و الذين كانوا قد احتجزوا خلال فترة الاحتلال بتقديم طلب للتعويض في محكمة العدل البريطانية العليا في عام 2009. و في عام 2013، وافقت الحكومة البريطانية على دفع 19.9 مليون جنيه استرليني (حوالي 30 مليون دولار حينها) إلى 5.228 مطالب بالتعويضات، إضافة إلى بناء نصب تذكاري تقديرًا للضحايا. و قد تلقت الغالبية العظمى من هؤلاء المطالبين تعويضاتهم المالية في غضون شهرين، فيما أنهت الحكومة البريطانية إنجاز النصب التذكاري الذي يقع في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2015.

الـــخـــاتـــمـــة

تشكل برامج التعويضات جزءًا لا يتجزأ من سياسة العدالة الانتقالية الشاملة. و خلافًا للتدابير الأخرى، فإن برامج التعويضات تستهدف الضحايا بشكل فريد و تقدم الإعانات المادية و الرمزية للاعتراف بحقوق الضحايا. و تقرّ برامج التعويضات أيضًا بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان (الانتهاكات الجسيمة) و/أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الانتهاكات الخطيرة)، و تدل على التزامها بمعالجة و تعويض الضحايا. وعلاوة على ذلك، تعتبر نتائج التعويضات متعددة الجوانب، و هي تساهم في التعافي و النمو الفردي و المجتمعي. و قد اعترفت برامج التعويضات تاريخيًا بالضحايا بوصفهم أصحاب حقوق، و أصلحت الثقة بين الضحايا و مؤسسات الدولة، و أدت إلى تيسير المصالحة، و عززت سيادة القانون.[27] و في حين أن برامج التعويضات يمكن أن تتداخل مع عمليات العدالة الانتقالية الأخرى، مثل الملاحقات القضائية و مبادرات الحقيقة و الإصلاح المؤسسي، إلا أنها تبقى عنصرًا مميزًا لا ينبغي أن يندرج في أو تحل محله آليات أخرى.

و على الرغم من الأهمية الفريدة لبرامج التعويضات في تقديم مساعدات ملموسة للضحايا، واصلت الدول إعطاء الأولوية لتدابير العدالة الانتقالية الأخرى. فالتكاليف و الحجج الناجمة عنها هي من بين بعض التبريرات و الأعذار لإهمال برامج التعويضات و عدم اعتبارها من ضمن الأولويات. و مع ذلك، فقد أظهرت التجارب و الخبرات أن ثروات الدولة لا تلعب دورًا في تحديد ما إذا كان من الممكن إقامة برامج التعويضات التي يمكن أن تتخذ أشكالًا مادية و رمزية على حد سواء. و فيما يتعلق بالتوقيت، يمكن للدول أن تستفيد من تحويل تركيزها من التسلسل الصارم إلى دمج و تنسيق سياسة شاملة للعدالة الانتقالية. و الواقع أنه نظرًا لأن بعض برامج التعويضات يمكن تنفيذها في أي وقت، بما في ذلك أثناء وقوع انتهاكات جسيمة و/أو خطيرة، فإنها يمكن أن تكون مصادر قيّمة جدًا للانتصاف للضحايا الذين ينتظرون انتهاء النزاع. و قد استلزمت حالات سوء الفهم هذه، إلى جانب عدم الاهتمام ببرامج التعويضات، إنشاء "مشروع القمة العالمية للتعويضات" من قبل المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة. و من خلال تجميعهم و تحليلهم لاثنتي عشر حالة دراسية، كشف شركاء المبادرة عن عدة اعتبارات مواضيعية تتعلق بتنفيذ برامج التعويضات في هذا التقرير، و هي ملخصة في الفقرات الثلاث التالية. و ما يثير القلق هو أن العديد من التحديات التي تم تحديدها في هذا التقرير ما زالت قائمة منذ نشر دليل التعويضات في عام 2006. و هذا يبرز الحاجة إلى حلول محدثة للفجوات في الإطار القانوني المهيمن (المبادئ الأساسية) و جهود التنفيذ، مثل التوجيهات الواردة في قسم "التوصيات" التالي.

ينبغي للدول بشكل أولي أن تدمج و تنسق التعويضات مع عمليات أخرى كجزء من إطار شامل للعدالة الانتقالية، مع الإشارة إلى أن الملاحقات القضائية و لجان الحقيقة يمكن أن تشكل الأساس لبعض تدابير التعويضات. و يعتبر هذا النوع من النهج ضروريًا لوضع حد لقضية الإفلات من العقاب و تعويض الضحايا في الوقت ذاته. و بغض النظر عن آلية التعويضات، يجب أن يعي الضحايا أهليتهم للحصول على التعويضات و كيفية تلقيها. و لذلك، ونظرًا للصعوبات التي يواجهها الضحايا في الحصول على المعلومات، ينبغي للدول أن تنفذ نهجًا متعددة لتثقيف الضحايا بشأن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و آليات التعويضات و كيفية الوصول إليها.

و بطبيعة الحال، فإن قدرة الضحية على الوصول إلى التعويضات و الحصول عليها من الدولة تعتمد على أهليته و أحقيته. و لذلك ينبغي أن تعرّف الأطر العامة للتعويضات "الضحية" بصورة شاملة، مع التركيز على الأضرار

---

[27] بابلو دي غريف، "العدالة و التعويضات"، دليل التعويضات: بابلو دي غريف (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006)، 77-451.

التي لحقت به، و ليس على جنسه و نوعه الاجتماعي أو خلفيته السياسية أو العرقية أو القومية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية. و علاوة على ذلك، و لضمان تصدي برامج التعويضات على نحو كاف و ملائم لأكثر الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة انتشارًا، ينبغي للدول أن تستشير المجتمعات المحلية بشأن تجاربها و احتياجاتها. و بالإضافة إلى تحديد عوامل أهلية الضحايا للحصول على التعويضات، ينبغي للدول أن تقرر كيفية توزيع التعويضات، و التي يمكن تسليمها بطرق مختلفة تبعًا للظروف. فعلى سبيل المثال، عندما تبدأ الدول بتنفيذ مشاريع تنموية تسعى إلى الاعتراف بالضحايا أو تقديم التعويضات للمجتمعات التي تعرضت لأضرار جماعية، يجب أن تعلن عنها باعتبارها شكلًا من أشكال التعويضات و أن الغرض منها هو الاعتراف بالضحايا و تحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة. و كمثال آخر، عندما تتوفر لعمليات العدالة التقليدية إمكانية توفير سبل انتصاف كافية للضحايا، ينبغي إدماجها في برامج التعويضات الرسمية. و بما أن الوقت يعتبر مسألة جوهرية فيما يتعلق ببعض الانتهاكات و بُعيدها مباشرة، ينبغي للدول أن تستخدم برامج مؤقتة عاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية للضحايا، و أن تتجنب كذلك التسبب في المزيد من الأضرار لهم، بشكل لا يمكن إصلاحه، في كثير من الأحيان؛ في الوقت الذي تواصل فيه وضع برنامج شامل للتعويضات. أما بالنسبة للبرامج المؤقتة و الشاملة، و نظرًا للحالة غير العادية الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، ينبغي للدول أن تخصص الوقت الكافي للضحايا لكي يتقدموا بمطالبهم، و ذلك عبر تجنب استخدام قوانين تقادم قصيرة بصورة غير عادلة.

و يجب أن تكون عملية التعويضات بأكملها قابلة للمساءلة أمام المواطنين، و لا سيما المجموعات السكانية الضحية. و وفقًا لذلك، ينبغي للدول أن تنشئ آلية رقابة مستقلة لرصد و تقييم آليات و عمليات التعويضات، و ذلك لضمان نزاهتها و شفافيتها و استجابتها للضحايا. و أخيرًا، و على الرغم من أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم التعويضات، فإن صانعي السياسات سيكونون مهملين إذا ما تجاهلوا العلاقات و المعرفة التقنية التي تمتلكها المنظمات الدولية و المجتمع المدني. و بدلًا من ذلك، ينبغي للدول أن تشرك و تنسق جهود التعويضات التي تساهم بها المنظمات الدولية و المجتمع المدني، مع الاستمرار في الاعتراف، قولًا و فعلًا، بأن الدولة تحتفظ أولًا و أخيرًا بالمسؤولية عن تقديم التعويضات.

و تشير استمرارية التحديات المواضيعية الموصوفة أعلاه إلى الحاجة الملحة لصانعي السياسات و أعضاء المجتمع المدني المقدمين على عمليات التعويضات من أجل تطوير طرق مختلفة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل وضع و تنفيذ برامج التعويضات. و لعل التوصيات التالية يمكن أن توفر نقطة انطلاق لصانعي السياسات و أصحاب المصلحة في المجتمع المدني الذين يلتمسون المساعدة بشأن كيفية التصدي لهذه القضايا و معالجتها، بما في ذلك عن طريق تحسين التوجيهات الواردة في المبادئ الأساسية. و منذ اعتماد المبادئ الأساسية قبل عقد من الزمان، تعمل التوصيات أيضًا على سد الثغرات في ذلك الإطار القانوني. و تأمل المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة أن يؤدي تطبيق المعارف و التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى تحسين تنفيذ تدابير التعويضات و قدرتها على الاعتراف بالضحايا و إعادة بناء الثقة الاجتماعية و المدنية و تعزيز سيادة القانون.

الـــتـــوصـــيـــات

ينبغي تحديث المبادئ الأساسية لتقديم التوجيهات حول كيفية القيام بما يلي:

1. توسيع نطاق حق الضحايا و وصولهم إلى التعويضات

ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الأطر العامة للتعويضات لتعريف "الضحية" على نحو شامل، و أن تقوم بتوسيع نطاق تعاريف الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة لتشمل مجموعة من الانتهاكات، كما ينبغي أن تتجنب استبعاد أو تصنيف الأفراد ضمن تراتبية هرمية على أساس نوعهم الاجتماعي أو خلفيتهم السياسية أو العرقية أو القومية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية.

كما ينبغي للمبادئ الأساسية أن تعكس مدى انتشار الاغتصاب و العنف الجنسي و أثرهما الجنساني و أن يتم تنقيحها لتكون مراعية و مستجيبة للفوارق بين الجنسين.

و ينبغي للمبادئ الأساسية أن تشير إلى أن المبادئ تنطبق قبل وقف العنف، مع التسليم بأن مستوى العنف قد يؤثر على تنفيذ تدابير معينة، مثل مبادرات الحقيقة و عمليات التعافي المجتمعية، و تلك التي تهدف إلى وقف الأعمال العدائية.[28]

2. ضمان تلقي الضحايا للتعويضات

ينبغي للمبادئ الأساسية بعد الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة و إشراك المانحين متعددي الأطراف في تقديم المساعدة المالية أن توجه الدول إلى تخصيص ميزانية سنوية كافية للتعويضات و كذلك موظفين لإدارة برامج التعويضات، و أن تقوم بصرف الأموال المخصصة على وجه السرعة.

و ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى إنشاء آلية رقابة مستقلة تضم عددًا كافيًا من الموظفين الأكفاء لضمان التنفيذ المنصف و الشفاف لبرامج التعويضات و تقييم جهود التنفيذ و تعديلها حسب الضرورة و معاقبة الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية التي لا تفي بالتزاماتها تجاه التعويضات.

و مع مراعاة الصعوبات التي قد يواجهها الضحايا في جمع الوثائق الضرورية و ظروف الضحايا، ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى تجنب وضع قوانين للتقادم تكون قصيرة بشكل غير عادل للمطالبات بالتعويضات.

و كذلك مع مراعاة الصعوبات التي قد يواجهها الضحايا في جمع الوثائق اللازمة و ظروف الضحايا، و لا سيما ضحايا العنف الجنسي، ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى فرض معيار عادل لإثبات المطالبات بالتعويضات يكون أدنى من معيار الإدانات الجنائية.

---

[28] تسهم مبادرات الحقيقة و عمليات التعافي المجتمعي و التدابير الرامية إلى وقف الأعمال العدائية في تحقيق التراضي. و فيما يتعلق بأهداف التعويضات، تعترف مبادرات الحقيقة بالضحايا، و تسهل عمليات التعافي المجتمعي إعادة البناء المجتمعي، و يعزز وقف الأعمال العدائية سيادة القانون.

3. التأكيد على مسؤولية الدولة عن تقديم التعويضات

ينبغي للمبادئ الأساسية أن تلاحظ الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الدولية و المجتمع المدني في مساعدة و دعم تنفيذ برامج التعويضات التي تقودها الدولة.

و مع الملاحظة بأن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن تقديم التعويضات، ينبغي للمبادئ الأساسية أن توصي الدول بالمشاركة و التنسيق مع المنظمات الدولية و المجتمع المدني دون تحويل مسؤولية الدولة عن تقديم التعويضات إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

كما ينبغي للمبادئ الأساسية أن تشجع الدول على إقامة شراكات عادلة و شفافة و شاملة مع المجتمع المدني.

و ينبغي للمبادئ الأساسية أن تشير إلى مسؤولية جميع الدول عن تشجيع و مساعدة بعضها البعض لمنع الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك عبر تنفيذ برامج التعويضات، لا سيما ضمانات عدم التكرار.

4. تنفيذ برامج التعويضات الجماعية

ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول التي تعمل على وضع مبادرات تنموية تسعى إلى الاعتراف بالضحايا أو تقديم التعويضات للمجتمعات التي تعرضت لأضرار جماعية للإعلان عن هذه المبادرات باعتبارها شكلًا من أشكال التعويضات، و بأن الغرض منها هو الاعتراف بالضحايا و معاناتهم و تحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة.

كما ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى إستكمال برامج التعويضات المحلية بالتعويضات الفردية، و ذلك بغية الاعتراف بالضحايا كجزء من جماعة و كأفراد.

5. معالجة الثغرات في التنفيذ و التحديات الناشئة

يجب على المبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى وضع و اعتماد سياسة للوصول إلى المعلومات تفصّل نطاق الحق في الوصول إلى المعلومات التي تملكها الدولة بشأن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، و استراتيجيات الدولة لإتاحة المعلومات حول الانتهاكات و كيفية الوصول إلى آليات التعويضات، و كيف يمكن للضحايا طلب المعلومات.

و لدى الملاحظة بأن المصلحة العامة في المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة تتجاوز مصالح الأمن القومي، ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى الكشف فورًا عن المعلومات التي تمتلكها الدولة عن هذه الانتهاكات، بما في ذلك الأسباب الجذرية للانتهاكات و تواريخها و مواقع حدوثها و ظروفها؛ و هوية الجناة الذين ثبتت مسؤوليتهم عبر آلية للعدالة الانتقالية أو من خلال محكمة محلية؛ إضافة إلى هوية الضحايا بما يتوافق مع حقوقهم و رغباتهم و سلامتهم.

و ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول لتمكين الضحايا من الوصول بأمان إلى المعلومات التي تمتلكها الدولة حول الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك عبر الامتناع عن ترهيب الناس من خلال الرقابة الحكومية أو من خلال استغلال القوانين المتعلقة بسرية البيانات و حماية البيانات و الخصوصية.

و كأحد الضمانات على عدم التكرار، ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى وضع و تنفيذ عمليات شفافة للتدقيق و التطهير تستهدف وظائف و مناصب محددة بوضوح في القطاع العام و تشمل الحماية من تطهير الأفراد على أساس هويتهم أو انتماءاتهم السياسية بدلًا من أفعالهم الفردية.

و كأحد الضمانات الأخرى على عدم التكرار، ينبغي للمبادئ الأساسية أن توجه الدول إلى إصلاح أنظمتها التعليمية، و أن تقوم بإدراج وصف دقيق و شامل للانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأسباب الجذرية و الأثر، في المواد التعليمية على جميع المستويات.

ينبغي للدول أن تحسن تنفيذ برامج التعويضات باتخاذ خطوات من أجل:

1. إظهار التزامهم بتعويض الضحايا

ينبغي للدول أن تبرهن على التزامها بالكشف الفعلي و الحقيقي عن المعلومات حول الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسة للوصول إلى المعلومات تفصّل نطاق الحق في الوصول إلى المعلومات التي تملكها الدولة بشأن الانتهاكات، و استراتيجيات الدولة لإتاحة المعلومات حول الانتهاكات و كيفية الوصول إلى آليات التعويضات، و كيف يمكن للضحايا طلب المعلومات.

كما ينبغي للدول أن تقوم بتقديم تعويضات "فورية" ضمن إطار زمني يحدده الإطار العام للتعويضات، على أن لا تتجاوز فترة حياة الضحايا الأحياء و فترة حياة أفراد أسر الأشخاص المتوفين و المفقودين المؤهلين للحصول على الإعانات و التعويضات.

ينبغي للدول أن تنفذ و بشكل فوري برامج تعويضات مؤقتة لتلبية الاحتياجات العاجلة، كالحاجة إلى إعادة التأهيل الطبي و النفسي الاجتماعي، من دون التأثير على القيام بإنشاء برنامج شامل للتعويضات.

ينبغي للدول أن تنشئ و بشكل فوري آلية رقابة مستقلة و أن تتخذ خطوات لإحياء و دعم سير تنفيذ تدابير التعويضات العالقة أو المتوقفة.

ينبغي للدول بعد الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة و الإعانات المالية المقدمة من المانحين متعددي الأطراف أن تستبق التحديات و التأخيرات المحتملة، بما في ذلك عن طريق رفد آلية الرقابة المستقلة بعدد كاف من الموظفين الأكفاء، و تخصيص ميزانية سنوية كافية للتعويضات، و صرف الأموال المخصصة.

و حتى أثناء الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة الجارية، ينبغي للدول أن تدعم تدابير التعويضات كمبادرات الحقيقة و التوثيق، و لا سيما لجمع المعلومات من الضحايا بغية تشكيل برنامج شامل للتعويضات و وضع عمليات التعافي المجتمعية و وقف إطلاق النار على المستوى المحلي.

كما ينبغي للدول أن تتولى القيام بالإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الإصلاح القانوني و الاقتصادي، للتصدي للتمييز الهيكلي الذي من شأنه أن يسبب الأضرار بشكل جماعي لمجموعات كاملة.

ينبغي للدول أن تنشئ و تنفذ عمليات تدقيق و تطهير شفافة تستهدف وظائف و مناصب محددة بوضوح في القطاع العام و تشمل الحماية من تطهير الأفراد على أساس هويتهم أو انتماءاتهم السياسية بدلًا من أفعالهم الفردية.

2. وضع برامج تعويضات شاملة

ينبغي للأطر العامة لبرامج التعويضات أن تسعى إلى تعريف "الضحية" على نحو شامل، و أن تقوم بتوسيع نطاق تعاريف الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة لتشمل مجموعة من الانتهاكات، كما ينبغي أن تتجنب استبعاد أو تصنيف الأفراد ضمن تراتبية هرمية على أساس نوعهم الاجتماعي أو خلفيتهم السياسية أو العرقية أو القومية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية.

ينبغي أن تستجيب الأطر العامة لبرامج التعويضات و كذلك تنفيذها للتجارب الجنسانية و لآثار الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، مثل العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال الإصلاح المؤسسي لتمكين النساء من التماس العدالة و الحصول على الإعانات المالية.

كما ينبغي أن تعالج تدابير و برامج التعويضات مجموعة الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة و المنتظمة للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

و ينبغي للأطر العامة لبرامج التعويضات أن توضح و بشكل جلي معاييرها المتعلقة بتوزيع التعويضات و تحديد حجمها و مقدارها.

و ينبغي للأطر العامة لبرامج التعويضات ألا تستبعد الجناة الذين كانوا ضحايا أيضًا لمجرد أنهم كانوا جناة، كما ينبغي أن تكون التعويضات متكافئة مع الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة و الأضرار التي تعرضوا لها.

ينبغي للأطر العامة لبرامج التعويضات أن تطبق نفس الفترة الزمنية لإصابات المدنيين و المقاتلين.

و لا ينبغي لبرامج التعويضات في سياق النزاع المسلح أن تستبعد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لما قبل و ما بعد فترة النزاع، بل ينبغي أن تسعى إلى تعويض جميع ضحايا الانتهاكات، بغض النظر عن تاريخ وقوعها.

3. توسيع نطاق وصول الضحايا إلى التعويضات

ينبغي للدول أن تقوم بإدماج و تنسيق برامج التعويضات مع الملاحقات الجنائية و عمليات الحقيقة و الإصلاح المؤسسي كجزء من سياسة شاملة للعدالة الانتقالية.

و للمساعدة على ضمان تنفيذ برامج التعويضات التي أوصت بها لجان الحقيقة، ينبغي منح تلك اللجان القدرة على تقديم توصيات ملزمة بشأن برامج التعويضات.

و لإتمام الوظيفة الجزائية للمحاكم، ينبغي للدول أن تنشئ صندوقًا للضحايا و أن تكلف المحاكم بمنح تعويضات مادية و رمزية تتمثل بتعويضات فردية، أو جماعية في حال استهداف المجتمعات و تعرضها لانتهاكات جسيمة و/أو خطيرة كمجموعة، و ذلك باستخدام الصندوق عند الضرورة.

و كجزء من سياسة العدالة الانتقالية الشاملة، ينبغي للدول أن تنشئ هيئة تعويضات مستقلة ممولة من قبل الدولة و غير مرتبطة مباشرة بأحكام المحاكم أو توصيات لجان الحقيقة.

ينبغي للدول في أعقاب الفظائع الجماعية أن توزع التعويضات الجماعية لمعالجة الأضرار التي لحقت بمجتمعات الضحايا، و أن تتخذ في الوقت نفسه خطوات لتوزيع التعويضات الفردية، بما في ذلك عن طريق تخصيص ميزانية سنوية و أولوية منح الإعانات المادية للضحايا الذين هم في أمس الحاجة إليها.

كما ينبغي النظر في آليات و عمليات العدالة التقليدية غير الرسمية و التي تقودها المجتمعات المحلية لما تتمتع به من إمكانية تقديم التعويضات؛ كما ينبغي إدراجها، عند الاقتضاء، في برامج التعويضات الرسمية.

4. ضمان تلقي الضحايا للتعويضات

ينبغي للدول ضمان أن يكون تنفيذ برامج التعويضات منصفًا و عادلًا، بما في ذلك عن طريق إبقاء آليات التعويضات منفصلة و ظيفيًا عن و خارج تأثير المؤسسات و العمليات الفاسدة.

ينبغي للدول أن تنشئ آلية رقابة مستقلة لضمان التنفيذ الشفاف لبرامج التعويضات و تقييم جهود التنفيذ و تعديلها حسب الضرورة، و معاقبة الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية التي لا تفي بالتزاماتها تجاه بالتعويضات.

و ينبغي للدول أن تقوم برفد آلية الرقابة المستقلة بعدد كاف من الموظفين الأكفاء، بمن فيهم أصحاب المصلحة الدوليين و الإقليميين و الوطنيين و أصحاب المصلحة من المجتمع المدني.

كما ينبغي للدول أن تنشئ قسمًا ضمن آلية الرقابة المستقلة لتلقي آراء و ردود المجتمعات المحلية و دمجها في آليات التعويضات من أجل ضمان استجابتها للضحايا.

و مع مراعاة الوقت اللازم لجمع الوثائق الضرورية و ظروف الضحايا، و لا سيما ضحايا العنف الجنسي الذين قد يحتاجون إلى وقت إضافي للخروج من الصدمة قبل التقدم للمطالبة بالاستحقاقات و التعويضات، ينبغي للدول أن تتجنب وضع قوانين تقادم قصيرة بشكل غير عادل للمطالبات بالتعويضات.

و بالنظر إلى الصعوبات التي قد يواجهها الضحايا في جمع الوثائق اللازمة و ظروف الضحايا، و لا سيما ضحايا العنف الجنسي، ينبغي للدول أن تفرض معيارًا عادلًا لإثبات المطالبات بالتعويضات يكون أدنى من معيار إثبات الإدانات الجنائية.

5. الإعلان عن مبادرات التعويضات التمنوية باعتبارها شكلًا من أشكال التعويضات

عندما تنشئ الدول مبادرات تنموية تسعى إلى الاعتراف بالضحايا أو تقديم التعويضات للمجتمعات التي تعرضت لأضرار جماعية، ينبغي أن تعلن عن هذه المبادرات باعتبارها شكلًا من أشكال التعويضات، و بأن الغرض منها هو الاعتراف بالضحايا و معاناتهم و تحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة.

6. قيادة عملية التعويضات بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين

ينبغي للدول، بالتعاون مع المجتمع المدني، أن تتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن تجاربها و احتياجاتها فيما يتعلق ببرامج التعويضات، و أن تثقف تلك المجتمعات بشأن آليات التعويضات المتاحة و كيفية الوصول إليها، و أن تلتمس

آراءهم و ردودهم على عملية التنفيذ و تستجيب لها، و أن تدير توقعات الضحايا بشأن عملية التعويضات و مخرجاتها.

ينبغي للدول، بالتعاون مع المجتمع المدني، أن تزود جميع الضحايا بمعلومات عن آليات التعويضات من خلال وسائل مختلفة يمكن الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بوحدات التعليم المتنقلة و تنظيم حملات للتوعية العامة و إنشاء شعبة لتوعية الضحايا.

ينبغي للدول أن تتشارك مع المنظمات الدولية و المجتمع المدني و أن تنسق مساهمات تلك المنظمات في تقديم التعويضات دون تحويل مسؤولية الدولة عن تقديم التعويضات إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

لدى الملاحظة بأن مسألة تقديم التعويضات تظل مسؤولية الدولة، يمكن للمجتمع المدني أن يعزز تنفيذ برامج التعويضات باتخاذ خطوات من أجل:

1. إشراك المجتمعات في عمليات التعويضات

يمكن للمجتمع المدني أن يتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن رؤيتها حول برامج التعويضات و أن يحشد تأييدها لوضع إطار عام للتعويضات يعالج تجارب الضحايا و احتياجاتهم.

كما يمكن للمجتمع المدني أن ينشر الوعي حول آليات التعويضات، بما في ذلك عن طريق استخدام وحدات التعليم المتنقلة و تنظيم حملات للتوعية العامة.

و يمكن للمجتمع المدني أيضًا أن يعمل على بناء قدرات المجتمعات و الضحايا الأفراد على الانخراط في عمليات التعويضات و تعبئة مشاركتهم المباشرة في برامج التعويضات، مما يقلل الحاجة إلى مجموعات من غير الضحايا لتمثيل الضحايا في عمليات التعويضات.

2. المراقبة و التقييم و المساعدة على تنفيذ برامج التعويضات

يمكن للمجتمع المدني أن يناصر الدول لوضع برامج التعويضات بما يتوافق مع احتياجات الضحايا و رغباتهم، بما في ذلك تدابير لمعالجة الثغرات في أي جهود قائمة تقودها الدولة.

و يمكن للمجتمع المدني أيضًا أن يقوم برصد و تقييم آليات التعويضات لضمان شفافية تنفيذ برامج التعويضات، و أن يبلغ الجمهور عن زمان و كيفية توقفها، و أن يناصر الدول لتحسين سير تنفيذها.

كما يمكن للمجتمع المدني أن يقدم المساعدة التقنية إلى الدول بشأن تنفيذ الفقرات الهامة و المؤثرة في المبادئ الأساسية، بما في ذلك من خلال حلول نموذجية و توصيات و أشكال أخرى من التوجيه و الدعم التقنيين.

3. معالجة الثغرات في تنفيذ الدولة لبرامج التعويضات

و قد ينظر المجتمع المدني في ظل غياب الإرادة السياسية للدولة في المساهمة في برامج التعويضات التي تقودها الدولة أو تكميلها، بما في ذلك عن طريق دعم البحث عن الأشخاص المختفين و إقامة مبادرات لتخليد الذكرى و توفير الرعاية الطبية و النفسية الاجتماعية.

مسرد المصطلحات

المجتمع المدني: جماعات الضحايا و المنظمات غير الحكومية و الجماعات النسائية و غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تمثل احتياجات و رغبات الضحايا، مع الإشارة إلى أولوية أصوات الضحايا و قدرتهم على تمثيل أنفسهم من خلال مجموعات الضحايا.

الانتهاكات الجسيمة و/أو الخطيرة: الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان (الانتهاكات الجسيمة) و/أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الانتهاكات الخطيرة).

فوري: من دون إبطاء و في موعد لا يتجاوز فترة حياة الضحايا الأحياء و لا فترة حياة أفراد أسر الأشخاص المتوفين و المفقودين المؤهلين للحصول على التعويضات.

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــع

مركز أديالام لابحاث السياسات و الناس من أجل المساواة و الإغاثة في سريلانكا، تطبيع ما هو غير طبيعي: عسكرة مولايتيفو (واشنطن: 2017).
http://pearlaction.org/publication/normalising-the-abnormal-the-militarisation-of-mullaitivu-district

أسيدو، فيكتور و ماريا جيان بيرغز، "القيود على بناء السلم الفردي في سيراليون ما بعد الحرب"، المراجعة 2 للصراع الأفريقي و بناء السلم، 1 (2012): 151-136.

المبادئ الأساسية و المبادئ التوجيهية حول الحق في الانتصاف و التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (الجمعية العامة، القرار 147/60)، الوثيقة أ/ 147/60، (16 كانون الثاني/ديسمبر 2005)،
http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx

دي غريف، بابلو. "العدالة و التعويضات"، في دليل التعويضات: بابلو دي غريف، 451-77، أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006.

دي غريف، بابلو. "التسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج و التعويضات: إقامة روابط بين أدوات السلام و أدوات العدالة"، بناء مستقبل قائم على السلام و العدالة، كاي أمبوس و جوديث لارج و ماريك فيردا، 55-321، برلين: Springer-Verlag Berlin Heidelberg، 2009.

دوغان، كولين و أديلا م. أبو شرف، "جبر العنف الجنسي في التحوالت الديمقراطية: البحث عن العدالة الجنسانية"، دليل التعويضات، بابلو دي غريف، 623-49، أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006.

دوغان، كولين و روث جاكوبسون، "جبر العنف الجنسي و الإنجابي: الانتقال من الترميز إلى التنفيذ"، النوع الاجتماعي للتعويضات: التسلسلات الهرمية الجنسية المقلقة أثناء معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، روث روبيو-مارين، 121-61، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009.

إيفنسون، إليزابيث إم. "الحقيقة و العدالة في سيراليون: التنسيق بين اللجنة و المحكمة"، قانون مراجعة كولومبيا 104، 3 (2004): 730-67.

هامبر، براندون "تضييق المنظور الجزئي و الكلي: منظور نفسي حول برامج التعويضات في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية"، دليل التعويضات: د. بابلو دي غريف، 88-560، أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006.

مركز القانون الإنساني، ملف: "التعتيم على أدلة الجرائم خلال الحرب في كوسوفو: عملية إخفاء الجثث" (بلغراد: مركز القانون الإنساني، 2017).

http://www.hlc-rdc.org/wp-content/uploads/2017/01/Dosije_operacija_skrivanja_tela._eng.pdf

هيومن رايتس ووتش، مغريات "التسلسل": "مخاطر وضع العدالة جانبًا من أجل السلام" (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2011).

https://www.hrw.org/news/2011/03/18/seductions-sequencing

المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، تقرير الرباط: مفهوم و تحديات التعويضات الجماعية، نيويورك: (ICTJ)، 2009.

https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Morocco-Reparations-Report-2009-English.pdf

المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، أكثر من مجرد كلمات: الاعتذارات كشكل من أشكال التعويضات، نيويورك: (ICTJ)، 2015.

https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Apologies-2015.pdf

التحالف الدولي لمواقع الضمير، "تحويل مواقع الاحتجاز: استعراض و وضع خارطة طريق لبرامج التعويضات و تخليد الذكرى في المغرب"، تقرير غير منشور، نيويورك، 2011.

"المقدمة"، في محكمة المرأة: حول العملية: ستاسا زايوفيتش، 12-20، بلغراد: نساء متشحات بالسواد و مركز دراسات المرأة، 2015.

http://www.helsinki.org.rs/doc/Womens%20Court%20About%20the%20Process.pdf

مالامود-غوتي، خايمي و لوكاس غروسمان، "التعويضات و الدعاوى المدنية: التعويضات المالية عن انتهاكات حقوق الإنسان في الديمقراطيات الانتقالية"، في دليل التعويضات، بابلو دي غريف، 539-59، أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2006.

ماير ريخ، الكسندر. "حول منع الإساءة: التدقيق و غيره من الإصلاحات الانتقالية"، في العدالة كوقاية: فحص الموظفين العموميين في المجتمعات الانتقالية: بابلو دي غريف و أليكساندر ماير-ريخ، 482-520، نيو يورك: مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 2007.

https://www.ictj.org/publication/justice-prevention-vetting-public-employees-transitional-societies

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، جنيف: الأمم المتحدة، 2014، 44-51.

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05.pdf

"الرئيس كيير يعتذر عن حرب كانون الأول/ديسمبر 2013"، مجلة سودان تريبيون، آخر تعديل في 8 كانون الثاني/يناير 2016.

http://www.sudantribune.com/spip.php?article57630

رانديني، إندوميني و إيزابيل لاسي، سياسة التسلسل: تهديد للعدالة؟ كولومبو: مركز جنوب آسيا للدراسات القانونية، 2016.

http://sacls.org/images/publications/reports/the_politics_of_sequencing_a_threat_to_justice.pdf

روهت-أريازا، نعومي و كاثارين أورلوفسكي، "علاقة تكميلية: برامج التعويضات و التنمية"، العدالة الانتقالية و التنمية: بناء التواصل: بابلو دي غريف و روجر دوثي، 170-213، نيويورك: مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 2009.

https://www.ictj.org/publication/transitional-justice-and-development-making-connections

روبيو-مارين، روث. "النوع الاجتماعي للتعويضات في المجتمعات الانتقالية"، النوع الاجتماعي للتعويضات: التسلسلات الهرمية الجنسانية المقلقة أثناء معالجة انتهاكات حقوق الإنسان: روث روبيو-مارين، 63-120، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009.

سيغوفيا، ألكسندر. "تمويل برامج التعويضات: تأملات من الخبرة الدولية". دليل التعويضات، بابلو دي غريف، 650-75. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2006.

لجنة التعويضات و إعادة التأهيل في جنوب أفريقيا، "التعويضات و قطاع الأعمال"، تقرير اللجنة 6، القسم 2 (1998): 55-140.

http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf

لجنة التعويضات و إعادة التأهيل في جنوب أفريقيا، "التعويضات و المجتمع المدني"، تقرير اللجنة 6، القسم 2 (1998): 59-156.

http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf

المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، مجلس حقوق الإنسان، الوثيقة أ/46/21 (9 آب/اغسطس 2012) (بابلو دي غريف).

المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة أ/368/67 (13 أيلول/سبتمبر 2012) (بابلو دي غريف).

المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمانات عدم التكرار، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة أ/518/69 (14 تشرين الأول/اكتوبر 2014) (بقلم بابلو دي غريف).

تيجان-كول، عبد الـ. "محكمة سيراليون الخاصة "إلى حد ما""، السلام مقابل العدالة؟ معضلات العدالة الانتقالية في أفريقيا: شاندرا ليخا سريرام و سورين بيلاي. سكوتسفيل: جامعة كوازولو – مطبعة ناتال، 2009.

ووكر، مارغريت أوربان. "برامج التعويضات التحويلية؟ نظرة نقدية على اتجاه حالي في التفكير في برامج التعويضات التي تراعي العدالة بين الجنسين"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 10 (2016): 25-108.

El Derecho a un Recurso y Reparación: ¿Que a progresado una decada despues?

LA INICIATIVA GLOBAL DE JUSTICIA, VERDAD Y RECONCILIACIÓN

Noor Ebrahim, ex residente del Distrito Seis en Ciudad del Cabo, Sudáfrica, habla de los traslados forzados durante el apartheid.

En todo el mundo, hay un gran llamamiento por la justicia, la verdad y la reconciliación en países donde los legados de violaciones graves de los derechos humanos arrojan sombras sobre las transiciones de los regímenes represivos a las formas participativas y democráticas de gobernanza. Para satisfacer esta necesidad, la Coalición Internacional de Sitios de Conciencia (ICSC) lanzó una nueva iniciativa, la Iniciativa Global de Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR), en agosto de 2014. Con el apoyo de la Oficina de Democracia, Derechos Humanos y Trabajo del Departamento de Estado de EE. UU., el objetivo de la GIJTR es abordar nuevos desafíos en países afectados por un conflicto o en transición que están luchando contra sus legados o contra graves abusos continuos de los derechos humanos.

La ICSC dirige un Consorcio de nueve organizaciones asociadas: la Iniciativa para el Estado de Derecho del Colegio de Abogados de los Estados Unidos (ABA ROLI), Estados Unidos; Asia Justice and Rights (AJAR), Indonesia; Centro para el Estudio de la Violencia y la Reconciliación (CSVR), Sudáfrica; Centro de Documentación de Camboya (DC-Cam), Camboya; Fundación para el Debido Proceso (DPLF), Estados Unidos; Humanitarian Law Center (HLC), Serbia; Fundación de Antropología Forense de Guatemala (FAFG), Guatemala; y Grupo de Derecho Internacional Público y Política (PILPG), Estados Unidos. Además de aprovechar las diferentes áreas de especialización de los socios del Consorcio, la ICSC recurre al conocimiento y las conexiones comunitarias de larga data de

sus 200 organizaciones miembro en 55 países a fin de fortalecer y ampliar el trabajo del Consorcio.

Los socios del Consorcio, junto con los miembros de la Coalición Internacional de Sitios de Conciencia, desarrollan e implementan una gama de actividades de respuesta rápida y de alto impacto, utilizando enfoques restaurativos y retributivos para la justicia y la responsabilidad por violaciones graves de derechos humanos. Las competencias de las organizaciones bajo la Iniciativa Global de Justicia, Verdad y Reconciliación incluyen:

- Decir la verdad, reconciliación, memorialización y otras formas de memoria histórica;
- Documentar abusos contra los derechos humanos para los propósitos de la justicia transicional;
- Análisis forense y otros esfuerzos relacionados con personas desaparecidas y extraviadas;
- Defensa de las víctimas, como la mejora del acceso a la justicia, el apoyo psicosocial y las actividades de mitigación del trauma;
- Ofrecer asistencia técnica y construir la capacidad de los activistas y las organizaciones de la sociedad civil para promover y comprometerse con los procesos de justicia transicional;
- Iniciativas de justicia reparadora; y
- Garantizar la justicia de género en todos estos procesos.

Hasta la fecha, la GIJTR ha guiado a actores de la sociedad civil en varios países en el desarrollo y la implementación de documentación y proyectos de revelación de la verdad, ha realizado evaluaciones de memorialización, documentación y capacidades de apoyo psicosocial de las organizaciones locales, y ha lanzado una “academia” de justicia transicional para proporcionar activistas y actores no tradicionales en la región del Medio Oriente y el Norte de África con instrucción, apoyo y oportunidades para participar en el diseño y la implementación de los enfoques de justicia transicional impulsados por la comunidad.
Dada la diversidad de experiencias y habilidades dentro del Consorcio y entre los miembros de la red de la ICSC, el programa ofrece a los países que salen de un régimen represivo una oportunidad única para abordar las necesidades de la justicia transicional de manera oportuna, y al mismo tiempo promover la participación local y desarrollar la capacidad de los socios de la comunidad.

Agradecimientos

La Iniciativa Global de Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR) agradece a los cinco socios del Consorcio que llevaron a cabo la investigación para los estudios de caso y que contribuyeron a este informe: la Coalición Internacional de Sitios de Conciencia (ICSC), la Iniciativa para el Estado de Derecho del Colegio de Abogados de Estados Unidos (ABA ROLI), el Centro para el Estudio de la Violencia y la Reconciliación (CSVR), Humanitarian Law Center (HLC) y el Grupo de Derecho Internacional Público y Política (PILPG).

La GIJTR también está agradecida por el arduo trabajo de los consultores, Anjali Manivannan, por la redacción y revisión de este informe y por los comentarios de Ereshnee Naidu-Silverman (ICSC); Jennifer Tsai (ABA ROLI); Nomathamsanqa Masiko y Annah Moyo (CSVR); Isabelle Kavanagh y Relja Radosavljević (HLC); y Kirsten Lavery, Jeradon Mura y Bridget Rutherford (PILPG). Además, la GIJTR agradece a los siguientes individuos por investigar y redactar los estudios de caso a los que se hace referencia en este informe: Devon Gulbrandsen y Ereshnee Naidu-Silverman (ICSC); Andrea Finuccio y Jennifer Tsai (ABA ROLI); Nomathamsanqa Masiko (CSVR); Lana Radovanović, Isabelle Kavanagh, Relja Radosavljević y Milica Kostić (HLC); y Aaron Kearney, Kirsten Lavery, Laura Livingston y Bridget Rutherford (PILPG).

Sobre el Consorcio de la Iniciativa Global de Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR)

En todo el mundo, hay un gran llamamiento por la justicia, la verdad y la reconciliación en países donde el legado de graves violaciones de los derechos humanos arroja sombras sobre las transiciones. Para satisfacer esta necesidad, la Coalición Internacional de Sitios de Conciencia (ICSC) lanzó la nueva Iniciativa Global de Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR) en agosto de 2014 con el apoyo de la Oficina de Democracia, Derechos Humanos y Trabajo del Departamento de Estado de EE. UU. El objetivo de la GIJTR es abordar nuevos desafíos en países afectados por un conflicto o en transición que están luchando contra sus legados del pasado o contra continuas violaciones graves de los derechos humanos.

El Consorcio GIJTR está compuesto de las siguientes nueve organizaciones asociadas:

La Coalición Internacional de Sitios de Conciencia (ICSC), en los Estados Unidos (socio principal);

- La Iniciativa para el Estado de Derecho del Colegio de Abogados de los Estados Unidos (ABA ROLI) en los Estados Unidos;
- Asia Justice and Rights (AJAR), en Indonesia;
- El Centro para el Estudio de la Violencia y la Reconciliación (CSVR), en Sudáfrica;
- El Centro de Documentación de Camboya (DC-Cam), en Camboya;
- La Fundación para el Debido Proceso (DPLF), en los Estados Unidos;
- Humanitarian Law Center (HLC), en Serbia;
- La Fundación de Antropología Forense de Guatemala (FAFG), en Guatemala; y
- El Grupo de Derecho Internacional Público y Política (PILPG), en los Estados Unidos.

Además de aprovechar las diferentes áreas de especialización de los socios del Consorcio, la ISCS recurre al conocimiento y las conexiones comunitarias de larga data de sus más de 200 miembros en 55 países a fin de fortalecer y ampliar el trabajo del Consorcio.

Los socios del Consorcio, junto con los miembros de la red de la ICSC, desarrollan e implementan una gama de respuesta rápida y de programas de alto impacto, utilizando enfoques restaurativos y retributivos para la justicia penal y la responsabilidad por violaciones graves de derechos humanos. El Consorcio adopta un enfoque interdisciplinario para la justicia, la verdad y la responsabilidad. En general, los socios del Consorcio tienen experiencia en las siguientes áreas:

- Decir la verdad, memorialización y otras formas de memoria histórica, y reconciliación;
- Documentar violaciones de derechos humanos para los propositos de la justicia transicional;
- Análisis forense y otros esfuerzos relacionados con personas desaparecidas o extraviadas;
- Abogar por las víctimas, incluso por su derecho a acceder a la justicia y su necesidad de apoyo psicosocial, y las actividades de mitigación del trauma;
- Ofrecer asistencia técnica y construir la capacidad de los activistas y las organizaciones de la sociedad civil para promover y comprometerse con los procesos de justicia transicional;
- Iniciativas de justicia reparadora; y
- Garantizar e integrar la justicia de género en estos procesos y en todos los de la justicia transicional.

Dada la diversidad de experiencias, conocimientos y habilidades dentro del Consorcio y los miembros de la red de la ICSC, la programación del Consorcio ofrece a los países que han pasado por un conflicto y a los que salen de un régimen represivo una oportunidad única para abordar las necesidades de la justicia transicional a la mayor brevedad y al mismo tiempo promover la participación local y desarrollar la capacidad de los socios de la comunidad.

Tabla de contenido

Tabla de contenido

Introducción 11

I. El Objetivo de las Reparaciones 11

II. La Obligación Legal de los Estados de Proporcionar Reparaciones a las Víctimas 12

III. Formas de Reparaciones 13

IV. Debates y Dificultades existentes en el Campo de las Reparaciones 14

Antecedentes del Proyecto 20

I. Resumen de los estudios de casos 21

II. Metodología 24

Principales Conclusiones 26

I. Fuentes de Reparación 26

A. Reparaciones Recomendadas por las Comisiones de la Verdad 27

B. Reparaciones Vinculadas a Sentencias Penales 28

C. Programas de Reparación ante la Ausencia de otros Mecanismos de Justicia Transicional 29

D. Política Integral de Justicia Transicional con un Programa de Reparación 30

II. Acceso a la Información 31

A. Acceso a la Información sobre los Mecanismos de Reparación 32

B. Acceso a la Información sobre las Violaciones Manifiestas y/o Graves 32

III. Jerarquías 33

A. La Identidad de las Víctimas 33

B. Tipos de Violaciones Manifiestas y/o Graves y Daños Sufridos 35

IV. Distribución de Reparaciones 38

A. Reparaciones Colectivas 38

B. Iniciativas de Desarrollo 40

C. Procesos de Justicia Tradicional 41

V. Tiempo 42
A. Calendario de Ejecución 42
B. Límites de Tiempo para Reclamar Reparaciones 46
VI. Supervisión, Evaluación y Mejora de la Implementación de las Reparaciones 47
A. Transparencia 47
B. Independientes Mecanismos de Supervisión 48
C. Corrupción y las Instituciones Débiles 48
VII. Participación de Actores no Estatales en las Reparaciones 49
A. Organizaciones Internacionales 49
B. La Sociedad Civil y las Víctimas 50
Conclusión 54
Recomendaciones 58
Para Actualizar los Principios Básicos 58
Para que los Estados Mejoren la Implementación de las Reparaciones 61
Para que la Sociedad Civil Promueva la Implementación de Reparaciones 66
Glosario 68
Bibliografía 69

Introducción

Este informe de la Iniciativa Global para Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR) sintetiza las reparaciones que se han establecido e implementado durante la última década. Su objetivo es aumentar el conocimiento y proporcionar orientación a la implementación de reparaciones y puede ser un recurso útil para los encargados de la formulación de políticas y los actores de la sociedad civil que están por emprender procesos de reparación.

La "Introducción" describe la definición y el propósito de las "reparaciones", el marco jurídico para las reparaciones, las diferentes formas de reparación y algunas consideraciones y debates sobre la política actual en el campo. "Antecedentes del proyecto" presenta un resumen del "Proyecto de la Cumbre Mundial de Reparaciones" y su propósito, los 12 estudios de caso y la metodología para este informe. En las "Principales conclusiones" se destaca información importante de los estudios de casos sobre la implementación de las reparaciones durante la última década y están incluidas las recomendaciones selectivas para los responsables de la formulación de políticas. La "Conclusión" vincula las partes anteriores y resume las conclusiones clave de este informe. Finalmente, la parte de "Recomendaciones" incluye recomendaciones no normativas para los actores estatales y de la sociedad civil.

I. El Objetivo de las Reparaciones

Este informe define las reparaciones como medidas adoptadas por los estados para reparar los daños sufridos por las víctimas como resultado de violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos y/o violaciones graves del derecho internacional humanitario (en adelante "violaciones manifiestas y/o graves") (de Greiff, 2006). Esas medidas benefician directamente a las víctimas como titulares de derechos, reconocen la responsabilidad del estado por las violaciones e indican el compromiso del estado para prevenir futuras violaciones (El Relator Especial, 2014). El Relator Especial respecto a la promoción de la verdad, la justicia, la reparación y las garantías de no repetición, Pablo de Greiff (2014), señaló que las reparaciones

son un componente esencial y distinto de la justicia transicional, aun cuando sus objetivos coincidan con los de otros mecanismos, como procesos penales, comisiones de la verdad, iniciativas de conmemoración y reforma institucional.

En *The Handbook of Reparations* (*el Manual de Reparaciones)*, de Greiff (2006) describe tres objetivos de las reparaciones relacionados con la justicia: reconocer a las víctimas, construir confianza cívica y promover la solidaridad social. Como el Relator Especial, la concepción más reciente de Greiff ha mantenido las ideas anteriores pero las reformuló explícitamente como objetivos para reconocer a las víctimas, crear confianza entre el estado y los ciudadanos, alentar la reconciliación y fortalecer el Estado de derecho (Relator Especial, 2014). Esta última comprensión forma este informe y se analiza a continuación. Las reparaciones, a diferencia de otros mecanismos de justicia transicional, satisfacen las necesidades y los deseos de las víctimas de ser reconocidas como titulares de derechos que merecen reparaciones proporcionando beneficios a las víctimas como reconocimiento de los daños sufridos. Además, la implementación de las reparaciones indica que el estado se compromete a compensar a las víctimas, lo que puede ser particularmente crucial en situaciones en las que el estado es un perpetrador de violaciones manifiestas y/o graves. Como tal, las reparaciones también ayudan a restablecer la confianza en las instituciones estatales. A largo plazo, las reparaciones promueven la reconciliación y el Estado de derecho. Las reparaciones con efectos a largo plazo que pueden facilitar la reconciliación incluyen aquellas que tienen el potencial de cambiar actitudes, como disculpas públicas, conmemoraciones y la inclusión de un informe preciso de las violaciones en el currículo de educación (Relator Especial, 2012a). Mientras tanto, se respeta el Estado de derecho, y se promueven, por ejemplo, procesos de investigación y otras reformas institucionales (Relator Especial, 2012b).

II. La Obligación Legal de los Estados de Proporcionar Reparaciones a las Víctimas

Cuando ocurren violaciones manifiestas y/o graves, los estados tienen la obligación legal de proporcionar reparaciones a las víctimas. La legislación nacional, los tratados internacionales de derechos humanos, el derecho

internacional humanitario, el Estatuto de Roma de la Corte Penal Internacional (CPI) y los tratados regionales de derechos humanos obligan a los estados a proporcionar recursos a las víctimas, incluyendo las reparaciones, por violaciones manifiestas y/o graves. Estas obligaciones existentes fueron compiladas y codificadas en los Principios y directrices básicos sobre el derecho de las víctimas de violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos y de violaciones graves del derecho internacional humanitario a interponer recursos y obtener reparaciones (Principios Básicos), aprobados por la Asamblea General de las Naciones Unidas en 2005.[1] Los Principios Básicos han conducido a un gran reconocimiento del contenido del derecho a la reparación y siguen siendo el marco legal internacional y orientador para las reparaciones.

III. Formas de Reparaciones

Para entender el panorama de las reparaciones presentado en este informe, es importante describir brevemente las cinco formas de reparación en los Principios Básicos: restitución, compensación, rehabilitación, satisfacción y garantías de no repetición. Las formas de reparación listadas en los Principios Básicos pueden entenderse, en general, como reparaciones materiales o simbólicas. *Las reparaciones materiales* incluyen restitución, compensación y rehabilitación. *Las reparaciones simbólicas* incluyen satisfacción y garantías de no repetición.

Los Principios Básicos definen cada forma y su objetivo es abordar diferentes aspectos de la experiencia de violación de una víctima. *La Restitución* tiene como objetivo restablecer la vida de la víctima a la situación antes de la violación. Por ejemplo, permitir el regreso de una víctima a su lugar de residencia, devolver la propiedad y restablecer la ciudadanía son actos de restitución. Cuando el daño es económicamente evaluable, los estados deben proporcionar una *compensación*. Daños físicos, daños mentales, daños materiales, pérdida de ingresos y los costos de servicios médicos, psicosociales

1 Principios y directrices básicos sobre el derecho de las víctimas de violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos y de violaciones graves del derecho internacional humanitario a interponer recursos y obtener reparaciones, G.A. Res. 60/147, U.N. Doc. A/RES/60/147 (16 de Diciembre de 2005), http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx.

y legales son algunos ejemplos de casos compensables. *La Rehabilitación* implica compensación a las víctimas a través del suministro de servicios médicos, psicosociales y legales, por ejemplo.

Los Principios Básicos muestran varios ejemplos de satisfacción y garantías de no repetición. Los enjuiciamientos penales, las iniciativas de la verdad y la reforma institucional pueden realizar estas dos formas de reparación siempre que los procesos reconozcan las víctimas como titulares de derechos y creen confianza entre la víctima y el estado. *La Satisfacción* incluye una amplia gama de medidas, como cesación del fuego, búsqueda de la verdad y documentación,[2] búsqueda de personas desaparecidas o extraviadas, y memorialización. *Las Garantías de no repetición* se centran en la reforma institucional, como los procesos de investigación y depuración.

IV Debates y Dificultades existentes en el Campo de las Reparaciones

Los estados se enfrentan a varias dificultades, discusiones y compromisos mientras formulan programas de reparación. Lo que sigue es una breve revisión de los debates y desafíos en el campo de las reparaciones. Algunas de estas cuestiones han sido obstáculos para la programación de reparaciones desde la publicación *del Manual (The Handbook of Reparations)* en 2006, y todas se discuten con detalle en las secciones "Principales Conclusiones" y "Recomendaciones".

Al diseñar e implementar las reparaciones, existe una necesidad preliminar de evitar priorizaciones o exclusiones injustas de ciertas víctimas y tipos de victimización (Relator Especial, 2014). Las mujeres, por ejemplo, representan un grupo que los programas de reparación han excluido, reducido a objetos sexuales o despolitizado (Rubio-Marín, 2009). Debido al potencial de transformación de los períodos de transición, algunos expertos han abogado por el uso de las reparaciones para abordar la discriminación estructural basada en el género (Duggan y Abusharaf, 2006; Rubio-Marín, 2009), mientras que otros han adoptado un enfoque más

2 La documentación implica la verificación de los hechos, lo que contribuye a un informe preciso de las violaciones y el establecimiento de la verdad.

prudente (Walker, 2016). La distribución de las reparaciones para abordar los daños colectivos es otro tema controvertido. La literatura indica un interés creciente en las reparaciones colectivas (de Greiff, 2006; ICTJ, 2009), a veces problemáticamente a costa de las reparaciones individuales. Las reparaciones colectivas pueden tomar la forma de iniciativas de desarrollo que intentan reconocer y reparar a las víctimas. La cuestión de si las iniciativas de desarrollo pueden jamás constituir una reparación es muy discutida en el campo y en la práctica. Los opositores señalan las obligaciones jurídicas separadas para las reparaciones y el desarrollo y exigen que todas las reparaciones incluyan elementos de reconocimiento del sufrimiento de las víctimas y los errores cometidos (de Greiff, 2006; Relator Especial, 2014). Mientras tanto, otros han propuesto que los programas de reparación y desarrollo son complementarios; sin embargo, incluso estos argumentos enfatizan que las reparaciones no deberían sustituir los proyectos de desarrollo a más largo plazo (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009). Los costos y la secuencia de las reparaciones son los últimos temas discutidos en esta sección. Aunque *El Manual* destaca el desconocimiento sobre la financiación de las reparaciones (Segovia, 2006), los gobiernos han seguido enfatizando aún más la conexión entre sus recursos y sus capacidades para implementar programas de reparación. El compromiso final se refiere al debate entre la paz y la justicia, que implica la secuencia de reparaciones y otras medidas de justicia transicional, paz y seguridad, como los programas de desmovilización, desarme y reintegración (DDR). La literatura destaca la necesidad de reconocer y reparar a las víctimas con el mismo cuidado y prontitud con los que los programas de DDR han proporcionado beneficios a los excombatientes e incluso a los perpetradores (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009; Relator Especial, 2014).

Jerarquías de las identidades o las violaciones de las víctimas. La determinación de cuales violaciones generarán beneficios es una consideración primordial en el programa de reparación (Relator Especial, 2014). Desafortunadamente, esto ha resultado en jerarquías y exclusiones de ciertas personas. Se han producido jerarquías de tipos de victimización debido a la tendencia de los Estados a priorizar las violaciones de los derechos civiles y políticos, en particular aquellos relacionados con la integridad física, sobre las violaciones de los derechos económicos y sociales (Relator Especial, 2014). Algunos estados han limitado aún más las violaciones elegibles ignorando la violencia sexual y de género (VSG), lo que ha reducido el acceso a la reparación

para las mujeres, que suelen ser los objetivos de la VSG (Duggan y Abusharaf, 2006). Más problemáticamente, algunos estados han excluido a las víctimas por la afiliación política de la víctima o del perpetrador (Relator Especial, 2014). Por ejemplo, los marcos de reparaciones han bloqueado a los miembros de grupos subversivos que experimentaron violaciones elegibles debido a su participación en un cierto grupo armado o organización.

Mujer. A causa de las normas de género y las estructuras patriarcales, las mujeres han sufrido a menudo más daños e impactos que los hombres que estaban en una situación similar y eran violados (Rubio-Marín, 2009). Además, ciertas violaciones se centran desproporcionadamente en las mujeres, como las VSG. Las reparaciones para las VSG son críticas según el acceso inadecuado a la justicia por este crimen en muchos países, pero los estados apenas han comenzado a cubrir la violencia sexual en los programas de reparación (Duggan y Abusharaf, 2006, Relator Especial, 2014). Aunque los programas se concentran más en la violencia sexual que en la violencia de género no sexual, las mujeres sufren una serie de violaciones manifiestas y/o graves no sexuales basadas en el género. Por ejemplo, las mujeres políticamente activas o combatientes han sido víctimas debido a su agencia. Las reparaciones que despolitizan a las mujeres muy a menudo no mejoran su capacidad para mantener su participación en la vida pública (Rubio-Marín, 2009).

Expertos en género y reparaciones han debatido sobre el potencial de las reparaciones para poner fin a la discriminación contra la mujer. Por un lado, los períodos de transición conducen al desmantelamiento de las estructuras discriminatorias, incluyendo aquellas que permitieron la perpetración de las VSG (Duggan y Abusharaf, 2006; Rubio-Marín, 2009). Por otro lado, la persecución del cambio social, particularmente si se realiza a costa de las reparaciones individuales, puede perjudicar el reconocimiento específico de las víctimas que tienen derecho a beneficios tangibles (Walker, 2016). Dado el progreso y las mejoras en el tratamiento de las cuestiones de género y los daños basados en género, incluyendo sus contribuciones para combatir una discriminación de género más amplia (Relatora Especial, 2014), esta discusión es relevante para la implementación de reparaciones sensibles al género.

Reparaciones Colectivas. Las reparaciones colectivas proporcionan reparaciones a las víctimas que comparten una identidad o experiencia de violaciones, como masacres basadas en la comunidad, desplazamientos

masivos o las VSG (ICTJ, 2009). Las reparaciones colectivas pueden ser simbólicas, como una disculpa pública a una comunidad (Relator Especial, 2014). También pueden ser materiales, como la construcción de infraestructura en reconocimiento de los daños sufridos por una comunidad. Este tipo de reparaciones a menudo entrega bienes y servicios no exclusivos que originalmente se dirigen a las víctimas, pero luego son accesibles para toda la comunidad (ICTJ, 2009, Relator Especial, 2014). Ya que tales reparaciones colectivas no se pueden limitar, por razones prácticas, a las víctimas, puede ser que las víctimas no las perciban como reparadoras.

El interés en las reparaciones colectivas ha aumentado con el tiempo (Relator Especial, 2014). Los gobiernos parecen preferir las reparaciones colectivas porque suelen ser más económicas que las reparaciones individuales y permiten el manejo simultáneo de otras prioridades, como el desarrollo (ICTJ, 2009). En particular, cuando las comunidades de víctimas sufren, tanto las reparaciones colectivas como las individuales son necesarias para resolver adecuadamente los daños sufridos por las víctimas que han experimentado violaciones como individuos y como miembros de su comunidad (de Greiff, 2006; Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009).

Iniciativas de desarrollo. Aunque las reparaciones y el desarrollo pueden tener objetivos comunes, como la creación de confianza (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009), la cuestión de si las iniciativas de desarrollo pueden constituir las reparaciones es muy controvertida. De Greiff ha seguido argumentando contra el uso de las iniciativas de desarrollo para recibir reparaciones (de Greiff, 2006; Relator Especial, 2014). En primer lugar, el estado tiene las obligaciones legales independientes de realizar el desarrollo y proporcionar reparaciones (Relator Especial, 2014). En segundo lugar, las estrictas iniciativas de desarrollo ofrecen servicios básicos a los que todos los ciudadanos tienen derecho, pero las reparaciones existen específicamente para reparar la situación de las víctimas (de Greiff, 2006; Relator Especial, 2014). Otros creen que los estados deberían explorar y explotar la superposición entre las reparaciones y los programas de desarrollo a su favor (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009). Por ejemplo, los programas de desarrollo que mejoran la infraestructura de servicios, como pensiones, salud o sistemas educativos, pueden combatir la pobreza y facilitar la distribución y la implementación de las relacionadas reparaciones (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009). Como tal, los programas de desarrollo pueden complementar

las medidas de reparación y las dos iniciativas pueden mantener sus distintas funciones y características (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009).

En última instancia, las iniciativas que simplemente amplían los programas de desarrollo existentes no son, y no deberían llamarse, reparaciones (ICTJ, 2009). Para contar como reparación, las iniciativas de desarrollo deben al menos contener elementos de reconocimiento. Deben reconocer la responsabilidad del estado por las violaciones manifiestas y/o graves, reconocer el sufrimiento de las víctimas como distinto de otros miembros de su comunidad, proporcionar beneficios que específicamente tienen por objeto a reparar los daños que las víctimas sufrieron y explicar los elementos reparativos del programa a las víctimas (ICTJ, 2009; Relator Especial, 2014).

El Costo de las reparaciones. Muchos estados han argumentado que las reparaciones son demasiado costosas, pero los estados de recursos limitados han concedido reparaciones. Esto indica que la voluntad política es probablemente un determinante superior a los recursos económicos en la implementación de las reparaciones (Relator Especial, 2014). De hecho, independientemente de los recursos, casi siempre es necesaria una reasignación de presupuestos. El presupuesto para las reparaciones demuestra el compromiso del estado de proporcionar reparaciones a lo largo del tiempo y ha seguido siendo una estrategia de financiación exitosa, aún más que el modelo del fondo fiduciario (Segovia, 2006; Relator Especial, 2014). El presupuesto de género - el proceso de analizar el presupuesto desde una perspectiva de género, entender los diferentes impactos del presupuesto en hombres y mujeres y los programas de financiación para reducir las desigualdades de género - puede ayudar a abordar la situación de mujeres y niñas (Duggan y Abusharaf, 2006). Además de reasignar el presupuesto, los estados pueden utilizar “esfuerzos creativos de financiación” como, por ejemplo, impuestos especiales para individuos y compañías que se beneficiaron de las violaciones; utilizar los bienes ilegales confiscados de los perpetradores; solicitar asistencia financiera de los miembros de la comunidad internacional, en particular de aquellos que desempeñaron un papel en las violaciones (Relator Especial, 2014).

La Secuencia de las reparaciones. La secuencia se refiere al orden y al momento de los mecanismos de justicia transicional en relación con los objetivos más generales de paz y justicia. La secuencia a menudo entra en juego para los

gobiernos preocupados de que las medidas de rendición de cuentas pondrían en peligro la recuperada paz y estabilidad. Estos gobiernos se han centrado en lograr la paz, a veces retrasando los procesos de justicia transicional hasta que se haya asegurado la paz.[3] Por ejemplo, algunos estados han implementado programas de desmovilización, desarme y reintegración (DDR) antes, o en ausencia de programas de reparación (Relator Especial, 2014). Su interés en la seguridad en lugar de la reparación tangible para las víctimas a veces ha resultado en un aplazamiento de los programas de reparación durante meses e incluso años (Roht-Arriaza y Orlovsky, 2009).[4]

Sin embargo, tales retrasos no son necesarios. Algunas medidas de reparación, como las iniciativas de la verdad y documentación y aquellas dirigidas a la cesación de las hostilidades, pueden implementarse en cualquier momento, incluso durante las violaciones en curso. Al mismo tiempo, los estados pueden demostrar su compromiso estableciendo inmediatamente un presupuesto anual para las reparaciones. Esto puede facilitar la financiación y la implementación de las reparaciones tanto simbólicas como materiales, incluyendo reparaciones temporales y urgentes para atender las inmediatas necesidades médicas y psicosociales de las víctimas. En lugar de centrarse en una secuencia estricta, el consejo actual recomienda que los estados integren y coordinen las reparaciones con otros mecanismos de justicia transicional como parte de una política holística e integral. Las reparaciones contribuyen a evitar que las víctimas consideren las comisiones de la verdad como gestos vanos, los procesos penales como actos que se ocupan más de castigar al perpetrador que de satisfacer las necesidades de las víctimas y la reforma institucional como algo abstracto e intangible (de Greiff, 2006).

3 Para obtener más información sobre los problemas prácticos del aplazamiento de la justicia, ver Human Rights Watch, *Seductions of "Sequencing": The Risks of Putting Justice Aside for Peace),* (Nueva York: Human Rights Watch, 2011), https://www.hrw.org/news/2011/03/18/seductions-sequencing.

4 Para obtener más información sobre la priorización de Sierra Leona de los programas de DDR a costa de financiar las reparaciones para las víctimas, véanse Victor Asiedu y Maria Jeanne Berghs, " Limitations of Individualistic Peacebuilding in Postwar Sierra Leone, "African Conflict and Peacebuilding Review 2, no. 1 (2012): 136-151.

Antecedentes del Proyecto

Desde la adopción de los Principios Básicos hace 12 años, no ha habido una evaluación integral de los esfuerzos para implementar reparaciones en coherencia con el marco de los Principios Básicos. Aunque *The Handbook of Reparations* de 2006, editado por Pablo de Greiff, utiliza estudios de casos y describe desafíos temáticos, los esfuerzos y programas de reparación fueron establecidos antes de la aparición de los Principios Básicos. Más recientemente, el Consejo de Derechos Humanos designó un Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición en 2011. Ha contribuido a destacar los desafíos como la exclusión de las víctimas de los programas de reparación en base de su afiliación política o género. A pesar del aumento en la literatura y la orientación, los estados han dudado en establecer e implementar programas de reparación, lo que resulta en el hecho inquietante de que la mayoría de las víctimas nunca recibe las reparaciones que les pertenecen.[5] Actualizando la información existente, evaluando las reparaciones recientes en coherencia con los Principios Básicos y haciendo recomendaciones considerando asuntos emergentes puede ayudar a los legisladores a comprender mejor y priorizar las reparaciones junto con otros mecanismos de justicia transicional y apoyar los esfuerzos de defensa de la sociedad civil.

Para llenar el vacío sobre el conocimiento de la implementación, cinco socios del Consorcio de la Iniciativa Global de Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR) lanzaron el bifásico "Proyecto de la Cumbre Mundial de Reparaciones".[6] Durante la primera fase, los socios investigaron la implementación de la reparación en 15 estados. Su investigación llevó al desarrollo de este informe, que comparte lecciones de una variedad de medidas y programas de reparación. Las principales conclusiones y las recomendaciones del informe pueden

5 Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición, *Informe del Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición*, ¶ 48, Asamblea General de las Naciones Unidas, Doc. U.N. A / 69/518 (14 de octubre de 2014) (por Pablo de Greiff).

6 Los cinco socios del Consorcio GIJTR son la Coalición Internacional de Sitios de Conciencia (ICSC), la Iniciativa para el Estado de Derecho del Colegio de Abogados de Estados Unidos (ABA ROLI), el Centro para el Estudio de la Violencia y la Reconciliación (CSVR), Centro del Derecho Humanitario (Humanitarian Law Center - HLC) y Grupo de Derecho Internacional Público y Política (PILPG).

servir como guía para los actores estatales y de la sociedad civil y formar la base de la siguiente fase. Como parte de la segunda fase, los resultados de esta investigación se presentarán en una conferencia internacional y se utilizarán como base para el debate entre diversas partes interesadas sobre los principales desafíos en la implementación de reparaciones y las posibles formas de avanzar. Según los resultados de las discusiones de la cumbre, los socios del Consorcio GIJTR apuntarán a uno o dos estados en los que está trabajando actualmente y apoyarán a los socios locales en el desarrollo de marcos de reparaciones y recomendando buenas prácticas sobre la implementación.

I. Resumen de los estudios de casos

Este informe se basa en la información de 12 estudios de caso que han implementado medidas de reparación desde la adopción de los Principios Básicos en 2005. Los estudios de caso-Camboya, Kenia, Libia, Marruecos, Nepal, Perú, Sierra Leona, Sudáfrica, Sudán del Sur, Sri Lanka, Uganda y la ex Yugoslavia (Bosnia y Herzegovina, Croacia, Kosovo y Serbia) - describen esfuerzos y programas de reparación que son contextualmente, geográficamente y cronológicamente diversos. A continuación se encuentra un resumen de los programas de reparación en los estudios de casos.

Camboya ha implementado reparaciones para hacer frente al genocidio del pueblo camboyano por los Jemeres rojos (1975-1979). La Cámara Extraordinaria en las Cortes de Camboya (ECCC), una corte penal híbrida, es el único proceso de justicia transicional apoyado por el estado. Después de un veredicto de culpabilidad, solo puede conceder reparaciones que son simbólicas y reparaciones colectivas. Las víctimas camboyanas no tienen acceso a reparaciones individuales.

Kenia tiene un programa de reparación para abordar las violaciones graves que ocurrieron durante la dictadura de Daniel arap Moi (1978-2001) y la violencia postelectoral de 2007-08. El programa de reparaciones proviene de un marco sólido, pero la falta de voluntad política ha sido un obstáculo para la implementación. Como tal, las víctimas en Kenia esperaban recibir reparaciones a través de los procedimientos de la Corte Penal Internacional (CPI). Sin embargo, todos los casos de la CPI sobre la situación en Kenia han sido abandonados o juzgados sin condenas, así que la probabilidad de recibir

reparaciones ha disminuido considerablemente. Las víctimas de Kenia del dominio colonial británico han pedido reparaciones a través de un litigio civil.

Libia tiene un marco de reparaciones para abordar la dictadura de Muamar Gadafi (1969-2011) y el conflicto armado interno entre muchos grupos armados para controlar los territorios desde 2011. La continua violencia y las paralelas estructuras gubernamentales han estancado la implementación de un sólido marco de reparaciones y el resto de la política de la justicia transicional. Ya que Libia es un estado parte en el Estatuto de Roma de la CPI, si se emiten veredictos de culpabilidad, las víctimas pueden tener derecho a la restitución, compensación y rehabilitación de su Fondo Fiduciario para las Víctimas.

Marruecos tiene un programa de reparaciones para abordar el período de autoritarismo desde 1959 hasta 1999. Las medidas de reparación se han basado en las recomendaciones de la comisión de la verdad que solo han obligado al gobierno a implementar las recomendaciones relacionadas con la compensación. Además de la compensación, los programas implementados han incluido reparaciones comunitarias para abordar los daños colectivos sufridos por ciertas comunidades como resultado de la represión, la falta de servicios públicos o la presencia de centros de detención del estado.

Nepal tiene un programa de reparaciones provisionales para abordar el conflicto armado interno entre el gobierno y los insurgentes maoístas (1996-2006). Ha adoptado la forma de un programa de reparaciones provisionales urgente y ha proporcionado asistencia de carácter humanitario a las víctimas. Desde el final del conflicto hace más de una década, este sigue siendo el único programa de reparaciones de Nepal. Aunque originalmente el programa provisional tenía un mandato breve, en ausencia de una implementación exitosa, el gobierno ha continuado extendiendo su mandato en lugar de establecer un programa de reparaciones más integral.

Perú tiene un programa de reparaciones para enfrentar el conflicto armado interno entre el gobierno y la insurgencia de Sendero Luminoso y el Movimiento Revolucionario Túpac Amaru (1980-2000). Las medidas de reparación se han basado en las recomendaciones de la comisión de la verdad. El programa priorizó las reparaciones colectivas sobre las individuales, y las reparaciones colectivas se entregaron como un básico desarrollo de infraestructura.

Sierra Leona tiene una política integral de justicia transicional, que incluye un tribunal híbrido, una comisión de la verdad y un programa de reparaciones para abordar su conflicto armado interno (1991-2002). Las reparaciones se han centrado en paquetes de servicios y medidas simbólicas. El programa de reparaciones también ha incluido pagos provisionales urgentes y cirugías de rehabilitación de emergencia.

Sudáfrica tiene un programa de reparaciones para abordar el período de apartheid (1960-1994). La comisión de la verdad, que incluía un comité dedicado a la reparación y la rehabilitación, identificó a las víctimas elegibles para las reparaciones. Un fondo para las víctimas contiene más de 1.000 millones de ZAR (aproximadamente 80.900.000 de $ en enero de 2018) y suministra el dinero para las reparaciones, pero el gobierno no ha estado distribuyendo fondos a las víctimas transparentemente y parece estar redirigiendo el dinero hacia el desarrollo social.

Sudán del Sur cuenta con un marco de justicia transicional para abordar el conflicto con Sudán que precedió a la independencia de Sudán del Sur y al conflicto interno posterior a la independencia desde diciembre de 2013. El Acuerdo sobre la Solución del Conflicto en la República de Sudán del Sur (ARCISS) contiene un marco integral de justicia transicional y requiere la creación de una corte híbrida, una comisión de la verdad y una autoridad de reparaciones. Sin embargo, la violencia constante en el país ha impedido la implementación del acuerdo.

Sri Lanka necesita reparar las violaciones manifiestas y graves que ocurrieron durante el conflicto armado interno entre el gobierno y los Tigres de Liberación de Tamil Eelam (1983-2009). En una resolución del Consejo de Derechos Humanos de la ONU en 2015, el gobierno se comprometió a crear mecanismos de justicia transicional, incluyendo una comisión de verdad y reconciliación, una oficina de personas desaparecidas y una oficina de reparaciones. Debido a la falta de voluntad política, el gobierno solo ha establecido la oficina de personas desaparecidas, que aún no se ha puesto en práctica.

Uganda ha implementado reparaciones para enfrentar el conflicto armado interno entre el gobierno y el Ejército de Resistencia del Señor (1986-2006). Uganda no cuenta con una política integral de justicia transicional, pero los tribunales nacionales y el proceso tradicional de justicia proporcionan vías

para las reparaciones. Un proyecto de política nacional de justicia transicional, que incluye la justicia penal, la justicia tradicional, la verdad y los procesos de reparación sensibles al género, está estancado en el parlamento debido a una voluntad política inadecuada. Además, dado que Uganda es un Estado parte en el Estatuto de Roma de la CPI, si se emiten veredictos de culpabilidad, las víctimas pueden tener derecho a la restitución, compensación y rehabilitación de su Fondo Fiduciario para las Víctimas.

Los Estados de la ex Yugoslavia han aplicado reparaciones para hacer frente a los conflictos armados tras la desintegración de la República Federativa Socialista de Yugoslavia en junio de 1991: en **Bosnia y Herzegovina** (1992-1995), **Croacia** (1991-1995) y **Kosovo** (1998-1999). Mientras que existen algunas formas de reparación en general, como los beneficios por discapacidad física o la atención médica, otras no son dirigidas por el estado y en su lugar son provistas por la sociedad civil, como la atención psicosocial. También existe una disparidad en la forma en que los estados de esta región abordan la VSG relacionada con el conflicto.

II. Metodología

Este informe es resultado de un proyecto de investigación de nueve meses sobre el establecimiento y la implementación de reparaciones desde la adopción de los Principios Básicos en 2005. Cada uno de los cinco socios del Consorcio GIJTR fue responsable de investigar los marcos de reparación y la implementación de reparaciones en diferentes estados. Además de la investigación documental, reunieron datos cualitativos y cuantitativos de la sociedad civil, incluyendo grupos de víctimas, asociaciones de víctimas y organizaciones no gubernamentales; abogados y defensores de los derechos humanos; organizaciones internacionales; y organizaciones gubernamentales que trabajan en reparaciones. La recopilación de datos puede estar limitada por el ámbito geográfico del proyecto, que es diverso pero que no podría incluir a todos los países en los que se están realizando esfuerzos de reparación, y por el uso de información autodeclarada en gran parte.

Usando la información disponible, cada socio escribió estudios de caso detallados que contextualizan las violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos y/o violaciones graves del derecho internacional humanitario (violaciones manifiestas y/o graves), describiendo

el marco de reparaciones y evaluando el éxito de los esfuerzos de implementación. Cabe señalar que debido a que las medidas de reparación se modifican con frecuencia durante el proceso de implementación, los resultados se basan en el panorama de las reparaciones de cada país al momento de la redacción. Los estudios de caso, que se publicarán como un apéndice de este informe sintético, analizan las medidas de reparación a través del lente de los Principios Básicos.

Con base en los 12 estudios de caso, los cinco socios del Consorcio GIJTR identificaron temas generales que han afectado la implementación de las reparaciones. Para ayudar a superar estos desafíos temáticos, los cinco socios del Consorcio GIJTR desarrollaron tres conjuntos de recomendaciones. El primer conjunto aborda las lagunas en el marco legal (los Principios Básicos) y recomienda la aclaración, modificación y expansión de los principios y las directrices. El segundo conjunto se basa en las exitosas y fallidas experiencias de los estudios de caso para recomendar cómo los estados pueden mejorar la implementación de las reparaciones. El tercer y último conjunto sugiere cómo la sociedad civil puede mejorar la implementación de las reparaciones sin cambiar la responsabilidad del estado de proporcionar reparaciones a otras partes interesadas.

Principales Conclusiones

Esta parte del informe presenta ejemplos no exclusivos de los estudios de caso que destacan las principales conclusiones sobre la implementación de las reparaciones desde la adopción de los Principios Básicos en 2005. Cada sección ofrece ciertas recomendaciones para los responsables de la formulación de políticas (para las recomendaciones completas para los responsables de la formulación de políticas y la sociedad civil, ver "Recomendaciones").

La Sección I describe las diferentes fuentes de reparación, como las recomendaciones de la comisión de la verdad, juicios penales, programas de reparación que operan independientemente de otros mecanismos de justicia transicional, y políticas integrales de la justicia transicional que incluyen reparaciones. En la Sección II se destaca el papel del acceso a la información para permitir que las víctimas entiendan sus derechos específicos y reciban beneficios. La Sección III discute ciertas categorías de víctimas de violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos (violaciones manifiestas) y violaciones graves del derecho internacional humanitario (violaciones graves) que a menudo no se priorizan o se excluyen. La Sección IV cubre ciertos modos de distribución de reparaciones, incluso como reparaciones colectivas, las iniciativas de desarrollo o asistencia humanitaria, y las reparaciones provisionales urgentes. Sección V examina las consideraciones del tiempo, como cuando se implementan las reparaciones y los plazos de prescripción. La Sección VI describe la necesidad de mecanismos de transparencia y supervisión. La Sección VII destaca las inestimables contribuciones de la comunidad internacional, la sociedad civil y las víctimas durante el proceso de reparaciones, y al mismo tiempo enfatiza que los estados tienen la responsabilidad principal de proporcionar reparaciones.

I. Fuentes de Reparación

La existencia de diferentes fuentes de reparación aumenta el acceso de las víctimas a las reparaciones. Las reparaciones pueden ser (1) adjuntadas a otros mecanismos de justicia transicional, (2) programas de reparación que operan

independientemente de otros mecanismos de justicia transicional, o (3) parte de una política integral de justicia transicional.

A. Reparaciones Recomendadas por las Comisiones de la Verdad

Las comisiones de la verdad a menudo hacen recomendaciones sobre las reparaciones, como cuales violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos y/o violaciones graves del derecho internacional humanitario (violaciones manifiestas y/o graves) se deben cubrir, qué forma deben tomar las reparaciones, cual es la cantidad de las compensaciones que se debe otorgar a las víctimas y cómo deben ser entregadas las reparaciones. La mayoría de los programas de reparación en los estudios de caso se han basado en las recomendaciones de la comisión de la verdad, lo que también es una tendencia vista en muchos otros programas de reparación.[7] Como las recomendaciones de la comisión de la verdad sobre las reparaciones muchas veces son no vinculantes, los gobiernos a menudo son libres de ejercer su discreción política para implementarlas.

La comisión de la verdad de **Sierra Leona** formuló recomendaciones sobre las reparaciones de aquellas jurídicamente vinculantes hasta las sugestivas. Estas recomendaciones no han sido implementadas consistentemente. Por ejemplo, el gobierno no siempre ha implementado recomendaciones vinculantes, como aquellas para derogar las legislaciones penales contra la difamación, pero ha implementado recomendaciones sugestivas, como aquella para crear un mecanismo de supervisión policial. La comisión de la verdad de **Sudáfrica** incluía un Comité de Reparaciones y Rehabilitación que desarrolló recomendaciones para el gobierno. Mientras que sus recomendaciones sobre las reparaciones se dirigieron al gobierno, también destacaron el papel de las empresas y de la sociedad civil en el apoyo en el cumplimiento

7 Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición, *Informe del Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición*, ¶ 64, Asamblea General de las Naciones Unidas, Doc. U.N. A / 69/518 (14 de octubre de 2014) (por Pablo de Greiff).

de las reparaciones.[8] En **Marruecos**, el gobierno solo estaba obligado a implementar las recomendaciones de la comisión de la verdad que eran directamente atadas a la compensación. Las instituciones estatales no están obligadas a seguir las recomendaciones no compensatorias.

Para ayudar a garantizar la implementación de las reparaciones recomendadas por las comisiones de la verdad, las comisiones de la verdad deberían tener la capacidad de formular recomendaciones vinculantes sobre las reparaciones.

B. Reparaciones Vinculadas a Sentencias Penales

Los tribunales penales que tienen el mandato de proporcionar reparaciones representan otro medio posible para acceder a las reparaciones. En particular, los tribunales penales tienen el mandato de otorgar reparaciones solo después de un veredicto de culpabilidad.

Después de los veredictos de culpabilidad, la Corte Penal Internacional (CPI) tiene el mandato de emitir reparaciones materiales individuales y colectivas en forma de restitución, compensación y rehabilitación. La CPI es accesible para las víctimas en **Kenia, Libia, Uganda** y otros estados partes en el Estatuto de Roma de la CPI. La CPI tiene un Fondo Fiduciario para las Víctimas que puede proporcionar los recursos financieros para implementar reparaciones materiales si la persona condenada por un delito es indigente. El tribunal solo puede proporcionar restitución, compensación y rehabilitación - no puede ofrecer reparaciones simbólicas en forma de garantías de no repetición o satisfacción más allá de las decisiones y sanciones judiciales. Esto es lo contrario de la situación que existe en **Camboya**, donde las víctimas solo tienen derecho a reparaciones colectivas y simbólicas diseñadas por las víctimas de parte de las Cámaras Extraordinarias de las Cortes de Camboya (ECCC). El ECCC es la única fuente de reparación apoyada por el estado y, a diferencia de la comisión de la verdad de **Sudáfrica**, el tribunal no puede hacer recomendaciones al gobierno. El ECCC solo otorga reparaciones colectivas porque las numerosas

8 El Comité de Reparación y Rehabilitación de Sudáfrica "Reparations and the Business Sector," en *Report of the Reparation & Rehabilitation Committee* 6, sec.2 (1998): 140–55, http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf; el Comité de Reparación y Rehabilitación de Sudáfrica, "Reparations and the Business Sector," en *Report of the Reparation & Rehabilitation Committee* 6, sec.2 (1998): 156-59, http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf.

víctimas hacen que las reparaciones individuales, como la indemnización, sean extremadamente difíciles. En ausencia de otros mecanismos de justicia transicional, las víctimas no han podido recibir reparaciones por daños individuales. Además, la lentitud del ECCC, junto con la falta de diferentes fuentes de reparación, ha impedido que muchas víctimas reciban incluso las reparaciones colectivas.

Para complementar la función retributiva de los tribunales, los estados deberían establecer un fondo de víctimas y ordenar a los tribunales que otorguen reparaciones materiales y simbólicas para individuos y, donde las comunidades fueron objetos de ataques y experimentaron violaciones manifiestas y/o graves como grupo, reparaciones colectivas utilizando el fondo siempre que sea necesario.

C. Programas de Reparación ante la Ausencia de otros Mecanismos de Justicia Transicional

Los programas de reparación también pueden existir en ausencia de otros mecanismos de justicia transicional. Esta situación es problemática ya que las víctimas pueden percibir estos autónomos programas de reparación como un intento del estado de comprar su silencio a través de la provisión de beneficios. **Nepal** ilustra algunos de los desafíos de la entrega de reparaciones a través de un autónomo programa de reparación que no está complementado con otros mecanismos. Desde hace algunos años, Nepal solo tuvo un programa urgente de reparaciones provisionales; la comisión de la verdad siguió en 2014. El programa de reparaciones ha excluido a las víctimas de la tortura y la violencia sexual y de género (VSG). Ha funcionado problemáticamente, más como un programa de asistencia humanitaria que como un programa de reparaciones al conferir compensaciones ampliamente y al no reconocer a los beneficiarios como víctimas. Además, el estado no ha reconocido su responsabilidad de proporcionar reparaciones y, en su lugar, ha atribuido esa responsabilidad al autor material. La presencia de un único mecanismo de reparación defectuoso que impidió que enteras categorías de víctimas accedan a los beneficios destaca la necesidad de un enfoque de reparación más integral.

Como parte de una política integral de justicia transicional, los estados deberían establecer un organismo de reparaciones autónomo financiado por el estado que no esté directamente vinculado a las sentencias judiciales o recomendaciones de las comisiones de la verdad.

D. Política Integral de Justicia Transicional con un Programa de Reparación

Las víctimas tienen más acceso a las reparaciones en los estados que cuentan con globales mecanismos de justicia transicional, como los procesos penales, particularmente aquellos en los tribunales que pueden otorgar reparaciones; las comisiones de la verdad, en particular aquellas que pueden hacer recomendaciones sobre las reparaciones; y programas de reparación que funcionan independientemente. Las políticas integrales de justicia transicional proporcionan a las víctimas diferentes canales de acceso a las reparaciones. Por ejemplo, un programa de reparaciones autónomo puede compensar las faltas con medidas de reparación derivadas de las sentencias penales o las recomendaciones de las comisiones de la verdad, que están restringidas por la emisión de los veredictos de culpabilidad y las violaciones manifiestas y/o graves que están cubiertas por el mandato de la comisión de la verdad. Concretamente, los estudios de caso no indican que los estados deben secuenciar las reparaciones en un orden particular encima de demostrar la necesidad de la integración y la coordinación entre los mecanismos de justicia transicional para lograr el reconocimiento de la víctima, la confianza, la reconciliación y el estado de derecho.[9] Sin embargo, lo que preocupa es que algunos estados hayan implementado programas de desmovilización, desarme y reintegración (DDR) antes o incluso en ausencia de programas de reparación. Esto puede significar que el estado prioriza la situación de los excombatientes sobre los daños sufridos por las víctimas, lo que, a su vez, puede indicar que llevando armas es la única forma de recibir beneficios del estado.[10]

9 Para una discusión sobre la secuencia de los juicios penales y las comisiones de la verdad aplicadas a Sri Lanka, ver Indumini Randeny e Isabelle Lassée, *The Politics of Sequencing: A Threat to Justice?* (Colombo: Centro de Estudios Jurídicos Surasiático, 2016), http://sacls.org/images/publications/reports/THE_POLITICS_OF_SEQUENCING_A_THREAT_TO_JUSTICE.pdf.

10 Para más información sobre la relación entre DDR y los programas de reparación, ver Pablo de Greiff, "DDR and Reparations: Establishing Links Between Peace and Justice Instruments", en *Building a Future on Peace and Justice*,, eds. Kai Ambos, Judith Large y Marieke Wierda (Berlín: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2009), 321-55.

Sierra Leona tenía procesos de la verdad y justicia complementarios. La comisión de la verdad hizo recomendaciones para las reparaciones, y el tribunal híbrido sancionó judicialmente a los perpetradores, lo que constituye una satisfacción. Sin embargo, el tribunal y la comisión de la verdad a veces se enfrentaron a dificultades para coordinar su trabajo.[11] En **Uganda**, los tribunales superiores pueden ordenar una indemnización después de una condena. La Comisión de Derechos Humanos de Uganda también puede dirigir el pago de la indemnización. Desafortunadamente, el proyecto de política de justicia transicional que incluye un programa de reparación está a la espera de ser aprobado por el Parlamento ugandés. Como otro ejemplo, una vez implementado, el Acuerdo sobre la Resolución del Conflicto en la República de **Sudán del Sur** (ARCISS) produciría un tribunal híbrido, una comisión de la verdad y una autoridad de reparaciones. El tribunal híbrido proporcionaría las reparaciones, la comisión de la verdad haría recomendaciones sobre la forma y la cantidad de las reparaciones, y la autoridad de reparaciones proporcionaría apoyo material a aquellos cuyas propiedades fueron destruidas por el conflicto.

Los Estados deberían integrar y coordinar las reparaciones con los procesos penales, los procesos de la verdad y la reforma institucional como parte de una política integral de justicia transicional.

II. Acceso a la Información

Para que las víctimas utilicen mecanismos de reparación y reciban reparaciones, deben conocer las diferentes fuentes de reparación. Aunque los Principios Básicos mandan a los Estados que faciliten el acceso a la información sobre las violaciones manifiestas y/o graves y los mecanismos de reparación, las víctimas no siempre han disfrutado de este derecho en la práctica.[12] Los estados no tienen siempre la capacidad de difundir información

11 Elizabeth M. Evenson, "Truth and Justice in Sierra Leone: Coordination between Commission and Court," *Columbia Law Review* 104, núm. 3 (2004): 730–67; Abdul Tejan-Cole, "Sierra Leone's 'Not-So' Special Court," en *Peace versus Justice? The Dilemmas of Transitional Justice in Africa*, eds. Chandra Lekha Sriram y Suren Pillay (Scottsville: University of KwaZulu-Natal Press, 2009).

12 Principios y directrices básicos sobre el derecho de las víctimas de violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos y de violaciones graves del derecho internacional humanitario a interponer recursos y obtener reparaciones, G.A. Res. 60/147, ¶ 24, U.N. Doc. A/RES/60/147 (16 de Diciembre de 2005), http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx.

a todas las víctimas, y la mala infraestructura junto con otros obstáculos puede reducir aún más el alcance de campañas de conciencia pública. Otras veces, los estados incluso han retenido información.

A. Acceso a la Información sobre los Mecanismos de Reparación

La infraestructura y la geografía han impedido el acceso de las víctimas a la información sobre los mecanismos de reparación. **Sierra Leona** realizó una campaña de conciencia pública sobre las reparaciones y empleó equipos móviles para registrar a las víctimas, pero la mala infraestructura y las barreras socioeconómicas impidieron que algunas víctimas en zonas rurales y distantes recibieran información sobre el registro. Por lo tanto, las víctimas no pudieron acceder a la información sobre las reparaciones o al proprio programa. En **Croacia** y **Kosovo**, las víctimas no siempre han sabido de la gama de beneficios a los cuales tienen derecho y, por lo tanto, no los han reclamado de los mecanismos apropiados.

En colaboración con la sociedad civil, los estados deberían proporcionar información a todas las víctimas sobre los mecanismos de reparación a través de varios y accesibles medios, incluso empleando unidades de educación móviles, realizando campañas de concienciación pública y estableciendo una división de extensión para las víctimas.

B. Acceso a la Información sobre las Violaciones Manifiestas y/o Graves

Las medidas de reparación que implican tanto la verificación de los hechos como la divulgación pública de la verdad se relacionan con el derecho de las víctimas a acceder a la información sobre las profundas causas y circunstancias de las violaciones manifiestas y/o graves. Cuando los estados retienen esta información, no reconocen las víctimas como titulares de derechos que tienen derecho a este conocimiento. **Marruecos** es un ejemplo de un estado en el que la información sobre las violaciones manifiestas y/o graves existe en el informe de la comisión de la verdad, pero no está a disposición del público. Aunque el informe contiene los nombres de los presuntos autores, el rey no está obligado a divulgar esta información. Del mismo modo, el gobierno de **Serbia** se ha negado a revelar información que conduciría al descubrimiento de los restos de los albaneses kosovares desaparecidos que fueron asesinados y transportados

a fosas comunes en Serbia.[13] La ausencia de divulgación de Serbia ha negado a las familias su derecho a conocer el paradero y el destino de sus familiares y a acceder a la información sobre las violaciones manifiestas y/o graves.

Los estados deberían demostrar su compromiso de divulgar información proactivamente sobre las violaciones manifiestas y/o graves, adoptando una política de acceso a la información que detalla el alcance del derecho de acceso a información estatal sobre las violaciones, estrategias estatales para proporcionar información sobre las violaciones y cómo acceder a los mecanismos de reparación y de qué manera las víctimas pueden solicitar información.

III. Jerarquías

Sea cual sea la fuente, la definición de quién es elegible para los beneficios afecta la amplitud de los programas de reparación. La exclusión o "des-priorización" de ciertos tipos de victimización y violaciones manifiestas y/o graves derrota los objetivos de las reparaciones para reconocer las víctimas, recuperar la confianza y fomentar la reconciliación. A pesar de esto, algunas reparaciones han dado prioridad a ciertas víctimas y tipos de victimización en detrimento de otros.

Los marcos de reparación deberían esforzarse por definir la "víctima" de manera no excluyente, ampliando las definiciones de las violaciones manifiestas y/o graves para incluir una serie de violaciones, y deberían evitar excluir o jerarquizar las personas basándose en su género o antecedentes políticos, raciales, nacionales, étnicos, culturales o religiosos.

A. La Identidad de las Víctimas

Algunos programas de reparación no han priorizado ciertas víctimas sobre la base de su identidad. El programa de reparaciones en **Perú** ha excluido a miembros de organizaciones subversivas, como el Sendero Luminoso o

13 Humanitarian Law Center, *El Expediente: "The cover-up of evidence of crimes during the war in Kosovo: THE CONCEALMENT OF BODIES OPERATION"* (Belgrado: Humanitarian Law Center, 2017), http://www.hlc-rdc.org/wp-content/uploads/2017/01/Dosije_OPERACIJA_SKRIVANJA_TELA._eng.pdf.

el Movimiento Revolucionario Túpac Amaru. Esto fue problemático porque muchos de sus miembros experimentaron violaciones manifiestas y/o graves elegibles, como la tortura, pero fueron ignorados por su afiliación política. En **Marruecos**, la comisión de la verdad no celebró audiencias públicas televisadas en el Sáhara Occidental, lo que reforzó la marginación del pueblo saharaui. Excluyendo ciertos grupos sobre la base de su identidad implica que el estado no reconoce tales individuos como titulares de derechos y que no está comprometido a reintegrarlos en la sociedad.

1. Condición civil

En **los Estados de la antigua Yugoslavia**, los marcos de reparación han dado prioridad a los veteranos sobre los civiles. Por ejemplo, para recibir la indemnización, existe un umbral inferior de lesiones físicas para los veteranos que para los civiles en **Bosnia y Herzegovina, Kosovo y Serbia**, lo que facilita que los veteranos reciban dinero. Además, una ley aprobada en 2004 en **Kosovo** continúa otorgando reparaciones a veteranos heridos desde 1997 hasta 1999, pero solo concede reparaciones a los civiles heridos entre el 27 de febrero de 1998 y el 20 de junio de 1999. Esta ley ha dado a los veteranos una línea de tiempo más amplia que a los civiles.

Los marcos de reparaciones deberían aplicar la misma línea de tiempo para las lesiones de los civiles y los combatientes.

2. La Mujer

Las mujeres y las niñas han sufrido experiencias basadas en género de violaciones manifiestas y/o graves, incluso a través de la VSG. Sin embargo, a menudo las reparaciones no han tratado sus daños sufridos de una manera sensible al género, lo que ha afianzado aún más la discriminación y la desigualdad de género.[14] En lugar de enfatizar los ejemplos negativos, esta

14 Para más información sobre la mujer i la reparación, ver Ruth Rubio-Marín, "The Gender of Reparations in Transitional Societies," en *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, ed. Ruth Rubio-Marín (New York: Cambridge University Press, 2009), 63–120. Para más información sobre los desafíos en la búsqueda de las reparaciones orientadas a la transformación de los géneros, ver Margaret Urban Walker, "Transformative Reparations? A Critical Look at a Current Trend in Thinking about Gender-Just Reparations," *International Journal of Transitional Justice* 10 (2016): 108–25.

subsección destaca algunas formas positivas de las reparaciones sobre la situación de las mujeres y las niñas.

Tanto **Marruecos** como **Uganda** demuestran el uso de la ley y la reforma legal para abordar las necesidades específicas de género de las mujeres y las niñas. Cuando las tradicionales leyes de herencia en **Marruecos** impidieron que las mujeres recibieran una indemnización por la desaparición o la muerte de sus maridos, la comisión de la verdad otorgó a las esposas una indemnización como cónyuges de las víctimas, ignorando así su género. Esto contribuyó a la reforma legal y a la abolición de las disposiciones legales de familia que discriminaban a la mujer. Como ilustración de un sistema de justicia nacional que penaliza la violencia contra la mujer en tiempos de guerra, los tribunales de **Uganda** ordenaron el encarcelamiento y el pago de indemnización de parte de los combatientes del Ejército de Resistencia del Señor (ERS) que secuestraron, esclavizaron sexualmente o deshonoraron a mujeres y niñas. Una vez adoptado, el proyecto de política de justicia transicional reconocerá las experiencias únicas de conflicto, incluyendo las de las mujeres secuestradas que tuvieron hijos en cautividad.

Los marcos de reparación y su implementación deberían responder a las experiencias de género y a los impactos de las violaciones manifiestas y/o graves, como la violencia sexual, incluso a través de una reforma institucional que permita que las mujeres busquen justicia y reciban beneficios.

B. Tipos de Violaciones Manifiestas y/o Graves y Daños Sufridos

Lograr una exhaustividad completa es difícil y, hasta hoy, ningún programa de reparaciones lo ha hecho. Tal vez los estados necesitan tomar decisiones sobre qué violaciones manifiestas y/o graves deben abarcar. Cuando los estados han tomado tales decisiones, a veces han resultado en la priorización de ciertos tipos de violación, y a veces en ignorar incluso los daños comúnmente experimentados.

En colaboración con la sociedad civil, los estados deberían consultar a las comunidades sobre sus experiencias y necesidades de reparación, educar a las comunidades sobre los disponibles mecanismos de reparación y cómo acceder a ellos, solicitar y responder a los comentarios sobre el proceso de

implementación y gestionar las expectativas de las víctimas sobre el proceso y los resultados de reparación.

1. Daños mentales

Los daños mentales son daños distintos y resultan de una experiencia de violaciones físicas o de ser testigo de violaciones. Sin embargo, a menudo las reparaciones han ignorado las cicatrices mentales que quedan después del conflicto, que es un requisito para alcanzar los objetivos de reconstrucción social de las reparaciones: la confianza y la reconciliación.[15] Por ejemplo, el programa de reparaciones de **Nepal** originalmente abarcaba solo daños físicos. Desde que comenzó el programa de apoyo psicosocial, ha bloqueado el acceso de las víctimas de la tortura y la VSG a esos servicios, así minimizando el trauma que acompaña la tortura y la VSG. Del mismo modo, aunque todos **los Estados de la ex Yugoslavia** reconocen los daños físicos, carecen de un coordinado sistema de apoyo psicosocial.

2. Violencia sexual y de género (VSG)

La VSG tiene la tendencia de dirigirse predominantemente a mujeres y niñas, pero los hombres y los niños también han sido víctimas. En consecuencia, ajustando la VSG se pueden derrotar las jerarquías de género y la discriminación contra la mujer.[16] Observando que algunos programas de reparación, como **Nepal**, no incluyen las víctimas de VSG, los siguientes casos de estudio demuestran el enfoque progresivo de otros.

Como ejemplos positivos, **Croacia** se ha ocupado de la VSG, especialmente en comparación con otros **Estados de la ex Yugoslavia**. Croacia adoptó una legislación que brinda asistencia médica, psicosocial, legal y para la vivienda,

15 Para más información sobre las individuales necesidades de las víctimas para la recuperación psicológica como parte de los programas de reparación, ver Brandon Hamber, "Narrowing the Micro and Macro: A Psychological Perspective on Reparations in Societies in Transition," en *The Handbook of Reparations*, ed. Pablo de Greiff (Oxford: Oxford University Press, 2006), 560–88.

16 Para más información sobre la violencia sexual y las reparaciones, ver Colleen Duggan y Adila M. Abusharaf, "Reparation of Sexual Violence in Democratic Transitions: The Search for Gender Justice," en *The Handbook of Reparations*, ed. Pablo de Greiff (Oxford: Oxford University Press, 2006), 623–49; Colleen Duggan and Ruth Jacobson, "Reparation of Sexual and Reproductive Violence: Moving from Codification to Implementation," en *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, ed. Ruth Rubio-Marín (New York: Cambridge University Press, 2009), 121–61.

así como una compensación monetaria a las víctimas de la VSG. El Decreto 119 de 2014 de **Libia** otorga explícitamente a las víctimas de la VSG el derecho a las reparaciones para cubrir los vacios dejados por la Ley de la Justicia de Transición de 2013 que no reconocía a estas víctimas. Ninguna ley se ha puesto en práctica todavía. Al contrario de la evolución progresiva de Libia, el programa de reparación de **Nepal** ha seguido ignorando las víctimas de tortura y VSG. También hay preocupaciones relacionadas con ciertas tradicionales prácticas de justicia. Por ejemplo, el ritual en **Uganda** *Mato Oput*, involucra a un perpetrador y a una víctima bebiendo de la misma calabaza lo que traumatiza y victimiza de nuevo las víctimas de violación, especialmente las víctimas de violaciones masivas que deben compartir la hierba con todos sus violadores.

3. Desapariciones

Las desapariciones, como las VSG, representan una característica común del conflicto y el autoritarismo. Sin la información sobre el paradero de sus familiares desaparecidos, las familias siguen esperando que regresen con vida. Cuando los programas distribuyen más beneficios a las familias de las personas fallecidas, las familias de las personas desaparecidas se sienten presionadas a declarar las muertes para poder recibir los beneficios materiales. Declarar la muerte de sus familiares sin saber la verdad puede ser muy traumático para el resto de los miembros de la familia.

Afortunadamente, algunos estados han tomado medidas positivas para evitar a las familias cualquier trauma adicional. **Kosovo** no ha exigido que las víctimas declaren la muerte y **Perú** creó una nueva categoría legal de víctimas de desaparición para que las familias no tuvieran que declarar las muertes para recibir los beneficios que corresponden a las reclamaciones civiles y de herencia. Por otro lado, el programa de reparación en **Nepal** ha asumido que las personas desaparecidas al final reaparecerían y que cualquier pérdida económica debida a la desaparición era temporal. Sobre la base de esta afirmación, el gobierno ha otorgado una cantidad de ayuda a las familias de las personas fallecidas más grande que a las familias de las personas desaparecidas. En consecuencia, algunas familias han declarado muertes para recibir una cantidad más grande de compensación que tanto necesitan.

IV. Distribución de Reparaciones

Las reparaciones se pueden distribuir de diferentes maneras, pero deben ser formuladas y entendidas como reparaciones. Como mínimo, las reparaciones deben reconocer la responsabilidad del estado por las violencias manifiestas y/o graves y por proporcionar beneficios específicamente a las víctimas. La formulación es especialmente importante para las iniciativas de desarrollo que necesitan reconocer y reparar a las víctimas.

A. Reparaciones Colectivas

Las reparaciones se pueden otorgar a individuos o colectivos. Las reparaciones colectivas se emplean para abordar la victimización de las comunidades que fueron atacadas y que experimentaron violaciones manifiestas y/o graves como grupo.[17]

Marruecos usó reparaciones colectivas para tratar tanto las violaciones perpetradas dentro de las comunidades como la vulnerabilidad socioeconómica de las comunidades causada por el autoritarismo. La comisión de la verdad recomendó reparaciones colectivas en 11 regiones en 2005 para remediar abusos pasados sufridos por esas comunidades como resultado de la represión, la falta de servicios públicos o la presencia de antiguos y secretos centros de detención del gobierno. El programa de reparaciones colectivas de Marruecos tenía dimensiones económicas y simbólicas. La dimensión económica abordaba las necesidades económicas y sociales de las comunidades afectadas, mediante el desarrollo socioeconómico y la mejora de la situación de las mujeres y los niños. Las medidas simbólicas se centraron en la preservación de la memoria, mediante la construcción de monumentos conmemorativos y la transformación de antiguos centros de detención en centros sociales, culturales y económicos.[18] En **Perú**, para abordar el desplazamiento de las comunidades por la insurgencia maoísta, el programa de reparación ha proporcionado beneficios

17 Para más información sobre las reparaciones colectivas y otros estudios de casos, ver Centro Internacional para la Justicia Transicional (ICTJ), *The Rabat Report: The Concept and Challenges of Collective Reparations* (New York: ICTJ, 2009). https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Morocco-Reparations-Report-2009-English.pdf.

18 La Coalición Internacional de Sitios de Conciencia, "Transforming Sites of Detention: A Review of and Roadmap for Reparations and Memorialization in Morocco" (informe no publicado, Nueva York, 2011), 7–13.

tanto a las víctimas de violaciones colectivas a través de un programa de reconstrucción y asignación de las viviendas rurales, como a las víctimas de violaciones individuales, mediante la provisión de asistencia técnica y financiera a las personas desplazadas para que puedan reparar sus viviendas provisionales.

En **Camboya**, donde las políticas y prácticas del Khmer Rouge causaron la muerte de entre 1,4 y 2,2 millones de personas, el ECCC solo otorga reparaciones colectivas debido a la gran cantidad de víctimas. A pesar de que el número total se debe tener en cuenta, el acontecimiento de atrocidades masivas no excluye necesariamente la individual provisión de reparaciones. En **los Estados de la ex Yugoslavia**, donde los crímenes atroces mataron al menos a 130,000 personas, los estados han otorgado reparaciones individuales, incluso en la forma de compensación y atención médica. Como ejemplo de cómo se ve esto al nivel internacional, la CPI tiene un Fondo Fiduciario para las Víctimas que puede proporcionar recursos financieros para implementar reparaciones materiales en forma de restitución, compensación y rehabilitación si el acusado que ha sido condenado es indigente.

Después de las atrocidades masivas, los estados deberían distribuir reparaciones colectivas para enfrentar los daños sufridos por las comunidades de víctimas y, al mismo tiempo, tomar medidas para distribuir reparaciones individuales, asignando un presupuesto anual y otorgando beneficios materiales, en primer lugar, a las víctimas que más lo necesiten.

1. Discriminación estructural

Compensando la dimensión colectiva de las violaciones manifiestas y/o graves a través de reparaciones puede contribuir a la eliminación de los daños estructurales y la continua marginación. De esta manera, la reforma institucional puede garantizar la no repetición.[19] Al contrario, su ausencia demuestra la

19 Para más información sobre la reforma institucional para abordar las violaciones de los derechos económicos y sociales en Nepal y Sudáfrica, ver la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos (OHCHR), *Transitional Justice and Economic, Social and Cultural Rights* (Geneva: United Nations, 2014), 44–51, http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05.pdf.

incapacidad del Estado para crear confianza, incluso al reconocer la prevalencia de la discriminación estructural.

A pesar del fin del apartheid y la adopción de la nueva constitución que reconoce los derechos económicos y sociales como derechos fundamentales en 1994 (para la Constitución provisional) y 1996 (para la Constitución final), **los sudafricanos** negros han seguido enfrentándose a importantes desafíos socioeconómicos. Se propusieron específicas medidas de reparación con respecto a la brecha económica pero no se han implementado. Por ejemplo, la recomendación de la comisión de la verdad de gravar y redistribuir los recursos de las empresas ayudaría aliviar la pobreza, reducir la brecha económica y promover la igualdad, pero el estado no la ha implementado. Como otro ejemplo, en **Sri Lanka**, la discriminación posterior a la independencia contra el pueblo tamil fue la causa principal del conflicto. Mientras que Sri Lanka está reformando su constitución, el proyecto actual conserva el centralizado y unitario carácter del gobierno y el prominente estatus del budismo, que los tamiles y otras comunidades minoritarias normalmente no practican. De esta manera, el gobierno ha ignorado las demandas del pueblo tamil por el federalismo y la igualdad etnoreligiosa.

Los Estados deberían emprender una reforma institucional, que incluye reformas legales y económicas, para abordar la discriminación estructural que colectivamente victimiza a grupos enteros.

B. Iniciativas de Desarrollo

Algunas reparaciones se proporcionan a través de iniciativas de desarrollo que pretenden reconocer a las víctimas o proporcionar reparación a las comunidades que sufrieron daños colectivos. Este enfoque es controvertido, pero dado que los estados han argumentado que las reparaciones compiten con los recursos para el desarrollo, los vínculos entre las reparaciones y el desarrollo exigen más debates.[20] Por ejemplo, el programa de reparación

20 Para más información sobre las sinergias entre las reparaciones y el desarollo, ver Naomi Roht-Arriaza y Katharine Orlovsky, "A Complementary Relationship: Reparations and Development," en *Transitional Justice and Development: Making Connections*, eds. Pablo de Greiff y Roger Duthie (New York: Social Science Research Council, 2009), 170–213. https://www.ictj.org/publication/transitional-justice-and-development-making-connections.

de **Perú** ha lanzado el desarrollo de infraestructura a comunidades de víctimas que no sabían que las iniciativas de desarrollo eran previstas como reparaciones. Al igual que **Nepal**, que empleó una iniciativa de asistencia humanitaria como reparación, **Perú** no promocionó el desarrollo de la infraestructura como un beneficio para las víctimas que tenían derecho a recibir reparaciones. Los ejemplos de **Nepal** y **Perú** respectivamente subrayan la necesidad de que los estados indiquen claramente cuándo la asistencia humanitaria o las iniciativas de desarrollo son el vehículo de reparación, para que estos tipos de proyectos reconozcan a las víctimas y acepten la responsabilidad del estado por las violaciones manifiestas y/o graves y por las reparaciones.

Cuando los estados establecen iniciativas de desarrollo que pretenden reconocer a las víctimas o proporcionar reparación a las comunidades que sufrieron daños colectivos, los estados deberían difundirlas como reparaciones con el fin de reconocer a las víctimas y su sufrimiento y asumir la responsabilidad por las violaciones manifiestas y/o graves.

C. Procesos de Justicia Tradicional

Los procesos judiciales tradicionales pueden proporcionar una base adicional para las reparaciones, especialmente cuando se incorporan formalmente en un esquema de reparación. El *Mato Oput* de **Uganda** es un mecanismo de justicia tradicional que tiene por objeto sanar comunidades y reconstruir las relaciones sociales. Durante la ceremonia, un perpetrador y una víctima comparten carne y beben de la misma calabaza una hierba amarga. Este proceso puede ser beneficioso para algunas víctimas pero traumatizante para otras, como para las víctimas de violación que deben compartir la hierba con sus violadores. Después, el perpetrador compensa a la víctima con dinero o ganado por los daños sufridos. Debe destacarse que el pago de la indemnización por parte del perpetrador no excluye la responsabilidad del estado de reconocer y reparar a las víctimas. Como un ejemplo de un estado que pretende destacar el valor de los procesos tradicionales, el marco de reparaciones de **Sudán del Sur** exige la incorporación de los mecanismos tradicionales en las formales medidas y programas de reparación. La comisión de la verdad que seguiría la implementación del ARCISS recomendaría normas sobre el tipo y el tamaño

de las reparaciones y, cuando corresponda, estas directrices se basarían en los mecanismos y procesos tradicionales existentes.

Los mecanismos y los procesos de justicia que son tradicionales, informales y dirigidos por la comunidad deberían ser considerados por su capacidad de proporcionar reparaciones y, cuando corresponda, incorporarlos en los formales programas de reparación.

V. Tiempo

La celeridad de las reparaciones es necesaria para reconocer a las víctimas, recuperar la confianza y fomentar la reconciliación con la suficiente rapidez para que las víctimas puedan disfrutar y participar en estos procesos.

A. Calendario de Ejecución

La mayoría de las reparaciones en los estudios de caso se implementaron después del fin de las violaciones manifiestas y/o graves, pero las reparaciones pueden implementarse durante y después de la ocurrencia de las violaciones. Para determinar cuándo se deben implementar las reparaciones, es posible que los estados tengan que considerar cuestiones de secuencia.

Los Estados deberían proporcionar reparaciones "inmediatamente", dentro del plazo establecido por su marco de reparaciones, y mientras que las víctimas y los familiares elegibles de las personas fallecidas y desaparecidas estén vivos y no después.

1. Reparaciones provisionales urgentes

Debido al tiempo requerido para establecer e implementar un programa integral de reparaciones, se recurre a reparaciones provisionales urgentes para atender las necesidades inmediatas de las víctimas, como la necesidad de atención médica y psicosocial, y para evitar causar daños irreparables a las víctimas. La presencia de reparaciones provisionales urgentes no excluye la necesidad de un programa integral de reparaciones lo antes posible.

Sierra Leona tiene una política integral de justicia transicional, que incluye un programa de reparación. También ha otorgado pagos provisionales urgentes y cirugías de rehabilitación de emergencia. Por otro lado, desde el fin del conflicto desde hace más de una década, el programa de reparaciones provisionales de **Nepal** sigue siendo la única fuente de reparación. Aunque originalmente el programa provisional tenía un breve mandato, debido a la implementación sin éxito, el gobierno ha continuado prorrogando su mandato en lugar de crear un programa integral de reparaciones.

Los Estados deberían implementar reparaciones provisionales inmediatamente para atender necesidades urgentes, como la necesidad de rehabilitación médica y psicosocial, sin perjuicio del rápido establecimiento de un programa integral de reparación.

2. Durante las continuas violaciones manifiestas y/o graves

Las cesaciones del fuego y las disculpas públicas son ejemplos de reparación que proporcionan satisfacción. Tanto en **Libia** como en **Sudán del Sur**, donde la violencia continúa, las comunidades han establecido cesaciones del fuego a nivel local y planes de reconciliación. Debido a la falta de efectivas cesaciones del fuego a nivel nacional o planes de reconciliación, las comunidades y tribus en el oeste de **Libia** han negociado las suyas. Las iniciativas a nivel local parecen prometedoras, pero el gobierno no las ha aprobado formalmente. Del mismo modo, los foros locales de paz y reconciliación han complementado la implementación limitada de ARCISS en **Sudán del Sur**.

Las disculpas públicas son reparaciones simbólicas que, suponiendo que haya voluntad política, pueden implementarse con relativa facilidad en cualquier momento.[21] Durante el conflicto en **Sudán del Sur**, el presidente ofreció una televisada disculpa pública a las víctimas por su sufrimiento causado por la guerra. En su disculpa, dijo que los perpetradores individuales serán responsables de sus crímenes.[22] Concretamente, las disculpas del estado que

21 Para más información sobre disculpas como una simbólica medida de reparación, ver El Centro Internacional para la Justicia Transicional (ICTJ), *More Than Words: Apologies as a Form of Reparation* (New York: ICTJ, 2015), https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Apologies-2015.pdf.

22 "President Kiir Apologises for the December 2013 War," *Sudan Tribune*, última modificacion el 8 de enero de 2016, http://www.sudantribune.com/spip.php?article57630.

reconocen y asumen la responsabilidad por las violaciones manifiestas y/o graves, no son suficientes como reparaciones a menos que vayan acompañadas de reparaciones materiales que alivian los daños sufridos por las víctimas.

Incluso durante continuas violaciones manifiestas y/o graves, los estados deberían apoyar medidas de reparación como: las iniciativas de la verdad y documentación, especialmente para reunir información de las víctimas para crear un programa de reparación integral; los procesos comunitarios de curación; las cesaciones del fuego a nivel local.

3. Después del fin de las violaciones manifiestas y/o graves

La implementación de las reparaciones debe comenzar de inmediato y debe reparar a las víctimas durante sus vidas. Desafortunadamente, este no es siempre el caso. Por ejemplo, el ECCC se estableció casi tres décadas después del fin del genocidio en **Camboya**. La muerte de las víctimas y de algunos principales líderes del Khmer Rouge ha negado satisfacción a las víctimas que mediante las decisiones judiciales afirmarían sus derechos y su dignidad o a través de las sanciones judiciales contra los perpetradores.

a. Investigación y Depuración

Después de las violaciones manifiestas y/o graves, los estados deben garantizar la seguridad de las víctimas y la no repetición de los daños, lo que se puede lograr a través de diferentes tipos de reformas institucionales, incluida la investigación y la depuración. La implementación de los programas de investigación y depuración puede ayudar a recuperar la confianza y otorgar legitimidad al gobierno, mientras que su ausencia puede fomentar la desconfianza y la impunidad, especialmente si el estado es un perpetrador. Como los procesos de investigación y depuración son susceptibles de ser manipulados políticamente, deben ser transparentes, formalizados y basados en el comportamiento del individuo para contribuir al estado de derecho.[23]

23 Para más información sobre la investigación y la depuración como garantías de no repetición, ver Alexander Mayer-Rieckh. "On Preventing Abuse: Vetting and Other Transitional Reforms," en *Justice as Prevention: Vetting Public Employees in Transitional Societies*, eds. Pablo de Greiff y Alexander Mayer-Rieckh (New York: Social Science Research Council, 2007), 482 – 520, https://www.ictj.org/publication/justice-prevention-vetting-public-employees-transitional-societies; Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación

La investigación y la depuración aún no se han producido en varios países mencionados en este informe. La comisión de la verdad de **Kenia** nombró a individuos específicos que deberían ser bloqueados de sus cargos públicos porque cometieron graves violaciones, pero el gobierno aún no ha investigado el sector público. En **Serbia**, los presuntos criminales de guerra han permanecido en posiciones de poder debido a la falta de enjuiciamientos de los perpetradores de alto nivel en la región. **Sri Lanka** es otro estado que no ha investigado el sector de la seguridad. Además, como resultado de la militarización en la parte noreste del país donde predominan los tamiles, los presuntos criminales de guerra han residido allí y han vuelto a traumatizar a los tamiles. La militarización ha permitido a las fuerzas de seguridad continuar perpetrando violaciones de los derechos humanos, incluida la represión del activismo cívico y político y la violencia sexual contra la mujer.[24]

Algunos estados que han considerado la investigación y la depuración han adoptado diferentes enfoques para reformar el sector público. **Libia** aprobó una ley de prohibición de 10 años para las personas que ocuparon puestos en el sector público bajo Gadafi. Los traslados radicales castigaban a los individuos por su afiliación política en lugar de sus acciones, y eran parecidos a la justicia del vencedor. Este proceso no ha recuperado la confianza ni ha promovido el estado de derecho en Libia. A diferencia de **Libia**, en **Sierra Leona** la comisión de la verdad no recomendó que se investigue el sector público debido a la posibilidad de manipulación política y venganza, y a la inviable alta cantidad de deportaciones.

Los estados deberían establecer e implementar procesos transparentes de investigación y depuración que están dirigidos a las posiciones claramente definidas del sector público y que incluyen protecciones de la purga de las personas basándose en su identidad o afiliación política en lugar de sus acciones individuales.

---

y las Garantías de No Repetición, *Informe del Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición*, ¶¶ 37–42, Asamblea General de las Naciones Unidas, Doc. U.N. A/67/368 (13 de septiembre de 2012) (por Pablo de Greiff).

24 Adayaalam Centre for Policy Research (ACPR) y People for Equality and Relief in Lanka (PEARL), *Normalising the Abnormal: The Militarisation of Mullaitivu* (Washington, D.C.: ACPR and PEARL, 2017), http://pearlaction.org/publication/normalising-the-abnormal-the-militarisation-of-mullaitivu-district/.

B. Límites de Tiempo para Reclamar Reparaciones

Los estatutos de limitaciones y el periodo de tiempo en el que se debe recopilar la documentación han restringido el tiempo que las víctimas tienen para reclamar los beneficios. Los estatutos de limitaciones ayudan a garantizar la imparcialidad a los acusados, protegiéndolos para siempre de la exposición a los reclamos; la presunción "normal" es que los demandantes interesados no esperarían mucho antes de presentar los reclamos. Sin embargo, en situaciones "extraordinarias" de violaciones manifiestas y/o graves, puede que las víctimas no se presenten para reclamar sus beneficios si tienen miedo a la represalias o si esperan impunidad, especialmente si los perpetradores están en el poder.[25] Los siguientes estudios de caso ilustran los obstáculos planteados por los estatutos de limitaciones y otros límites del tiempo.

Para recibir las reclamaciones de reparación, **Bosnia y Herzegovina** había exigido inicialmente pruebas médicas obtenidas "poco después de que ocurriera el daño"; luego, esto se extendió a un año después de la lesión. Este límite de tiempo ignora el hecho de que muchos heridos durante el conflicto no recibieron documentación médica. Además, cada uno de **los Estados de la ex Yugoslavia** tiene un estatuto de limitaciones de cinco años, lo que impide que las víctimas reclamen una indemnización hoy o en el futuro. Como otro ejemplo, en **Nepal**, la expiración del estatuto de limitaciones de 35 días sobre la violación hace más de una década significa que las víctimas de violaciones en tiempos de guerra ya no pueden enjuiciar un asunto criminal. Dado que el programa de reparaciones ha excluido a las víctimas de violación, el estatuto de limitaciones injustamente corto cerró la única vía de reparación que les quedaba.

Teniendo en cuenta el tiempo necesario para recopilar la documentación necesaria y las circunstancias de las víctimas, particularmente de las víctimas de violencia sexual que pueden necesitar tiempo adicional para enfrentar su trauma antes de solicitar beneficios, los estados deberían evitar el

25 Jaime Malamud-Goti y Lucas Grosman, "Reparations and Civil Litigation: Compensation for Human Rights Violations in Transitional Democracies," en *The Handbook of Reparations*, ed. Pablo de Greiff (Oxford: Oxford University Press, 2006), 539–59.

establecimiento de estatutos de limitaciones injustamente cortos para reclamar las reparaciones.

VI. Supervisión, Evaluación y Mejora de la Implementación de las Reparaciones

Se necesita transparencia, mecanismos de supervisión e instituciones sólidas para controlar y evaluar de manera independiente las iniciativas de reparación y el progreso de la implementación del estado. Estos elementos permiten que el estado mejore la implementación de las reparaciones e informe a las víctimas sobre el proceso, y al mismo tiempo contribuyen a la recuperación de la confianza entre las víctimas y el estado.

A. Transparencia

La transparencia en las definiciones, los marcos y la implementación de las reparaciones ayuda a explicar por qué ciertas víctimas reciben beneficios y otras no. Ayuda a las víctimas a comprender las consideraciones de toma de decisiones del estado, lo que afecta su derecho a acceder a la información sobre las reparaciones. La falta de transparencia también complica o incluso excluye los intentos de los actores internacionales y los de la sociedad civil para controlar y evaluar la efectividad de la implementación de las reparaciones y las reparaciones entregadas.

Hasta ahora, el fondo de **Sudáfrica** solo ha pagado a las víctimas una cuarta parte de los 120,000 de ZAR (aproximadamente 9,700 de $ en enero de 2018) por víctima recomendados por la comisión de la verdad. La ausencia de explicación sobre esta suma reducida es preocupante porque 1,000 millones de ZAR (aproximadamente 80,900,000 de $ a partir de enero de 2018) permanece en el fondo mientras que las víctimas continúan viviendo sin las reparaciones que les pertenecen. Como otro ejemplo, la falta de transparencia ha afectado la capacidad de la Oficina de Personas Desaparecidas de **Sri Lanka** para promover la confianza. La oficina, establecida en 2017, no ha publicado el calendario, los métodos de investigación o los mecanismos de búsqueda de las personas desaparecidas. La creación de confianza es importante en estados como Sri Lanka, donde un importante sector de la población ha perdido la fe en el

compromiso del gobierno sobre los mecanismos de justicia transicional y en la capacidad del estado para otorgar reparaciones.

Los marcos de reparación deberían explicar claramente sus criterios para distribuir las reparaciones y determinar la cantidad de las reparaciones.

B. Independientes Mecanismos de Supervisión

Los independientes mecanismos de supervisión controlan la implementación y permiten que los estados mejoren sus esfuerzos. Aunque la mayoría de los estudios de caso no han usado control independiente, existen algunos ejemplos positivos. Después de la violencia posterior a las elecciones en **Kenia**, donde la policía fue un perpetrador, el parlamento estableció una independiente autoridad de supervisión que otorga a los civiles el poder de vigilar e investigar la policía, lo que representa una garantía de no repetición. Desde entonces, los políticos de Kenia han afirmado que este cuerpo ha dado demasiado poder a los civiles y ha pedido su disolución. Afortunadamente, sigue siendo operativo. Otro resultado positivo puede ser el del Comité Conjunto de Supervisión y Evaluación de **Sudán del Sur**, un órgano de supervisión compuesto por actores nacionales e internacionales que se creó para facilitar la implementación del ARCISS. Además, una vez que se implemente el ARCISS, un órgano ejecutivo supervisaría un fondo de reparaciones para las víctimas.

Los Estados deberían establecer un independiente mecanismo de supervisión para asegurar la implementación transparente de las reparaciones, para evaluar y modificar los esfuerzos de implementación según sea necesario, y para sancionar a los actores estatales y no estatales que no cumplan con sus obligaciones de reparación.

C. Corrupción y las Instituciones Débiles

La corrupción implica cuestiones de privilegio y equidad, lo que ha afectado la distribución de las reparaciones y quién recibe las reparaciones, independientemente de las formales definiciones de “víctima” en los marcos de reparación. Los siguientes estudios de caso ilustran los desafíos de la implementación derivados de las instituciones corruptas.

En **Camboya**, la corrupción en el proceso judicial ha impedido la capacidad del ECCC de hacer justicia y otorgar las consiguientes reparaciones. Esto se debe en parte a que el primer ministro, los fiscales y los jueces se negaron a cooperar en el enjuiciamiento de otros sospechosos, especialmente de los miembros del gobierno que estuvieron previamente en el Khmer Rouge. A su vez, esto ha reducido el número de oportunidades para enjuiciamientos, condenas y reparaciones ordenadas por la corte. En **Nepal**, la corrupción ha sido incorporada en el factor determinante de quién recibe los beneficios a través del programa de reparaciones. Los miembros del partido político que revisan las solicitudes de reparación abogan a favor de las víctimas que comparten sus convicciones políticas. Aún más problemático es que algunas falsas víctimas con conexiones políticas han obtenido compensación mientras que algunas genuinas víctimas sin contactos políticos no la han obtenido.

Los Estados deberían garantizar que la implementación de las reparaciones sea justa, manteniendo los mecanismos de reparación funcionalmente separados y lejos de la influencia de las corruptas instituciones y procesos.

VII. Participación de Actores no Estatales en las Reparaciones

El estado tiene la responsabilidad principal de proporcionar reparaciones. Sin embargo, cuando a los estados les falta la voluntad y la fortaleza política, las organizaciones internacionales, la sociedad civil y las propias víctimas han influido positivamente en la implementación de las reparaciones.

Los estados deberían comprometerse a coordinar las contribuciones de las reparaciones de las organizaciones internacionales y la sociedad civil sin cambiar la responsabilidad del estado de proporcionar reparaciones a otras partes interesadas.

A. Organizaciones Internacionales

Cuando los estados han enfrentado dificultades para implementar las reparaciones, las organizaciones internacionales han apoyado los esfuerzos de reparación dirigidos por el estado. Por ejemplo, las organizaciones internacionales, como las Naciones Unidas (ONU) y el Comité Internacional de la Cruz Roja (CICR), han contribuido a las medidas de restitución y satisfacción.

En **Sudán del Sur**, la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Refugiados (ACNUR) ha ayudado al gobierno a registrar y garantizar la ciudadanía para las personas desplazadas internamente y apátridas. Además, el CICR y otras organizaciones internacionales han patrocinado búsquedas de las personas desaparecidas. Como otro ejemplo, debido a que **Libia** afirmó la necesidad de la documentación pero no implementó de forma eficaz los esfuerzos dirigidos por el estado para tal fin, varias misiones de investigación de las Naciones Unidas han llenado las lagunas en la verificación de los hechos y la divulgación pública de la verdad.

B. La Sociedad Civil y las Víctimas

Las organizaciones de la sociedad civil (OSC) y las víctimas han establecido e implementado reparaciones que reconocen a las víctimas, recuperan la confianza y fomentan la reconciliación. Desde el inicio del programa de reparación, el estado debe consultar a las OSC y a las víctimas sobre qué tipos de víctimas de violaciones manifiestas y/o graves priorizan y a cuales comunidades deben dirigirse. Estas consultas deberían ayudar a garantizar que las reparaciones atiendan las necesidades de las víctimas. En ausencia de reparaciones dirigidas por el estado, las OSC han atendido las urgentes necesidades de rehabilitación de las víctimas y han ofrecido la satisfacción. Las OSC se han enfrentado a importantes desafíos de recursos para llenar los vacíos en la implementación, lo que destaca la necesidad de que el estado lidere el proceso de reparación.

1. Rehabilitación psicosocial para daños mentales

Debido a la falta de priorización de los daños mentales por parte de los estados, las OSC han proporcionado atención psicosocial y rehabilitación a las víctimas, incluso en **los Estados de la ex Yugoslavia**, donde el gobierno no lo ha hecho, y en **Uganda**, donde la asistencia del gobierno no es suficiente. En **Nepal**, donde el programa de reparación y su componente de apoyo psicosocial han excluido a las víctimas de la tortura y la VSG, las familias de las personas desaparecidas formaron una red políticamente independiente de las asociaciones a nivel de distrito para prestar apoyo psicosocial a las familias y las víctimas.

2. Documentación e iniciativas de conmemoración

Las OSC han emprendido iniciativas de documentación y conmemoración en ausencia de esfuerzos dirigidos por el estado. Esto ha ofrecido satisfacción al descubrir y publicar la verdad. En **Sudán del Sur**, las OSC han intentado recopilar los nombres de las víctimas desaparecidas o que han sido asesinadas desde 1955. Sus esfuerzos han sido fundamentales para conmemorar y reconocer a las víctimas, especialmente teniendo en cuenta las dificultades de la ONU en rastrear de forma precisa el aumento del número de las víctimas. Los gobiernos de **los Estados de la ex Yugoslavia** se han mostrado reacios a divulgar públicamente la información precisa sobre las violaciones durante los tiempos de guerra, una táctica que algunos creen que fue adoptada para evitar admitir la responsabilidad. La falta de narraciones precisas se puede ver en la educación estatal, que está muy politizada y es etnocéntrica, lo que representa un obstáculo para los objetivos de recuperación de confianza y la reconciliación. Por ejemplo, algunos alumnos en **Kosovo** pensaban que 250,000 kosovares fueron asesinados o desaparecieron durante la guerra de 1998-1999. Esta cifra no aparece en sus libros y es 25 veces más alta que la cifra generalmente aceptada. Para combatir el prejuicio en la educación estatal en Kosovo y otros estados de la región, las OSC han lanzado iniciativas para educar al público sobre las guerras de los años noventa.

3. Promoción

A pesar de los desafíos en materia de recursos, las OSC han sido los principales actores en presionar a los estados para que reconozcan a las víctimas. Ejemplos de las funciones de promoción de las OSC y los grupos de víctimas, se pueden ver en **Nepal** y **los Estados de la ex Yugoslavia**. Una red de familias de las personas desaparecidas en **Nepal** ha emprendido actividades de promoción para crear conciencia sobre la cuestión de las desapariciones y destacar las necesidades de las familias. Como parte de una campaña, organizaron una exposición de fotografías y artículos que pertenecen a las personas desaparecidas. Las mujeres activistas de **los Estados de la ex Yugoslavia** han trabajado para dar mayor importancia al perfil de mujeres víctimas. Crearon el Corte de las Mujeres, que proporcionó un espacio para la voz de la mujer utilizando un enfoque feminista para garantizar la inclusión

de las experiencias de las mujeres como víctimas y agentes de cambio.[26] El proceso de formar una corte de las mujeres ha resultado en el establecimiento de una fuerte y permanente red regional de mujeres, que funcionó activamente incluso después de que la iniciativa judicial tuvo lugar en 2015. También en **los Estados de la ex Yugoslavia**, más de 2,000 OSC y personas de la región formaron una coalición para abogar por una comisión regional (RECOM) para determinar los hechos sobre las violaciones cometidas entre el 1 de enero de 1991 y el 31 de diciembre de 2001. La Coalición RECOM consultó a 8,000 personas sobre la posibilidad de un proceso regional y obtuvo el apoyo de 630,000 locales, ilustrando la capacidad de la sociedad civil de movilizar las personas afectadas y usar coaliciones para que sus voces se escuchen con intensidad.

4. Litigio civil

Los tribunales nacionales son una vía a través de la cual las víctimas pueden tratar de hacer valer la implementación de las reparaciones. Aunque el sistema judicial típicamente es accesible para las víctimas que son ricas, educadas y urbanas, el apoyo de las OSC y los bufetes de abogados externos ha permitido a las víctimas marginadas acceder al sistema de justicia. Como se demostró en los diferentes resultados de los estudios de caso, el resultado final del uso de los tribunales nacionales depende de la independencia del sistema de justicia y la voluntad política del estado para ejecutar las sentencias judiciales.

Las OSC han apoyado las demandas de reparación de las víctimas en **Sudáfrica** y **los Estados de la ex Yugoslavia**. El litigio civil iniciado por las OSC ha sido necesario en **Sudáfrica** respecto a la compensación porque el gobierno parece estar redirigiendo el dinero del fondo de reparaciones hacia el desarrollo social. Las OSC también han apoyado el litigio para proporcionar satisfacción a las víctimas, lo que ha sido importante para combatir la interferencia política que continúa afectando las investigaciones sobre los crímenes de la era del apartheid. Por ejemplo, las organizaciones

26 Para más información sobre el enfoque feminista usado por la corte de las mujeres ver "Introducción," en *Women's Court: About the Process*, ed. Staša Zajović (Belgrado: Women in Black y Centar za Ženske Studije, 2015), 12–20. http://www.helsinki.org.rs/doc/Womens%20Court%20About%20the%20Process.pdf.

de la sociedad civil ayudaron a la familia de Nokuthula Simelane, una activista contra el apartheid que las fuerzas de seguridad secuestraron y torturaron y que desapareció en 1983, a averiguar la verdad sobre su destino y la ubicación de sus restos. Ocupándose, en primer lugar, de determinar la verdad, la familia presentó una solicitud en el Tribunal Superior de Pretoria en 2015 en busca de una investigación formal sobre el secuestro, la tortura, la desaparición y el asesinato de Simelane. Su activismo resultó en la acusación de cuatro oficiales de policía de la era del apartheid. Sin embargo, los costos de litigación pueden ser prohibitivos para algunos, como se puede ver en **los Estados de la ex Yugoslavia**, donde las víctimas pagan todos los costos legales si pierden en un proceso civil contra el estado. La representación por parte de una OSC puede superar este obstáculo, pero muchas víctimas no han podido seguir este camino y las capacidades de la sociedad civil siguen siendo extremadamente limitadas.

Es posible que las víctimas reciban reparaciones de terceros estados, en particular las victimas que luchan contra sus pasados como opresores históricos. Por ejemplo, con la ayuda de un bufete de abogados británico, cinco combatientes ancianos de Mau Mau en **Kenia** que habían sido detenidos durante el período colonial solicitaron una indemnización ante el Tribunal Superior de Justicia del Reino Unido en 2009. En 2013, el gobierno británico llegó a un acuerdo y aceptó pagar 19.9 millones de £ (aproximadamente 30 millones de $ en ese momento) a 5.228 demandantes y construir un monumento en reconocimiento de las víctimas. La gran mayoría de los demandantes recibió su compensación dentro de dos meses, y el gobierno británico completó el monumento, ubicado en Nairobi, en Septiembre de 2015.

Conclusión

Los programas de reparación son parte integral de una política exhaustiva de justicia transicional. A diferencia de otras medidas, las reparaciones se dirigen exclusivamente a las víctimas y ofrecen beneficios materiales y simbólicos para reconocer los derechos de las víctimas. Las reparaciones también reconocen la responsabilidad del estado por violaciones manifiestas del derecho internacional de los derechos humanos (violaciones manifiestas) y/o violaciones graves del derecho internacional humanitario (violaciones graves) e indican su compromiso de reparar a las víctimas. Además, los resultados de las reparaciones son multidimensionales, lo que contribuye a la recuperación y el crecimiento individual y social. Las reparaciones históricamente han reconocido a las víctimas como titulares de derechos, han reparado y recuperado la confianza entre las víctimas y las instituciones del estado, han facilitado la reconciliación y promovido el estado de derecho.[27] Mientras que las reparaciones pueden coincidir con otros procesos de justicia transicional, como los procesos penales, las iniciativas de la verdad y la reforma institucional, por otra parte son un componente distinto que no debe ser incluido o reemplazado por otros mecanismos.

A pesar de la importancia singular de las reparaciones de proporcionar beneficios tangibles a las víctimas, los estados han seguido priorizando otras medidas de justicia transicional. Los costos y los argumentos de secuencia son algunas de las excusas para la des-priorización de las reparaciones. Sin embargo, la experiencia ha demostrado que la riqueza de un estado no determina si las reparaciones, materiales o simbólicas, se pueden establecer. En cuanto al momento de implementación, los estados pueden beneficiarse de cambiar su enfoque de la secuencia estricta a la integración y coordinación de una política integral de justicia transicional. De hecho, dado que algunas reparaciones se pueden implementar en cualquier momento, incluso durante la ocurrencia de violaciones manifiestas y/o graves, pueden ser invaluables

27 Pablo de Greiff, "Justice and Reparations," en *The Handbook of Reparations*, ed. Pablo de Greiff (Oxford: Oxford University Press, 2006), 451–77.

fuentes de compensación para las víctimas que esperan el final del conflicto. Este tipo de malentendidos, junto con la falta de atención a las reparaciones, requirieron la creación del "Proyecto de la Cumbre Mundial de Reparaciones" por parte de la Iniciativa Global por Justicia, Verdad y Reconciliación (GIJTR). De su síntesis y análisis de 12 estudios de casos, los socios del Consorcio GIJTR descubrieron varias consideraciones temáticas relacionadas con la implementación de las reparaciones en este informe, que se resumen en los siguientes tres párrafos. Con respecto a esto, muchos de los desafíos identificados en este informe han persistido desde la publicación de *The Handbook of Reparations* en 2006. Esto destaca la necesidad de soluciones actualizadas para llenar las lagunas en el dominante marco legal (los Principios Básicos) y en los esfuerzos de implementación, como la orientación que la siguiente parte de "Recomendaciones" contiene.

Como cuestión preliminar, los Estados deberían integrar y coordinar las reparaciones con otros procesos como parte de un marco integral de justicia transicional, destacando que los enjuiciamientos y las comisiones de la verdad pueden formar la base de algunas medidas de reparación. Este tipo de enfoque es esencial para poner fin a la impunidad y al mismo tiempo compensar a las víctimas. Independientemente del mecanismo de reparación, las víctimas deben comprender su elegibilidad para las reparaciones y cómo recibirlas. Por lo tanto, dadas las dificultades que enfrentan las víctimas para acceder a la información, los estados deberían implementar múltiples enfoques para educar a las víctimas sobre violaciones manifiestas y/o graves, mecanismos de reparación y cómo acceder a ellos.

Naturalmente, la capacidad de una víctima para acceder y recibir reparaciones del estado depende de su elegibilidad. Los marcos de reparación deberían definir a la "víctima" de manera inclusiva, centrándose en los daños sufridos y no en el género ni en los antecedentes políticos, raciales, nacionales, étnicos, culturales o religiosos del individuo. Además, para garantizar que los programas de reparación aborden adecuadamente las violaciones manifiestas y/o graves más prevalentes, los estados deberían consultar a las comunidades sobre sus experiencias, y también sobre sus necesidades. Además de establecer los factores de elegibilidad, los estados deberían decidir cómo distribuir las reparaciones, porque se pueden otorgar de diferentes maneras dependiendo de las circunstancias. Por ejemplo, cuando los estados inician proyectos de desarrollo que tratan de reconocer a las

víctimas o proporcionar reparación a las comunidades que sufrieron daños colectivos, los estados deben divulgarlos como reparaciones con el fin de reconocer a las víctimas y asumir la responsabilidad por las violaciones manifiestas y/o graves. Otro ejemplo, cuando los procesos de justicia tradicional tienen el potencial de proporcionar remedios adecuados a las víctimas, deberían ser incorporados a los formales programas de reparación. Ya que el tiempo es esencial cuando se trata de las consecuencias de ciertas violaciones, los estados deberían emplear programas provisionales urgentes para atender las necesidades inmediatas de las víctimas y evitar causarles más daños, a menudo irreparables, mientras que continúan desarrollando un programa integral de reparación. Para ambos programas - provisionales e integrales, debido a la situación extraordinaria causada por violencias manifiestas y/o graves, los estados deberían asignar tiempo suficiente para que las víctimas se presenten y evitar el uso de plazos de prescripción injustamente cortos para las reclamaciones de las reparaciones.

Todo el proceso de reparación debe rendir cuentas ante la ciudadanía, especialmente las poblaciones de víctimas. Por lo tanto, los estados deberían establecer un mecanismo de supervisión independiente para controlar y evaluar los mecanismos y procesos de reparación para garantizar su objetividad, transparencia y capacidad de respuesta a las víctimas. Finalmente, aunque el Estado tiene la responsabilidad principal de proporcionar reparaciones, sería decepcionante que los responsables de la formulación de políticas ignorasen las conexiones y el conocimiento técnico que poseen las organizaciones internacionales y la sociedad civil. En cambio, los estados se deberían comprometer y coordinar los esfuerzos de reparación de las organizaciones internacionales y la sociedad civil mientras continúan reconociendo - en palabras y hechos - que, como estado, tienen la responsabilidad de proporcionar reparaciones.

La persistencia de los desafíos temáticos descritos anteriormente indica una necesidad apremiante de que los responsables de la formulación de políticas y los miembros de la sociedad civil se embarquen en procesos de reparación para desarrollar diferentes formas de superar los obstáculos al establecimiento y la implementación de las reparaciones. Las siguientes recomendaciones pueden proporcionar un punto de partida para los responsables de la formulación de políticas y las partes interesadas de la sociedad civil que buscan asistencia sobre cómo abordar estos

problemas desarrollando las directrices de los Principios Básicos. Desde que los Principios Básicos se adoptaron hace más de una década, las recomendaciones también abordan las lagunas en ese marco legal. La GIJTR espera que la aplicación de las informaciones y las recomendaciones en este informe mejore la implementación de las medidas de reparación y su capacidad para reconocer a las víctimas, recuperar la confianza social y cívica y promover el estado de derecho.

Recomendaciones

Los Principios Básicos deberían actualizarse para proporcionar orientación sobre cómo:

1. Ampliar el derecho de las víctimas y su acceso a las reparaciones

Los Principios Básicos deberían dirigir los marcos de reparación para definir "la víctima" inclusivamente, ampliando las definiciones de las violaciones manifiestas y/o graves para incluir una variedad de violaciones, y deberían evitar excluir o jerarquizar a las personas en base de su género o antecedentes políticos, raciales, nacionales, orígenes étnicos, culturales o religiosos.

Los Principios Básicos deberían reflejar la prevalencia y el impacto de género de la violación y la violencia sexual y deberían ser revisados para que tengan en cuenta una perspectiva de género y al mismo tiempo favorezcan la igualdad entre los géneros.

Los Principios Básicos deberían notar que los principios se apliquen antes del cese de la violencia, reconociendo que el nivel de violencia puede afectar la implementación de ciertas medidas, como las iniciativas de verdad, los procesos de recuperación de la comunidad y aquellas que se centran en la cesación de las hostilidades.[28]

2. Asegurar que las víctimas reciban reparaciones

Considerando los recursos disponibles y la asistencia financiera de los donantes multilaterales, los Principios Básicos deberían orientar a los estados que asignen un presupuesto anual adecuado y el personal para las reparaciones y que desembolsen los fondos asignados lo más antes posible.

28 Las iniciativas de la verdad, los procesos de recuperación de la comunidad y las medidas que se dirigen a la cesación de las hostilidades contribuyen a la satisfacción. Con respecto a los objetivos de las reparaciones, las iniciativas de la verdad reconocen a las víctimas, los procesos de recuperación de la comunidad facilitan la reconstrucción social y el cese de las hostilidades promueve el estado de derecho.

Los Principios Básicos deberían orientar a los estados que establezcan un mecanismo de supervisión independiente con un número adecuado de funcionarios competentes para garantizar una implementación imparcial y transparente de las reparaciones, evaluar y modificar los esfuerzos de implementación según sea necesario y sancionar a los actores estatales y no estatales que no cumplen sus obligaciones acerca de las reparaciones.

Considerando las dificultades que las víctimas pueden enfrentar para reunir la documentación necesaria y las circunstancias de las víctimas, los Principios Básicos deberían orientar a los estados que eviten el establecimiento de plazos de prescripción injustamente cortos para las reclamaciones sobre las reparaciones.

Considerando las dificultades que enfrentan las víctimas para recopilar la documentación necesaria y las circunstancias de las víctimas, particularmente de las víctimas de violencia sexual, los Principios Básicos deberían orientar a los estados que impongan un nivel de exigencia imparcial para los reclamos sobre las reparaciones inferior al nivel para las condenas penales.

3. Enfatizar la responsabilidad del estado de proporcionar reparaciones

Los Principios Básicos deberían tener en cuenta el importante papel de las organizaciones internacionales y la sociedad civil en la asistencia y el apoyo a la implementación de las reparaciones dirigida por el estado.

Considerando que el estado tiene la responsabilidad primaria de proporcionar reparaciones, los Principios Básicos deberían recomendar que los estados se involucren y coordinen con las organizaciones internacionales y la sociedad civil sin cambiar la responsabilidad del estado de proporcionar reparaciones a otras partes interesadas.

Los Principios Básicos deberían apoyar a los estados a establecer alianzas imparciales, transparentes e inclusivas con la sociedad civil.

Los Principios Básicos deberían tener en cuenta que todos los estados tienen la responsabilidad de proporcionar apoyo y asistencia mutua para prevenir violaciones manifiestas y/o graves, incluso a través de la implementación de las reparaciones, y especialmente de las garantías de no repetición.

4. Implementar reparaciones colectivas

Los Principios Básicos deberían orientar a los estados que están estableciendo iniciativas de desarrollo y que tratan de reconocer a las víctimas o proporcionar reparación a las comunidades que sufrieron daños colectivos para difundirlas como reparaciones con el fin de reconocer a las víctimas y sus sufrimientos y asumir la responsabilidad por las violencias manifiestas y/o graves.

Los Principios Básicos deberían dar instrucciones a los estados de que complementen las reparaciones basadas en la comunidad con reparaciones individuales para reconocer a las víctimas como parte de un colectivo y como individuos.

5. Abordar las lagunas de la implementación y los desafíos emergentes

Los Principios Básicos deberían orientar a los estados a desarrollar y adoptar una política de acceso a la información que detalla el alcance del derecho de acceso a información estatal sobre las violaciones manifiestas y/o graves, las estrategias del estado para proporcionar información sobre las violaciones y cómo acceder a los mecanismos de reparación, y cómo pueden las víctimas solicitar información.

Observando que el interés público en la información sobre las violaciones manifiestas y/o graves anula los intereses de seguridad nacional, los Principios Básicos deberían orientar a los estados que divulguen rápidamente la información estatal sobre este tipo de violaciones, incluyendo sus causas, fechas, ubicaciones y circunstancias; las identidades de los perpetradores que fueron responsables a través de un mecanismo de justicia transicional o un tribunal doméstico; y las identidades de las víctimas de acuerdo con sus derechos, deseos y seguridad.

Los Principios Básicos deberían orientar a los estados que permitan a las víctimas acceder con seguridad a la información estatal sobre las violaciones manifiestas y/o graves, lo que incluye abstenerse de la vigilancia intimidatoria del estado o explotar las leyes sobre los datos confidenciales, la protección de datos y la privacidad.

Como garantía de no repetición, los Principios Básicos deberían orientar a los estados que establezcan e implementen procesos transparentes de investigación y depuración que estén dirigidos a las posiciones claramente definidas del sector público y que incluyan protecciones contra las depuraciones de las personas en base de su identidad o afiliación política en lugar de sus acciones individuales.

Como garantía de no repetición, los Principios Básicos deberían orientar a los estados a reformar el sistema educativo e incluir un informe preciso y completo sobre las violaciones manifiestas y/o graves, incluyendo la información sobre las causas y el impacto, en los materiales educativos correspondientes a todos los niveles.

Los Estados deberían mejorar la implementación de las reparaciones tomando medidas para:

1. Demostrar su compromiso de reparar a las víctimas

Los estados deberían demostrar su compromiso de divulgar proactivamente la información sobre las violaciones manifiestas y/o graves, adoptando una política de acceso a la información que detalla el alcance del derecho de acceso a la información estatal sobre las violaciones, las estrategias estatales para proporcionar información sobre las violaciones y cómo acceder a los mecanismos de reparación, y de qué manera pueden las víctimas solicitar información.

Los Estados deberían proporcionar las reparaciones “inmediatamente”, dentro de un plazo definido por su marco de reparaciones, y mientras que las víctimas y los familiares elegibles de las personas fallecidas y desaparecidas estén vivos y no después.

Los Estados deberían implementar reparaciones provisionales inmediatamente para atender necesidades urgentes, como la necesidad de rehabilitación médica y psicosocial, sin perjuicio del rápido establecimiento de un programa integral de reparación.

Los Estados deberían establecer rápidamente un mecanismo de supervisión independiente y tomar medidas para revivir e impulsar el progreso de la implementación de las medidas de reparación estancadas.

Teniendo en cuenta los recursos disponibles y la asistencia financiera de los donantes multilaterales, los estados deberían evitar los posibles desafíos y demoras a través de un mecanismo de supervisión independiente con un número adecuado de funcionarios competentes, asignando un presupuesto anual adecuado para las reparaciones y desembolsando los fondos asignados.

Incluso durante las violaciones manifiestas y/o graves en curso, los estados deberían apoyar medidas de reparación como las iniciativas de la verdad y documentación, especialmente para reunir información de las víctimas para crear un programa de reparación integral; los procesos comunitarios de recuperación; y la cesación del fuego a nivel local.

Los Estados deberían emprender una reforma institucional, incluyendo reformas legales y económicas, para abordar la discriminación estructural que colectivamente victimiza a grupos enteros.

Los estados deberían establecer e implementar procesos de investigación y depuración transparentes que se dirijan a las posiciones claramente definidas del sector público e incluyan protecciones contra las depuraciones de las personas en base de su identidad o afiliación política en lugar de sus acciones individuales.

2. Establecer reparaciones inclusivas

Los marcos de reparación deberían esforzarse por definir a la “víctima” inclusivamente, ampliando las definiciones de las violaciones manifiestas y/o graves para incluir una variedad de violaciones, y deberían evitar excluir o jerarquizar a las personas en base de su género o antecedentes políticos, raciales, nacionales, étnicos, culturales o religiosos.

Los marcos de reparación y su implementación deberían responder a las experiencias de género y a los impactos de las violaciones manifiestas y/o

graves, como la violencia sexual, incluso a través de una reforma institucional que permita a las mujeres buscar justicia y recibir beneficios.

Las medidas y los programas de reparación deberían abordar el espectro de las violaciones manifiestas y/o graves, incluidas las violaciones manifiestas y sistémicas de los derechos económicos y sociales.

Los marcos de reparación deberían explicar claramente sus criterios para distribuir las reparaciones y determinar el monto de las reparaciones.

Los marcos de reparación no deberían excluir a los perpetradores que también fueron víctimas simplemente por ser perpetradores, y las reparaciones deberían ser proporcionales a la gravedad de las violaciones manifiestas y/o graves y los daños que sufrieron.

Los marcos de reparación deberían aplicar el mismo calendario para las lesiones de los civiles y los combatientes.

Las reparaciones en el contexto de un conflicto armado no deberían excluir a las víctimas de las violaciones manifiestas antes y después del conflicto y, en su lugar, deberían esforzarse por reparar a todas las víctimas de violaciones, independientemente de cuándo ocurrieron.

3. Ampliar el acceso de las víctimas a las reparaciones

Los estados deberían integrar y coordinar las reparaciones con los procesos penales, los procesos de la verdad y la reforma institucional como parte de una política integral de justicia transicional.

Para ayudar a garantizar la implementación de las reparaciones recomendadas por las comisiones de la verdad, las comisiones de la verdad deberían tener la capacidad de formular recomendaciones vinculantes sobre las reparaciones.

Para complementar la función retributiva de los tribunales, los estados deberían establecer un fondo de víctimas y ordenar a los tribunales que otorguen reparaciones materiales y simbólicas – individuales y, cuando las comunidades fueron atacadas y experimentaron violaciones manifiestas y/o

graves como grupo, reparaciones colectivas - utilizando el fondo según sea necesario.

Como parte de una política integral de justicia transicional, los estados deberían establecer un cuerpo de reparaciones independiente financiado por el estado y que no esté directamente conectado a las sentencias judiciales o a las recomendaciones de las comisiones de la verdad.

A consecuencia de las atrocidades masivas, los estados deberían distribuir reparaciones colectivas para enfrentar los daños sufridos por las comunidades de víctimas y al mismo tiempo tomar medidas para distribuir reparaciones individuales, incluso asignando un presupuesto anual y, en primer lugar, otorgando beneficios materiales a las víctimas que más lo necesiten.

Los mecanismos y los procesos de justicia tradicionales, informales y dirigidos por la comunidad deberían ser considerados por su potencial para proporcionar reparaciones y, cuando corresponda, ser incorporados en los programas formales de reparación.

4. Asegurar que las víctimas reciban reparaciones

Los estados deberían garantizar que la implementación de las reparaciones sea justa, manteniendo los mecanismos de reparación funcionalmente separados y fuera de la influencia de las instituciones y los procesos corruptos.

Los estados deberían establecer un mecanismo de supervisión independiente para asegurar la implementación transparente de las reparaciones, evaluar y modificar los esfuerzos de implementación según sea necesario, y sancionar a los actores estatales y no estatales que no cumplan con sus obligaciones de reparación.

Los estados deberían dotar de recursos al mecanismo de supervisión independiente con un número adecuado de competentes miembros del personal, incluyendo los interesados internacionales, regionales, nacionales y de la sociedad civil.

Los estados deberían establecer una división dentro del mecanismo de supervisión independiente para recibir los comentarios continuos de las

comunidades e integrarlos en los mecanismos de reparación para asegurar su receptividad a las víctimas.

Teniendo en cuenta el tiempo necesario para recopilar la documentación necesaria y las circunstancias de las víctimas, en particular de las víctimas de violencia sexual que pueden necesitar tiempo adicional para enfrentar su trauma antes de solicitar beneficios, los estados deberían evitar establecer plazos de prescripción injustamente cortos para las reclamaciones.

Considerando las dificultades que las víctimas pueden enfrentar para reunir la documentación necesaria y las circunstancias de las víctimas, en particular de las víctimas de violencia sexual, los estados deberían imponer un nivel de exigencia imparcial para los reclamos sobre las reparaciones inferior al nivel para las condenas penales.

5. Divulgar las reparaciones de desarrollo como reparaciones

Cuando los estados establecen iniciativas de desarrollo que tratan de reconocer a las víctimas o proporcionar reparación a las comunidades que sufrieron daños colectivos, los estados deberían divulgarlas como reparaciones con el fin de reconocer a las víctimas y su sufrimiento y asumir la responsabilidad por las violaciones manifiestas y/o graves.

6. Dirigir el proceso de reparación en consulta con otras partes interesadas

En colaboración con la sociedad civil, los estados deberían consultar a las comunidades sobre sus experiencias y necesidades en cuanto a las reparaciones, educar a las comunidades sobre los disponibles mecanismos de reparación y cómo acceder a ellos, solicitar y responder a los comentarios sobre el proceso de implementación y gestionar las expectativas de las víctimas sobre el proceso y los resultados de las reparaciones.

En colaboración con la sociedad civil, los estados deberían proporcionar información a todas las víctimas sobre los mecanismos de reparación a través de diferentes y accesibles medios, incluso empleando unidades de educación móviles, organizando campañas de concienciación pública y estableciendo una división de extensión para las víctimas.

Los estados deberían comprometerse y coordinar las contribuciones a las reparaciones de las organizaciones internacionales y la sociedad civil sin cambiar la responsabilidad del estado de proporcionar reparaciones a otras partes interesadas.

Teniendo en cuenta que proporcionar reparaciones sigue siendo la responsabilidad del estado, la sociedad civil puede promover la implementación de las reparaciones tomando medidas para:

1. Involucrar a las comunidades en los procesos de reparación

La sociedad civil puede consultar a las comunidades sobre su visión de las reparaciones y abogar por un marco de reparaciones que aborde las experiencias y las necesidades de las víctimas.

La sociedad civil puede crear conciencia sobre los mecanismos de reparación, incluso mediante el empleo de unidades de educación móviles y la organización de campañas de concienciación pública.

La sociedad civil puede fortalecer las capacidades de las comunidades y de las víctimas individuales para que se involucren con los procesos de reparación y puede movilizar su participación directa en los programas de reparación, reduciendo la necesidad de que los grupos que no estén compuestos por víctimas representen a las víctimas en el proceso de reparación.

2. Monitorear, evaluar y ayudar en la implementación de las reparaciones

De acuerdo con las necesidades y los deseos de las víctimas, la sociedad civil puede abogar con los estados para que establezcan las reparaciones, incluyendo las medidas para abordar las lagunas en los esfuerzos existentes dirigidos por el estado.

La sociedad civil puede controlar y evaluar los mecanismos de reparación para asegurar que la implementación de las reparaciones sea transparente, informar al público cuándo y cómo se estanca el progreso, y abogar con los estados para mejorar su progreso en la implementación.

La sociedad civil puede proporcionar asistencia técnica a los estados sobre la implementación de los párrafos operativos en los Principios Básicos, incluso a través de soluciones modelo, recomendaciones y otras formas de orientación técnica y apoyo técnico.

3. Abordar las lagunas en la implementación de las reparaciones por parte del estado

En ausencia de la voluntad política del estado, la sociedad civil puede considerar contribuir o complementar las reparaciones existentes dirigidas por el estado, incluso apoyar la búsqueda de las personas desaparecidas, establecer iniciativas de memorialización y proporcionar atención médica y psicosocial.

Glosario

Sociedad civil: grupos de víctimas, organizaciones no gubernamentales, grupos de mujeres y otros actores no estatales que representan las necesidades y los deseos de las víctimas, destacando la primacía de las voces de las víctimas y su capacidad de representarse a sí mismas a través de grupos de víctimas.

Violaciones manifiestas y/o graves: violaciones manifiestas de las normas internacionales de derechos humanos (violaciones manifiestas) y/o violaciones graves del derecho internacional humanitario (violaciones graves).

Inmediatamente: sin demora y mientras que las víctimas y los familiares elegibles de las personas fallecidas y desaparecidas estén vivos y no después.

Bibliografía

Adayaalam Centre for Policy Research (ACPR) y People for Equality and Relief in Lanka (PEARL). *Normalising the Abnormal: The Militarisation of Mullaitivu*. Washington, D.C.: ACPR and PEARL, 2017. http://pearlaction.org/publication/normalising-the-abnormal-the-militarisation-of-mullaitivu-district/.

Asiedu, Victor y Maria Jeanne Berghs. "Limitations of Individualistic Peacebuilding in Postwar Sierra Leone." *African Conflict and Peacebuilding Review* 2, no. 1 (2012): 136–151.

Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law. G.A. Res. 60/147. U.N. Doc. A/RES/60/147 (Dec. 16, 2005). http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx.

de Greiff, Pablo. "Justice and Reparations." En *The Handbook of Reparations*, editado por Pablo de Greiff, 451–77. Oxford: Oxford University Press, 2006.

de Greiff, Pablo. "DDR and Reparations: Establishing Links Between Peace and Justice Instruments." En *Building a Future on Peace and Justice*, editado por Kai Ambos, Judith Large, y Marieke Wierda, 321–55. Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2009.

Duggan, Colleen y Adila M. Abusharaf. "Reparation of Sexual Violence in Democratic Transitions: The Search for Gender Justice." En *The Handbook of Reparations*, editado por Pablo de Greiff, 623–49. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Duggan, Colleen y Ruth Jacobson. “Reparation of Sexual and Reproductive Violence: Moving from Codification to Implementation.” En *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, editado por Ruth Rubio-Marín, 121–61. New York: Cambridge University Press, 2009.

Evenson, Elizabeth M. “Truth and Justice in Sierra Leone: Coordination Between Commission and Court.” *Columbia Law Review* 104, no. 3 (2004): 730–67.

Hamber, Brandon. “Narrowing the Micro and Macro: A Psychological Perspective on Reparations in Societies in Transition.” En *The Handbook of Reparations*, editado por Pablo de Greiff, 560–88. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Humanitarian Law Center. *Dossier: “The cover-up of evidence of crimes during the war in Kosovo: THE CONCEALMENT OF BODIES OPERATION”*. Belgrado: Humanitarian Law Center, 2017. http://www.hlc-rdc.org/wp-content/uploads/2017/01/Dosije_OPERACIJA_SKRIVANJA_TELA._eng.pdf.

Human Rights Watch. *Seductions of “Sequencing”: The Risks of Putting Justice Aside for Peace*. New York: Human Rights Watch, 2011. https://www.hrw.org/news/2011/03/18/seductions-sequencing.

International Center for Transitional Justice/El Centro Internacional para la Justicia Transicional (ICTJ). *The Rabat Report: The Concept and Challenges of Collective Reparations*. New York: ICTJ, 2009. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Morocco-Reparations-Report-2009-English.pdf.

International Center for Transitional Justice/El Centro Internacional para la Justicia Transicional (ICTJ). *More Than Words: Apologies as a Form of Reparation*. New York: ICTJ, 2015. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Apologies-2015.pdf.

International Coalition of Sites of Conscience/La Coalición Internacional de Sitios de Conciencia. “Transforming Sites of Detention: A Review of and Roadmap for Reparations and Memorialization in Morocco.” Informe no publicado, Nueva York, 2011.
“Introducción” En *Women’s Court: About the Process*, editado por Staša Zajović, 12–20. Belgrado: Women in Black y Centar za Ženske Studije, 2015. http://www.helsinki.org.rs/doc/Womens%20Court%20About%20the%20Process.pdf.

Malamud-Goti, Jaime y Lucas Grosman. “Reparations and Civil Litigation: Compensation for Human Rights Violations in Transitional Democracies.” En *The Handbook of Reparations*, editado por Pablo de Greiff, 539–59. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Mayer-Rieckh, Alexander. “On Preventing Abuse: Vetting and Other Transitional Reforms.” En *Justice as Prevention: Vetting Public Employees in Transitional Societies*, editado por Pablo de Greiff y Alexander Mayer-Rieckh, 482 – 520. New York: Social Science Research Council, 2007. https://www.ictj.org/publication/justice-prevention-vetting-public-employees-transitional-societies.

Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos (ACNUDH)/Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). *Transitional Justice and Economic, Social and Cultural Rights*. Geneva: United Nations, 2014. http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05.pdf.

“President Kiir Apologises for the December 2013 War,” *Sudan Tribune*, última modificación: 8 de enero de 2016, http://www.sudantribune.com/spip.php?article57630.

Randeny, Indumini y Isabelle Lassée. *The Politics of Sequencing: A Threat to Justice?* Colombo: South Asian Centre for Legal Studies, 2016. http://sacls.org/images/publications/reports/THE_POLITICS_OF_SEQUENCING_A_THREAT_TO_JUSTICE.pdf.

Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición, *Informe del Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición*, Consejo de Derechos Humanos de la ONU, U.N. Doc. A/HRC/21/46 (9 de agosto de 2012) (por Pablo de Greiff).

Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición, *Informe del Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición*, Asamblea General de las Naciones Unidas, U.N. Doc. A/67/368 (13 de septiembre de 2012) (por Pablo de Greiff).

Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición, *Informe del Relator Especial sobre la Promoción de la Verdad, la Justicia, la Reparación y las Garantías de No Repetición*, Asamblea General de las Naciones Unidas, U.N. Doc. A/69/518 (14 de octubre de 2014) (por Pablo de Greiff).

Roht-Arriaza, Naomi y Katharine Orlovsky. "A Complementary Relationship: Reparations and Development." En *Transitional Justice and Development: Making Connections*, editado por Pablo de Greiff y Roger Duthie, 170–213. New York:Social Science Research Council, 2009. https://www.ictj.org/publication/transitional-justice-and-development-making-connections.

Rubio-Marín, Ruth. "The Gender of Reparations in Transitional Societies." En *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, editado por Ruth Rubio-Marín, 63–120. New York: Cambridge University Press, 2009.

Segovia, Alexander. "Financing Reparations Programs: Reflections from International Experience." En *The Handbook of Reparations*, editado Pablo de Greiff, 650–75. Oxford: Oxford University Press, 2006.

South Africa's Reparation and Rehabilitation Committee/El Comité de Reparación y Rehabilitación de Sudáfrica. "Reparations and the Business Sector." En *Report of the Reparation & Rehabilitation Committee* 6, sec.2 (1998): 140–55. http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf.

South Africa's Reparation and Rehabilitation Committee/El Comité de Reparación y Rehabilitación de Sudáfrica. "Reparations and Civil Society." En *Report of the Reparation & Rehabilitation Committee* 6, sec.2 (1998): 156–59. http://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/vol6_s2.pdf.
Tejan-Cole, Abdul. "Sierra Leone's 'Not-So' Special Court." En *Peace versus Justice? The Dilemmas of Transitional Justice in Africa*, editado por Chandra Lekha Sriram y Suren Pillay. Scottsville: University of KwaZulu-Natal Press, 2009.

Walker, Margaret Urban. "Transformative Reparations? A Critical Look at a Current Trend in Thinking about Gender-Just Reparations." *International Journal of Transitional Justice* 10 (2016): 108–25.